PROVISIONAL
A/34/PV.104
3 January 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي للجلسة الرابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ، ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد سليم	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم :	السيد شريف (نائب الرئيس)	(الصومال)

- الانشطة التنفيذية من اجل التنمية : [٥٩]
  (أ) تقرير اللجنة الثانية
  (ب) اقرار تعيين مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي : مذكرة من الامين العام
- المشاكل الغذائية : تقرير اللجنة الثانية [٦١]

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

ـ صندوق الامم المتحدة الخاص : تقرير اللجنة الثانية [٦٢]

ـ جامعة الامم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية [٦٣]

ـ المستوطنات البشرية : [٦٥]

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية [٦٨]

ـ تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي : [١٢]

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الثاني والثالث)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية [١٦ (أ)]

ـ انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي : مذكرة من الامين العام [١٦ (ج)]

ـ انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة الامين العام [١٦ (د)]

ـ انتخاب اعضاء مجلس محافظي صندوق الامم المتحدة الخاص [١٦ (هـ)]

ـ انتخاب اعضاء مجلس محافظي صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية [١٦ (و)]

ـ التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، تقرير اللجنة الجامعة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ : [٥٥ (أ)] (تابع)

(أ) مشروعا قرارين

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

ـ مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية : مشروع قرار [١٢٨] (تابع)

ـ صياغة اتفاقية دولية لمناهضة انشطة المرتزقة : مشروع قرار [١٢٩]

Digitized by UNOG Library

عقدت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

مواصلة نظر البنود ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ و ١٢ من جدول الاعمال

الانشطة التنفيذية من اجل التنمية :

(أ) تقرير اللجنة الثانية A/34/787

(ب) اقرار تعيين مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي : مذكرة من الامين العام A/34/762

المشاكل الغذائية : تقرير اللجنة الثانية A/34/824

صندوق الامم المتحدة الخاص : تقرير اللجنة الثانية A/34/768

جامعة الامم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية A/34/792

المستوطنات البشرية :

(أ) تقرير اللجنة الثانية A/34/793

(ب) تقرير اللجنة الخامسة A/34/803

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية A/34/789

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان الثاني والثالث) (A/34/635/Add.1 and 2)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة A/34/788

قدمت الآنسة غارسيا دونوزو (اكوادور) ، مقررة اللجنة الثانية ، تقارير تلك اللجنة (A/34/635/Add.1 and Add.2 و A/34/789 و A/34/787)، ثم تحدثت كما يلي :

الآنسة غارسيا دونوزو (اكوادور) ، مقررة اللجنة الثانية (الكلمة بالاسبانية) :

يشرفني أن أقدم للجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية بشأن بنود جدول الاعمال التالية : بند ٥٩ المعنون " الانشطة التنفيذية من اجل التنمية " ، بند ٦١ المعنون " المشاكل الغذائية " ، بند ٦٢ المعنون " صندوق الامم المتحدة الخاص " ، بند ٦٣ المعنون " جامعة الأمم المتحدة " ، بند ٦٥ المعنون " المستوطنات البشرية " ، بند ٦٨ المعنون " التعاون التقني فيما بين البلدان النامية " ، بند ١٢ المعنون " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " هذه التقارير واردة في الوثائق A/34/787 و A/34/824 و A/34/768 و A/34/792 و A/34/793 و A/34/789 و A/34/635/Add.1 and 2 على التوالي .

Digitized by UNOG Library

وفي الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة عن البند ٥٩ المعنون " الانشطة التنفيذية من أجل التنمية " (A/34/787) فان اللجنة توصي هذه الجمعية باعتماد ستة مشاريع قرارات ، وتوصي الفقرة ٣٥ باقرار مقرر . وقد أقرت اللجنة الثانية هذه المشاريع جميعها دون تصويت .

وفي الفقرة دال من تقرير اللجنة الثانية عن البند ٦١ المعنون " المشاكل الغذائية " (A/34/824) فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعنون " تقرير مجلس الغذاء العالمي " في الدورة الخامسة ، والذى اعتمدته اللجنة دون تصويت .

وفيما يتعلق بالبند ٦٢ من التقرير المعنون " صندوق الأمم المتحدة الخاص " (A/34/768) ، توصي اللجنة في الفقرة ٤ الجمعية العامة باعتماد مقرر أقر دون تصويت في اللجنة .

وفيما يتعلق بالبند ٦٣ المعنون " جامعة الامم المتحدة " فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من تقريرها (A/34/792 and Corr.1) ، باعتماد مشروعي قرارين بعنوان " اقامة جامعة من اجل السلم " و " جامعة الامم المتحدة " على التوالي . وقد اعتمدت اللجنة مشروعي القرارين دون تصويت .

وفي الفقرة ١٥ من تقريرها فيما يتعلق بالبند ٦٥ المعنون " المستوطنات البشرية " (A/34/793) ، فان اللجنة الثانية توصي الجمعية العامة باعتماد أربعة مشاريع قرارات ، ثلاثة منها قد أقرتها اللجنة دون تصويت . اما مشروع القرار الاول المعنون " ظروف معيشة الشعب الفلسطيني " فلقد اعتمدته اللجنة بتصويت مسجل بأغلبية ١٠٢ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢١ عن التصويت .

أما فيما يتعلق بالبند ٦٨ المعنون " التعاون الفني بين البلدان النامية " (A/34/789) فان اللجنة الثانية توصي في الفقرة ٩ من تقريرها الجمعية العامة باعتماد مشروع هذا القرار الذى اعتمدته اللجنة دون تصويت .

في الفقرة ٤٨ من الجزء الثاني من تقرير اللجنة بشأن البند ١٨ المعنون " تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي " بشأن المصرنة التي تقدم الى مختلف البلدان الوارد بالوثيقة A/34/635/Add.1 هناك ١٥ مشروع قرار اعتمدتها اللجنة الثانية دون تصويت .

Digitized by UNOG Library

وفي الفقرة ٢٠ من الجزء الثالث من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/34/635/Add.2 بشأن هذا البند نجد خمسة مشاريع قرارات ، أقرت اللجنة ثلاثة منها دون تصويت ، أما مشروع القرار الأول المعنون " مساعدة الشعب الفلسطيني " ومشروع القرار الرابع المعنون " السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي العربية المحتلة " فلقد كانا موضع تصويت مسجل ، وأقرتهما اللجنة .

اعمالا لنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فقد تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انعكست مواقف الوفود فيما يتعلق بالترصيات الواردة في تقارير اللجنة الثانية في المحاضر الموجزة للجنة ذات الصلة .

وأود أن أذكّر الاعضاء بالمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها الرابعة في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ وهو أن :

" . . . عندما ينظر نفس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي جلسة عامة للجمعية ، فانه يتعين على الوفد قدر الامكان أن يعلل تصويته مرة واحدة سواء في اللجنة أو في الجلسة العامة الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة " .

(A/34/PV.4,P.151)

وانني أدعو الاعضاء الى الانتقال الى تقرير اللجنة الثانية عن البند ٥٩ من جدول الأعمال المعنون " الانشطة التنفيذية من أجل التنمية " A/34/787 .

وأعطي الكلمة الآن لممثل فيجي ، رئيس المجلس التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

السيد فينبوبو (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أضم صوتي الى أصوات الذين سبقوني الى الحديث ، لكي أعبر باسم حكومتي عن دعمنا الكامل لتأكيد تعيين السيد مورس مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لفترة أربع سنوات أخرى . في ١٩٧٦ ، عندما بدأ السيد مورس عمله في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فان البرنامج كان يجتاز أزمة مالية خطيرة لم يشهد لها مثيلا من قبل . وقد ركز السيد مورس فورا بكفاءته التي هي موضع اعجابنا ، على استعادة الثقة من قبل الدول المانحة والمتلقية في البرنامج . وقد زادت المعونة التي يقدمها البرنامج بنسبة ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ وهذا دليل على أن السيد مورس نجح في جهوده تماما .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار الذى اعتمدته اللجنة الثانية مساء أمس والذى يقضي بأن يوكل الى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ادارة الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا هو دليل على الثقة الكبيرة التي يتمتع بها السيد مورس كمدير لأحد البرامج الكبيرة المتعددة الأطراف ، للتعاون الفني .

وهذه الثقة قد زادت خلال السنوات الأربع عندما كان السيد مورس يرأس هذا البرنامج ، ليس فقط بسبب الموارد الجديدة التي وفرها للبرنامج ولكن أيضا لأنه تحت قيادته استطاع البرنامج أن يستجيب بصورة أفضل الى احتياجات البلدان النامية ، وقد ركز السيد مورس على الاسهامات التي يقوم بها البرنامج نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كما نهض بدور هام وحيوى في دعم التعاون الفني بين البلدان النامية . وفي الواقع ، فان نجاح مؤتمر بوينس ايرس كان راجعا الى حد كبير الى التزامه العميق بمفهوم التعاون الفني بين البلدان النامية ، حتى يمكن أن تصل الى الاعتماد على نفسها .

وقد جاء البعد الجديد للتعاون الفني في فترة وجود السيد مورس كمدير للبرنامج . ان هذا البعد يضع المسؤولية على البلدان المتلقية ، ليس فقط في اختيار البرامج والمشاريع ولكن أيضا من أجل تنفيذها بمساعدة منظمات الامم المتحدة . والآن ، فان اجراءات البرنامج تضمن بصورة أكثر كفاءة من أى برنامج آخر ان تستفيد البلدان النامية المتلقية من المعونة المتعددة الأطراف .

Digitized by UNOG Library

وهذا أمر يجب أن نضعه نصب أعيننا عندما نجد أننا كدول مانحة أو متلقية لدينا الفرصة لنـــبرز خصائص برنامج الأمم المتحدة الانمائي . لهذا فان البرنامج يجب أن يبقى الوكالة التمويلية المركزيـة للتعاون الفني في منظومة الأمم المتحدة .

ان حكومة بلادى على ثقة تامة من ان السيد مورس سيحصل على التأييد الكامل من قبل جميع الحكومات والوكالات في مهمته الصعبة لضمان استمرار نمو البرنامج . ان هذا التأييد مستحـق لان السيد مورس قد كرس اهتماما بالغا لفاعلية عمليات برنامج الأمم المتحدة الانمائي وقد قوى أنشـــطة البرنامج من خلال عملية لا مركزية على المستوى الميداني دون زيادة في النفقات الادارية .

وانني متأكد ـ في النهاية ـ اننا جميعا سوف نتفق على انه بالاضافة الى قدرته على ادارة هذا البرنامج الضخم وربما أكثر برامج أنشطة منظومة الامم المتحدة تعقيدا ، فان السيد مورس له التزام عميـق بقضايا البلدان والشعوب التي تتطلع الى نظام اقتصادى اكثر عدالة وانصافا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن مقررا بشأن مشاريع القرارات الستة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٣٤ وكذلك مشروعي المقررين الواردين في الفقرة ٣٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/34/787) .

مشروع القرار الأول معنون " صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية " وقد اعتمدت اللجنـة الثانية مشروع القرار الاول دون تصويت ، فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحـذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٤ / ١٠٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون " مؤسسة الأمم المتحـدة لرعاية الطفولة " وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٤ / ١٠٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث المعنـــون " برنامج الأمم المتحدة الانمائي " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية كذلك ، مشروع القرار الثالـث دون تصويت . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٤/ ١٠٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع المعنون " برنامج متطوعي الأمم المتحدة " وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع دون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣٤/ ١٠٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الخامس المعنون " المبلغ المستهدف للتبرعات المعقودة لبرنامج الاغذية العالمي للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ " وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الخامس دون تصويت . هل ليّ أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٣٤/ ١٠٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس معنون " صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس دون تصويت ، هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٣٤/ ١٠٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع المقرر الأول المعنون " النفقات الادارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الأول دون تصويت . هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر الأول

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ننتقل الى مشروع المقرر الثاني المعنون " الوثائق المتصلة بالانشطة التنفيذية من أجل التنمية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الثاني دون تصويت . هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو الوفود الى الانتقال الى مذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة (A/34/762) الخاصة باقرار تعيين مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

في هذه المذكرة يقترح الأمين العام بتمديد فترة تعيين السيد برادفورد مورس لمدة أربع سنوات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة توافق على مد تعيين السيد مورس ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن اهنئ السيد برادفورد مورس على تمديد فترة تعيينه متمنيا له دوام النجاح في عمله الممتاز . كذلك أود أن أضيف شعوري الشخصي بالارتياح لاعادة تعيين السيد مورس لانني مثل الكثيرين في هذه الجمعية ، قد تشجعت بل واستلهمت من نشاطه وتفانيه وقيادته الحكيمة كرئيس لادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ان شعوره بالالتزام واهتمامه معروفان لنا جميعا ، ولا يحتاجان الى شرح . انني اتمنى له كل توفيق .

والآن أعطي الكلمة للوفود التي تود أن تعلل تصويتها بعد التصويت .

السيد سمباناني (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدى سعيد بهذا المقرر الذى اتخذته الجمعية العامة الآن لتجديد صلاحيات السيد برادفورد مورس كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

لقد كان ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ عندما تولى السيد برادفورد مورس مهمته الجديدة كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

ان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة في ١٩٧٥ اعطت للبرنامج مسؤوليات هامة جدا في مجال الوصول الى عدالة اقتصادية في العلاقات الدولية . ان المدير الجديد كان يصرف الآمال العظمى التي علقها المجتمع الدولي على دور البرنامج في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ وامام مجلس الادارة ، فان السيد مورس الزم نفسه ببذل كل ما في طاقته من أجل تأييد البلدان النامية في جهودها البطولية من أجل التوصل الى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال ديناميكية عملية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي نفس هذه المناسبة ، فقد وعد جميع أعضاء المجلس باستخدام موارد البرنامج بصورة تضمن الخدمة الفعلية لمصالح البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ويمكننا اليوم ان نؤكد ان السيد مورس قد وفى بعهده . فبنشاطه الذى كرسه لعملية تطوير الاعمال المتطورة قد اكتسب الثقة التي تمثلت في تمديد فترة تعيينه اليوم من قبل هذه الجمعية .

ان وفدى لن يتحدث عن تطوير الأنشطة التي تمت بمقتضى البرنامج بالنسبة للبلدان المتخلفة اقتصاديا . فبدلا من الكلمات أو الوصف المطول فان أنشطة البرنامج نفسها هي الدليل الصحيح على نشاط وفاعلية البرنامج الذى يرأسه السيد مورس ، وعلى طبيعته العالمية .

وفي الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ وقبل تولي السيد مورس لمنصبه ، فان البرنامج كان قد واجه ازمة مالية لا مثيل لها . وكانت المهمة الأولى للمدير هي اعادة ثقة الدول المانحة والمتلقية . واني واثق أن الوفود ستوافقني عندما اقول انه بفضل شجاعته ونشاطه فان البرنامج تمكن من التغلب على اخطر ازمة في تاريخه .

وما ان استعيدت الثقة ، فان السيد مورس استطاع اعادة توجيه البرنامج في الطريق الذى يخدم مطالب البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، فلقد ابرز دائما دور الدول المتلقية في تنفيذ البرامج . وان كل الدول الاعضاء التي ساهمت في عمل مجلس ادارة البرنامج قد استمعت الى السيد مورس أكثر من مرة وهو يقول انه " لا توجد مشاريع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ولكن مشاريع للبلدان النامية يعاونها فيها البرنامج " .

ان بوروندى التي ستترك بعد قليل مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بعد ثلاث سنوات من العمل ، يمكنها ان تشهد ان احد الخطوط التوجيهية للبرنامج خلال هذه الفترة كان المساعدة على اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان السيد مورس قد اثبت دائما أنه بالاعمال العملية والمحددة فان البرنامج يمكنه ان يساهم بفعالية في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

Digitized by UNOG Library

وكمثال فانني أود أن أشير في هذا الصدد الى الدور الحيوى الذى لعبه السيد مورس في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى انعقد في بيونس ايرس في الأرجنتين في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

وفي الختام ، فان هناك عملا اخيرا لابد أن تكون الجمعية قد لحظته وهو أن مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذى انعقد في فيينا بالنمسا من ٢٠ الى ٣١ آب/اغسطس قد أوصى بانشاء صندوق مؤقت للعلوم والتكنولوجيا والذى عهد بادارته الى البرنامج ، وبذلك اعترف المؤتمر بالنطاق الواسع لأوجه نشاطه ،كما أنه كان على علم بأن مدير البرنامج المتفاني في اداء مهمة التنمية كان رجلا لا يكل نشاطا ، ومن هنا فبالقرار الذى اتخذته جمعيتنا ، فقد اعترفت مرة أخرى بفضل رجل اثبت قدرته وارادته في خدمة قضية التنمية النبيلة . ومع مثل هذه الشخصيات يستطيع المجتمع الدولي أن يمضي قدما في مسيرته التي لا رجعة فيها نحو تحقيق العدالة والتقدم .

السيد روزين (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : يسعد حكومة الولايات المتحدة موافقة الجمعية العامة على اختيار السيد براد فورد مورس لفترة جديدة كمدير عام لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لأربع سنوات جديدة .

لقد كان السيد مورس موظفا دوليا حقيقيا ، وهو من أكفأ الاشخاص في هذا الصدد ، وقد عمل السيد مورس منذ ١٩٧٢ في خدمة الامم المتحدة بكفاءة وتفان ونزاهة ونشاط ضخم . ان التأييد الاجماعي الذى حظي به في هذا المحفل يعبر عن الاعتراف العالمي بانه عمل بصورة جيدة وخدم مصالح المجتمع الدولي ككل .

وعندما تبوأ دوره الحالي في ١٩٧٦ كمدير ، فان برنامج الامم المتحدة الانمائي كان يواجه مصاعب خطيرة. وقد استطاع السيد مورس بادارته ان يصحح من هذا الوضع حتى تمكن البرنامج اليوم من القيام بمهمته بصورة ممتازة. ان ديناميكية وتفاؤل السيد مورس تقوم على أساس ايمان عميق بأن برنامج الامم المتحدة الانمائي له دور حيوى يقوم به في مجال النهوض برفاهية بلايين الأشخاص ، ومن ثم دعم السلم والأمن الدوليين. ان مورس هو مكسب للأمم المتحدة ، وبلادى فخورة بأن أحد مواطنيها قد حقق كل هذا من اجل الانسانية .

Digitized by UNOG Library

السيد ب.س ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : كرئيس لمجموعة الـ ٧٧ أود أن أعرب عن احساسي بالارتياح لقرار الامين العام بتعيين السيد برادفورد مورس لفترة جديدة كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وللاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة الان ، ذلك لأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي بقيادة السيد برادفورد مورس قد وسع من افاقه وأصبح أكثر انسجاما واستجابة لتطلعات التنمية في البلدان النامية . ان الزيادة الهائلة في عملية تمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي في السنوات الاخيرة ، تدين بالكثير للجهود الشخصية للسيد برادفورد مورس الذى عزز الادارة والبرمجة بما يجعل تطبيق واستخدام هذه الموارد أكثر معقولية بالنسبة لخطط البلدان النامية .

ان برنامج الامم المتحدة الانمائي قد ازداد قوة خلال السنوات القليلة الماضية وهو الآن على وشك اتخاذ قرارات كبرى ضرورية بالنسبة للدورة التخطيطية المقبلة . وهذه مهمة حاسمة ويتوقف على حسمها بنجاح والى حد كبير الفعالية المستمرة للبرنامج . لقد وسع برنامج الامم المتحدة أيضا بقدر كبير أنشطته في ميادين مثل التعاون التقني بين البلدان النامية ، حيث تصرف استجابة لتوجيهات خطة عمل بيونس ايرس . وبالنسبة للبلدان النامية فان هذه قضية بالغة الأهمية ونتطلع الى الاجتماعات الهامة حول التعاون التقني بين الدول النامية في السنة المقبلة . وكذلك فان الأمم المتحدة على وشك أن تبدأ في انشاء صندوق مؤقت للعلم والتكنولوجيا سوف يكون بمثابة مسؤولية كبرى بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي خلال السنوات القليلة المقبلة ، وهذه أيضا مسألة بالغة الأهمية تهم مجموعة الـ ٧٧ . وحيث أن هذه القضايا كلها مازالت قائمة فلقد قرر الامين العام أن هذا الوقت ليس مناسبا لتغيير القيادة في برنامج الامم المتحدة الانمائي ، خاصة وان هذه القيادة قد اثبتت مهارتها ونشاطها في السنوات الماضية . ونحن نؤيد تمام التأييد قرار الامين العام ، واعتماده من جانب الجمعية العامة بعد ظهر اليوم . ويسعدني باسم مجموعة الـ ٧٧ ونيابة عنها أن أعرب عن تأييدنا وتمنياتنا الطيبة للسيد برادفورد مورس بالنجاح في جهوده في السنوات المقبلة .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : باسم وفد بلادى أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشيد بقرار الامين العام باعادة تعيين السيد برادفورد مورس مديرا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

Digitized by UNOG Library

اننا نؤمن بأن هذا القرار واعتماده من قبل الجمعية العامة تعبير عن التقدير الكبير من جانب المجتمع الدولي لاداء السيد مورس ، وعمله المخلص في قيادة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وخاصة فيما يتعلق بالتغلب على الصعوبات المالية التي واجهت برنامج الامم المتحدة الانمائي منذ بضع سنوات ، وبالنظر الى جهوده المستمرة الرامية الى زيادة الموارد المالية للبرنامج حتى يمكنه من أن يفي بالتزاماته نحو البلدان النامية خلال الدورة الانمائية الحالية .

وفي الوقت ذاته فان هذا يعد تعبيرا عن ثقة المجتمع الدولي في السيد مورس الذى بنشاطه وبياناته الرسمية والعامة اثبت تفهمه للمشاكل التي تواجهها العالم النامي ، والبلدان الاقل نموا بصفة خاصة ، وايمانه فيما يتعلق بضرورة احداث تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية البالية وغير المتكافئة القائمة حاليا ، وانشاء علاقات جديدة فضلا عن الاسراع بتطوير الدول النامية . ان برنامج الامم المتحدة الانمائي يسهم في تحقيق هذه الاهداف ليس فقط في ميدان نشاطه الاساسي ، واقصد به التعاون التقني وانما ايضا بخلق الظروف المواتية لتوجيه أوسع نطاقا للموارد المالية المتاحة له من الموارد المختلفة الى برامج التنمية في البلدان النامية .

ونحن على قناعة بانه خلال الفترة القادمة لرئاسة السيد مورس للبرنامج ، فانه سوف يواصل اسهامه بنفس القدر من المهارة والحيوية والنشاط في التنمية السريعة للبلدان النامية ، وبذلك سوف يسهم في تحقيق تطوير سريع للاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي ككل .

السيد كو (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اعرب بايجاز عن غبطتنا وسعادتنا وهي الغبطة والسعادة التي يشعر بها وفد بلادى لاقرار تعيين السيد برادفورد مورس مديرا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لفترة أربع سنوات اخرى . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أشير الى بعض ديوننا الجماعية له في الماضي .

السيد برادفورد مورس شارك في اعمال منظومتنا لاول مرة في ايار/مايو ١٩٧٢ كوكيل للامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

وعلى مدى السنوات الاربع ،فقد ساعد على ادارة عمل الجمعية العامة على نحو ممتاز من مقعده على يسار الرئيس. وأود ايضا ان اذكّر باسهامه القيم للغاية في الاعداد للدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وهما علامتان على طريق سعي البلدان النامية من اجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

انني اود ايضا ان أحيي منجزاته البارزة كمدير لمكتب الأمم المتحدة الخاص بدول الساحل ، وهي عملية اغاثة أشار اليها الكثيرون على انها تصلح نموذجا في هذا الشأن.

لقد عين السيد مورس مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٦ ، وفي ذلك الوقت كان البرنامج الانمائي يعاني من أزمة في السيولة ، وكانت المنظمة والعاملون فيها يعانون من حالة معنوية سيئة ، ولكنه في فترة قصيرة استطاع ان يغيّر الاحوال وان يعيد الصحة المالية الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وان يدخل الى المنظمة والى العاملين فيها احساسا جديدا بالهدف الجماعي والروح المعنوية المرتفعة ، كذلك فانه استطاع ان يجدد الثقة من جانب المساهمين والمستفيدين .

واسمحوا لي ، ان اختتم كلمتي بالقول بأن هذه المنظمة سعيدة حقا وحسنة الحظ اذ تجد رجلا مثل السيد برادفورد مورس ، يقود برنامج الأمم المتحدة الانمائي لمدة اربع سنوات اخرى .

السيد اسبيشي جيل (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : لقد نقلت بعثة بلادي الدائمة في مذكرة الى الأمين العام بتاريخ ١٨ تشرين الاول/اكتوبر الماضي موقف حكومة الارجنتين القائل بأن تعيين السيد برادفورد مورس يجب ان يتجدد لمدة اربع سنوات حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

ولقد ادى السيد مورس وظائفه كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بقدر كبير من الكفاءة والاخلاص ، وهو يستحق اعتراف وفدي له بذلك .

وفضلا عن ذلك فقد رحبنا به في عاصمة بلادي كأمين عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفني بين البلدان النامية الذي انعقد في بوينس ايريس في عام ١٩٧٨ . وقد لاحظنا عندئذ قدراته التنظيمية الفذة والطريقة المتوازنة التي ساعد بها الحكومات على تحقيق نتائج مثمرة .

ولهذه الاسباب مجتمعة يشارك وفد الارجنتين في التهنئة التي قدمتها هذه الجمعية العامة الى السيد برادفورد مورس من خلالكم ، سيادة الرئيس. ونحن نتمنى له كل نجاح في اداء مهامه الكبرى .

Digitized by UNOG Library

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا يود ان يعلن عن غبطته ازاء التأييد الاجماعي من جانب الجمعية العامة للسيد براد فورد مورس لتجديد مدته كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وفي رأينا ان هذا القرار من الجمعية العامة يمثل اعترافا بالمزايا البارزة التي اظهرها مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي منذ تعيينه في هذا المنصب . ونحن نقدر ما قام به لتعزيز البرنامج ونقدر ايضا قدرته الديناميكية على الدخول في مختلف الانشطة المكرسة للتعاون الفني من اجل التنمية وذلك بقصد تطوير عالمية برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

ان قدرة السيد مورس المعترف بها في هذا الشأن ، تمضي جنبا الى جنب مع الفاعلية والاخلاص اللذين ابداهما في تنفيذ قرارات مجلس ادارة البرنامج . ونحن نشعر بأن عمله يمثل ضمانا لقيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالعمل في انسجام مع مشاغلنا من اجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ومع تعزيز دور البرنامج كمركز لتمويل المساعدات الفنية في اطار منظومة الأمم المتحدة .

ان تهنئتنا الى السيد براد فورد مورس مع بداية فترة رئاسته الجديدة ، هي تعبير عن ارتياح حكومة رومانيا لنتائج التعاون بين رومانيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ونأمل في ان هذه الروابط سوف تتسع وتتطور اكثر فأكثر في المستقبل .

السيد نسيبة (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الاردن أود أن أعرب عن تقديرنا العميق الذي نشعر به جميعا بمناسبة تأكيد تعيين او بالاحرى امتداد فترة السيد براد فورد مورس كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنوات اربع اخرى حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

ان هذا القرار الحميد الذي اتخذه الامين العام الموقر ، يحظى بتقدير عميق من جانب اولئك الذين تابعوا اداء السيد مورس الممتاز كمدير لهذا البرنامج العالمي الهام للغاية خلال السنوات الاربع الماضية . لقد اضطلع السيد براد فورد مورس بمسؤولياته الكبرى باخلاص وحماس وجدية ونجاح ، بل انه نجح في القيام بذلك بمهارة دبلوماسية كبرى وبمقدرة وصداقة وذكاء مما جعله عزيزا على كل اولئك الذين يعرفون تعقيد وخطر ادارة مثل هذا البرنامج الدولي المتعدد الجوانب الذي كان له ــ وسوف يبقى له ــ أثر هائل على الدول العديدة الاعضاء في منظمتنا الدولية في مختلف المناطق الجغرافية ، وفي مراحل النمو ، فضلا عن مختلف الأولويات .

Digitized by UNOG Library

وكعضو في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فان من واجبي ان اشكر الامين العام للأمم المتحدة على قراره الحكيم كذلك فانه يسعدني ان اوجه تهنئة حكومتي وتهنئة وفدي الى السيد براد فورد مورس ، او بالاحرى الى " براد " كما يريد ان يطلق عليه . ان هذا اعتراف دولي له ، وهذا في رأيي يعكس مشاعر المنطقة التي ينتمي اليها الاردن .

ونحن نتمنى له كل ما يستحق من نجاح ، فالبرنامج في حاجة ماسة اليه من اجل تنمية اسرع في العالم النامي ، حتى يؤدي البرنامج واحدا من الاهداف الاساسية للأمم المتحدة في سعيها من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد اكثر عدلا . واثني على ثقة من ان جميع الدول المانحة والمستفيدة على حد سواء سوف تقدم للسيد مورس تعاونها الكامل . تهانينا .

السيد شيلتيما (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : بكثير من السرور والارتياح اتحدث بايجاز في الوقت الراهن . انني اعتبر انه من واجبي ان انقل الى هذه الجمعية العامة تقدير حكومتي العميق للطريقة التي ادار بها السيد براد فورد مورس شؤون برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال السنوات الاربع الماضية . وهو برنامج تعلق عليه حكومتي دائما أهمية كبرى . ونحن جميعا نعرف ان البرنامج قد مرّ بفترة عصيبة للغاية في حياته . ونتيجة — الى حد كبير — لكفاءة واخلاص مديره فقد استطاع البرنامج ان يخرج من هذه الأزمة وان يصبح مرة اخرى منظمة ستازة كما نرى اليوم .

ونحن نعرف انه يمكن للبرنامج ان يواجه في المستقبل القريب عددا من المسائل الحساسة خاصة في مجال " الدخل وتوزيع الموارد " . واثني اود ان اؤكد ان حكومتي تثق ثقة كاملة في مقدرة السيد مورس على قيادة البرنامج خلال السنوات المقبلة . وبالتالي فقد ايدنا تمام التأييد اقتراح الأمين العام بتعيينه لفترة اخرى مدتها اربع سنوات . ان قرار الجمعية العامة سوف يضمن استمرار نشاط المدير في خدمة البرنامج .

Digitized by UNOG Library

السيد جـوداه (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني أن أتحدث نيابة عن وفود الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد .

ان دول الشمال أسعدها أن تؤيد تمديد تعيين السيد مورس مديرا لمدة أربع سنوات أخرى . ومنذ انشاء برنامج الامم المتحدة الانمائي وبلدان الشمال تهتم اهتماما كبيرا بالعمل الممتاز الذى تقوم به هذه المنظمة وبالنظر الى الاهمية التي توليها حكومات الشمال للمسؤولية الشاملة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي على الانشطة التنفيذية من أجل الانماء وادارتها لهذه الأنشطة، فاننا على ثقة من أن برنامج الامم المتحدة للانماء سوف يستفيد كثيرا من استمرار القيادة الموهوبة للسيد مورس . ونقول ذلك بايمان عميق في ظل خلفية جهوده التي لا تكل نيابة عن البرنامج ، وقد قاد البرنامج بمهارة في ظل الفترة المليئة العصيبة التي مر بها . وأستطيع أن أؤكد له الثقة الكاملة والتأييد الكامل لحكومات الشمال في السنوات المقبلة .

السيد الكباشي (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : ان تأكيد الجمعية العامة لتعيين مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي فرصة ممتازة لوفد تونس ليشيد بعمق بالسيد مورس ، الذى يرى أن اخلاصه وتصميمه تعزيزا لتنمية البلدان النامية أمور يعترف بها ويقدرها الجميع في هذه الجمعية.

ان تعزيز الأنشطة التنفيذية من أجل الانماء، وزيادة المساعدات السخية لصالح البلدان النامية ، وتنفيذ التعاون الفني بين البلدان النامية كلها عناصر ايجابية قام بها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تحت القيادة الفعالة لمديره السيد مورس .

في السنة الماضية ، وكرئيس لمجموعة الـ٧٧ ، فان وفد بلادى أتيحت له الفرصة ليعمل عن كثب مع السيد مورس واستطاع أن يقدر بشكل سليم جهوده التي لا تكل لصالح قضية التنمية . ان وفد بلادى يود أن يؤكد بصفة خاصة وأن يؤيد ماقام به السيد مورس ، مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، في تطبيق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي فيما يتعلق بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني .

السيد أكيمان (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ببالغ الغبطة أعرب ، نيابة عن حكومة تركيا ، عن تأييدنا الكامل لتمديد فترة تعيين السيد مورس مديرا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لفترة أربع سنوات أخرى .

Digitized by UNOG Library

ان السيد مورس ، خلال فترة رئاسته الاولى للبرنامج ، أسهم اسهاما هائلا في تعزيز برنامج الامم المتحدة الانمائي وتدعيمه ، ومن خلاله أسهم في تحسين الحياة للملايين من البشر في أنحاء المعمورة . وفي الوقت نفسه ، وبقيادته ، فان هذا البرنامج وأنشطته قد أسهمت اسهاما كبيرا في تعزيز التفاهم الدولي فيما يتعلق بمشاكل التنمية العالمية .

وفي رأينا ، فان السيد مورس له ثلاث فضائل أساسية : البصيرة والمثابرة والسحر. ان بصيرته قد جعلت برنامج الامم المتحدة الانمائي يدخل في أبعاد جديدة . وبمثابرته ، فان البرنامج الذى كان على وشك الانهيار المالي ، ضاعف موارده وأنشأ مركزا ماليا صلبا أيضا . وفيما يتعلق بسحره ، فلست أظن أنه يتعين عليّ أن أتحدث طويلا في هذه النقطة . ذلك أن التأييد الكامل الذى يحظى به منا جميعا شاهد كاف على هذه الحقيقة . ان السيد مورس قد أدى اخلاصه ومشاركته الكاملة في مشاكل البلدان النامية ، وهي صفة جلية لموظف دولي مخلص . وأود أن أهنئه على سجله ومنجزاته الماضية ، وفي الوقت نفسه ، أهنئ الجمعية على تأكيد اعادة تعيينه مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

السيد دى بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : مع أن أعضاء آخرين في مجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى قد فعلت ذلك بالفعل ، يسعدني أن أتحدث في الاجتماع العام بالنيابة عن البلدان الاعضاء في المجموعة والتي لم تتحدث بعد عن الانشطة التنفيذية من أجل الانماء ، وبصفة خاصة موضوع تأكيد تعيين صديقي المحترم السيد مورس مديرا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، لمدة أربع سنوات حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، وعندما أقول هذا ، أود أن أذكر بأن بلادى عضو في مجلس ادارة هذا البرنامج .

ولست بحاجة الى أن نذكركم بأهمية البرنامج في تعزيز التنمية العالمية . فبأربعة آلاف مشروع سنويا تقريبا في مختلف البلدان ، أصبح البرنامج قوة ضد الفقر ولست بحاجة الى أن نوجه شكرنا الى السيد مورس مدير البرنامج ، وهو شخصية متميزة معروفة لنا جميعا ، قبل أن يتولى ادارة البرنامج في كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ . ان أداءه كوكيل للأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، وعمله في الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة ، وبعد ذلك اشتراكه كأمين عام

Digitized by UNOG Library

في مؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس أيرس ـ كذلك منحه الاحترام العظيم الذى يحظى به . ان اعادة انتخابه ، فيما أعتقد ، أمر حكيم لسببين . فخلال عمله في الفترة الاولى لمدة أربع سنوات كان من الممكن بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يتيح مضاعفة موارده ، للتغلب على المشاكل المالية التي كان يعاني منها البرنامج عندما تولى رئاسته .

وبالاضافة الى ذلك ، فان اسبانيا ، شأنها شأن البلدان المانحة الاخرى ، زادت مساهمتها هذا العام ، وتزيد الآن بنسبة ١٤ في المائة على الفترة السابقة .

وباسم مجموعتي ، يشرفني كثيرا أن أهنئ السيد مورس لاعادة انتخابه ، وأهنئ الامين العام لما أبداه من حكمة في القيام بهذا الاختيار .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني أن أعرب ، نيابة عن بلدان الاندير ـ وليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا ، غبطتنا لتعيين السيد مورس مديرا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لاربع سنوات أخرى بناء على قرار حكيم من الامين العام .

ان السيد مورس ليس فقط شخصية ذات أهمية دولية كبرى في اطار الامم المتحدة وفي بلاده ، بل انه أيضا قد أبدى صفات انسانية ممتازة ، واخلاصه وتفهمه الدولي كما أبدى كفاءة كبرى كمدير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وفي هذا المنصب الهام ، فان السيد مورس قد أدخل في البرنامج مستوى عاليا من الصلابة المالية بعد فترة تأزم ، وكذلك مستوى عاليا لطريقة العمل بالنسبة لأساليب العمل الجديدة ، وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بالتعاون التقني بين البلدان النامية ، وكما أوضح ، فيما يتعلق بالصندوق الخاص بالعلم والتكنولوجيا .

Digitized by UNOG Library

ولقد استطاع أن يستجيب لي وأن يتفهم احتياجات البلدان الاعضاء ، وقام بتفسير شامل للعالمية والطبيعة الطوعية والاختيارية للبرنامج . وهذه عناصر أساسية وجوهرية في فلسفة هذا البرنامج ، وبالتالي فلقد حول البرنامج الى برنامج ممتاز في اطار الأمم المتحدة واداة للدعم الدولي لجهود التنمية التي تبذلها دول العالم الثالث في اطار عملية نقل التقنية ودفع تقدم هذه البلدان بما ينسجم وأهداف الامم المتحدة العليا .

السيد ميللز (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : مثل الذين سبقوني في الحديث فانني أطلب الكلمة لكي أقول بعض الكلمات فيما يتعلق بتأكيد تعيين السيد برادفور مورس كمدير لبرنامج الامم المتحدة للتنمية . ان جامايكا قد تابعت أعمال برنامج الامم المتحدة للتنمية طيلة سنوات طويلة واذا ما كان لي أن أتحدث بصورة شخصية فقد كنت مشتركا في هذه العلاقات مع البرنامج مدة طويلة أولا كموظف في حكومة جامايكا في مجال التخطيط وأخيرا في الامم المتحدة كعضو في مجلس الادارة وبصفة أخرى منذ ذلك الوقت .

وانني ووفد بلادى كنا في موقف اتاح لنا مراقبة تطور البرنامج وتطور المفاهيم والفهم لدى هؤلاء الذين لديهم الخبرة والمسؤولية في هذه المنظمة ، وانه من الواضح أن الدول النامية في ضوء الادراك المتزايد لموقفها في النظام الاقتصادى الدولي قد طالبت باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان وفد بلادى يود أن يعبر عن تقديره العميق للسيد مورس على القيادة المستنيره والنشاط الذى تحلى به في ادارة البرنامج . وان السنوات الاخيرة كانت تحديا لنا جميعا كدول أعضاء في الأمم المتحدة ، وكذلك كانت تحديا للأمم المتحدة وللوكالات والممثلين أنفسهم . وان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أثبت تحت قيادة السيد مورس انه يمكنه أن يواجه التحدى الذى يواجه المجتمع الدولي ، وخاصة الظروف المتعلقة بالدول النامية . لقد تحدث بجرأة عن هذه الموضوعات وعمل بصورة فعالة حتى يمكن للبرنامج الاستمرار في مد المساهمات الجيدة لاحتياجات الدول وكذلك نحو تحقيق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يؤمن بنظام الامم المتحدة ويقلقه عدم الاستقرار في العالم. وان الامم المتحدة يجب أن تأتي منها القيادة والشعور بالمسؤولية ، وعلى ذلك فان وفد بلادى يرحب بقرار الجمعية بتأكيد تعيين السيد مورس كمدير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لفترة ثابتة .

السيد نيشيدا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أضم صوتي الى الذين سبقوني في الحديث فاهنئ السيد مورس على اعادة تعيينه كمدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ان حكومة اليابان قد قدرت مساهمته المتفانية في دعم أعمال برنامج الأمم المتحدة خاصة في اعادة تشكيل هيكل البرنامج وتحسين فعالية أنشطة هذا البرنامج . ونتمنى له التوفيق التام في عمله المستقبل ونأمل أنه تحت قيادته الرشيده فان البرنامج يستطيع أن يتقدم تقدما زائدا في تقديم البرامج للبلدان النامية ، هذه البرامج التي تؤدى الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان .

وانني أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد للسيد مورس اننا سنؤيد دائما في المستقبل عمله كأعضاء في مجلس ادارة البرنامج .

السيد اليوكا (بنما) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى يقوم بواجب اخلاقي عندما يعبر عن امتنانه ورضاء شعب وحكومة بنما لتعيين السيد مورس بالاجماع كمدير للبرنامج لفترة اربع سنوات اضافية حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

وان اعادة تعيينه مصدر سعادة وغبطة لدول امريكا اللاتينية وخاصة بالنسبة الى بنما التي اثناء فترته قد استفادت من برامج هامة ، ساهمت بصورة ذات مغزى في الاسراع بتنمية بلادى .

ان بنما تضم صوتها بحماس الى التهنئة التي قدمها العالم أجمع للسيد مورس الذى له مزايا شخصية ومهنية قد أدت به الى القيام بمسؤولياته الضخمة في المجال الدولي .

السيدة زهانغ زونغان (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان وفد الصين مثل الوفود التي تحدثت من قبل يسعده للغاية اعادة تعيين السيد مورس كمدير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

Digitized by UNOG Library

ونحن نود أن نقدم له تهنئتنا . ان السيد مورس كمدير للبرنامج وفي أعماله التي قام بها في السنوات الماضية قد ساهم مساهمة كبيرة في تنمية البلدان النامية .

وأثناء فترة ادارته قد بدأت الصين في تعاون فعال مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ونأمل ونحن مقتنعون في نفس الوقت أن السيد مورس في عمله المستقبل سيساهم مساهمة اضافية في تنمية البلدان النامية .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : أود باسم وفد بلغاريا أن انضم الى من سبقوني في التعبير عن التقدير العميق لمدير برنامج الامم المتحدة الانمائي السيد برادفورد مورس على الاداء الممتاز والكفاءة والفاعلية والقيادة الحكيمة التي تعتبر في رأينا من أفضل ما حصلت عليه الامم المتحدة في هذه الجهود من أجل التنمية .

وان وفد بلادي ليسعده تماما أن يتم مد مدة السيد برادفورد مورس لأربع سنوات أخرى ، ونحن نود أن نؤكد له أن التفاهم والتعاون اللذين قاما بين بلادي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي سيستمر في المستقبل . وانني اغتنم هذه الفرصة ايضا كي اعبر عن استعدادنا لان نمده ونمد برنامج الامم المتحدة الانمائي بتعاوننا وتفهمنا .

ان كفاءة السيد مورس كانت ذات أوجه متعددة وكان الايجاز من مزاياه الحميدة وأود أن اختتم كلمتي بأن اتمنى له كل نجاح في مهمته .

Digitized by UNOG Library

السيد شوايزغت (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يود أن يكرر ما قاله من سبقوه الى الكلام ، ويود أن يهنئ السيد برادفورد مورس على اعادة تعيينه مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لفترة أربع سنوات أخرى . ان وفد بلادى يعلق أهمية كبرى على عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ويقدر تقديرا عاليا الأداء الفذ لمديره السيد باردفورد مورس . وانني أود أن أؤكد له أن النمسا سوف تستمر في تأييده في عمله القيم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما قلت من قبل ، فان التعبير عن الثقة والرضا الذى أبداه قطاع عريض من المندوبين في هذه الجمعية الممثلين لمختلف المناطق والاتجاهات ، انما هو انعكاس واضح للثقة التي يوليها أعضاء الجمعية للسيد برادفورد مورس ودليل رضاء الجمعية عن العمل الممتاز والاسهام الممتاز اللذين قدمهما المدير . ومرة أخرى نيابة عن الجمعية ، أتمنى له التوفيق في عمله في المستقبل .

وسوف تبحث الجمعية الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ من جدول الأعمال المعنون " المشاكل الغذائية " . والتقرير وارد في الوثيقة A/34/824 .

انني أود أن أدعو الاعضاء الى أن يولوا انتباههم الى مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/34/824) .

ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٤ / ١١٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ٦١ من جدول الأعمال .

وسوف نبحث الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٢ من جدول الاعمال المعنون " صندوق الأمم المتحدة الخاص " الوارد في الوثيقة A/34/768 .

ولقد أوضحت اللجنة الثانية في الفقرة ٤ من تقريرها ، أن مشروع المقرر قد اعتمد دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من نظر البند ٦٢ من جدول الأعمال.

وننتقل الآن الى البند ٦٣ المعنون "جامعة الأمم المتحدة" . ان تقرير اللجنة الثانية وارد في الوثيقة A/34/792 and Corr.1 .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروعي القرارين الموصى بهما من اللجنة الثانية في الفقرة ١٤ من تقريرها A/34/792 .

ومشروع القرار الأول ، معنون "انشاء جامعة للسلم" . وحيث أن اللجنة الثانية قد اعتمدت مشروع القرار الأول دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق أيضا على مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٤/١١١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون "جامعة الأمم المتحدة" . ولقد اعتمدت اللجنة الثانية أيضا مشروع القرار الثاني دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٤/١١٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٦٣ من جدول الأعمال .

وسوف تبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "المستوطنات البشرية" . والتقرير وارد في الوثيقة A/34/793 .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشاريع القرارات الأربعة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١٥ من تقريرها A/34/793 .

وننتقل الى مشروع القرار الأول المعنون "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني" .

ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ مشروع هذا القرار وارد في الوثيقة A/34/803 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

Digitized by UNOG Library

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

Digitized by UNOG Library

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، ساموا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٢١ عن التصويت .

(قرار ٣٤/١١٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون " التقرير الشامل عن المستوطنات البشرية والتقارير الدورية عن التعاون والمساعدة الدوليين بشأن المستوطنات البشرية ". ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٤/١١٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون "مركز الأمم المتحدة للاعلام السمعي ـ البصرى عن المستوطنات البشرية (بصريات الموئل) ". ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث . (قرار ٣٤/١١٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون " تعزيز الانشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية " . ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع دون تصويت . فهل ليّ أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع . (قرار ٣٤/١١٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نحن في انتظار أن تقدم اللجنة الخامسة تقريرا بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ مشروع القرار A/C.2/34/L.68 ومشروع القرار A/C.2/34/L.82 اللذين أحالتهما اليها اللجنة الثانية .

Digitized by UNOG Library

وستبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٨ من جدول الأعمـــال المعنون " التعاون الفني فيما بين البلدان النامية " ، والوارد في الوثيقة A/34/789 .

ان مشروع القرار الموصى به من اللجنة الثانية في الفقرة ٩ من تقريرها اعتمد دون تصويت . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار . (قرار ٣٤ / ١١٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٦٨ مـــن جدول الاعمال .

والآن أدعو الاعضاء الى أن يولوا انتباههم الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ مـــن جدول الاعمال المعنون " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " .

وسوف ندرس أولا الجزء الثاني من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقـــة (A/34/635/Add.1) . وفي هذا التقرير هناك ١٥ مشروع قرار اوصت بها اللجنة الثانية واعتمدت جميعها دون تصويت .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا .

في الفقرة ٤٧ من الوثيقة (A/34/635/Add.1) أوصت اللجنة الثانية بمشروع القـــرار الأول المعنون " مساعدة غرينادا " . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القـــرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول . (قرار ٣٤ / ١١٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الى مشروع القرار الثاني المعنون " مساعـــدة الرأس الأخضر " . هل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثاني ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني . (قرار ٣٤ / ١١٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الى مشروع القرار الثالث المعنون " المساعـــدة على اعادة تعمير وتأهيل وتنمية تشاد " . هل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتمـــاد مشروع القرار الثالث ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث . (قرار ٣٤ / ١٢٠)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو الاعضاء الى أن ينتقلوا الى مشروع القرار الرابع المعنون " مساعدة غينيا - بيساو". هل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الرابع ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع. (قرار ٣٤/ ١٢١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الخامس المعنون " المساعدة في اعادة تعمير وتأهيل وتنمية أوغندا ". هل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الخامس ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس. (قرار ٣٤/ ١٢٢)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار السادس المعنون "المعونة من أجل اعادة تعمير وتأهيل وتنمية فينيا الاستوائية" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار السادس ؟

اعتمد مشروع القرار السادس . (قرار ٣٤/١٢٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار السابع المعنون "معونة جيبوتي" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار السابع ؟

اعتمد مشروع القرار السابع . (قرار ٣٤/١٢٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الثامن المعنون "معونة بوتسوانا" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار الثامن ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن . (قرار ٣٤/١٢٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار التاسع المعنون "معونة سيشيل" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار التاسع ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع . (قرار ٣٤/١٢٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار العاشر المعنون "معونة جزر القمر" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار العاشر ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر . (قرار ٣٤/١٢٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الحادي عشر المعنون "معونة زامبيا" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار الحادي عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر . (قرار ٣٤/١٢٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الثاني عشر المعنون "معونة موزامبيق" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار الثاني عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر . (قرار ٣٤/١٢٩)

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الثالث عشر المعنون "معونة ليسوتو" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار الثالث عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث عشر . (قرار ٣٤ / ١٣٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع عشر المعنون "معونة سان تومي وبرينسيبي" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار الرابع عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع عشر (قرار ٣٤ / ١٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ننتقل الى مشروع القرار الخامس عشر المعنون "معونة تونغا" . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار الخامس عشر ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس عشر . (قرار ٣٤ / ١٣٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أدعو السادة الأعضاء الى الانتقال الى الجزء الثالث من تقرير اللجنة الثانية ، الوثيقة A/34/635/Add.2 .

وستتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن مشروعات القرارات الخمسة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/34/635/Add.2) .

ومشروع القرار الأول معنون "تقديم المعونة الى الشعب الفلسطيني" .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

Digitized by UNOG Library

غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العـــراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، جمهوريـــة لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربيـــة الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيـــوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيـــا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغـال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سـري لانكـــا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربيـــة السوريـــــة ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهوريـــة اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريـات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليـــا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : كندا ، اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بورما ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنســـا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ثلاثة أصوات ، وامتناع ٢١ عن التصويت .

(قرار ٣٤/١٣٣) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني المعنون " المنظمة العالمية للسياحة " . وقد أقرته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامـة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

---

* ثم أبلغ وفدا مالطة ويوغوسلافيا الأمانة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

Digitized by UNOG Library

اعتمد مشروع القرار الثاني . (قرار ٣٤/١٣٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث المعنون "المساعدة في اعادة تعمير لبنان وتنميته" . ولقد أقرت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث . (قرار ٣٤/١٣٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع المعنون "السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي العربية المحتلة" . وتقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية والادارية لمشروع القرار وارد في الوثيقة A/34/788 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، هولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،

Digitized by UNOG Library

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت .

(قرار ٣٤/١٣٦) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وأخيرا ننتقل الى مشروع القرار الخامس ، المعنون " دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية " . وقد أقرت اللجنة الثانية مشروع القرار الخامس دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس . (قرار ٣٤/١٣٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

---

* ثم أبلغ وفد مالطة الأمانة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

Digitized by UNOG Library

السيد وايت (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى قد انضم الى اتفاق الرأى بشأن مشروعي القرارين الثامن والثاني عشر للجنة الثانية الواردين في الوثيقة A/34/635/Add.1 . واننا نود أن نشير الى أنهما يتضمنان الآن بعض العناصر ذات الطبيعة التاريخية .

السيد اوتيني (أوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة قد أقرت توا بالاجماع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/34/L.28 الذى أوصت به اللجنة الثانية فيما يتعلق بالمعونة من أجل تعمير وتأهيل وتنمية أوغندا . ان وفدى ممتن للغاية لمقدمي هذا المشروع على تشجيعهم ودعمهم . وانني اود أن أبرز هنا دور وفد الجماهيرية العربية الليبية الذى بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية لشهر تشرين الثاني / نوفمبر ، قام بتحمل مسؤولية تقديم هذا المشروع الى اللجنة الثانية .

ان هذا القرار يعتبر علامة هامة على الطريق بالنسبة الى بلادى . انه يعطي تفويضا ضروريا لمختلف الوكالات والمنظمات في اطار منظومة الأمم المتحدة ، تلك المنظمات التي عملت في مجال معونة أوغندا .

ولكن بالاضافة الى هذه المهمة ، فان هذا القرار له مغزى كعملية تضامن مع شعب أوغندا في تصميمه على التغلب على تركة ديكتاتورية عيدى أمين ، وفي آماله لبناء مجتمع ديمقراطي جديد يتمتع بالرفاهية .

ان هذا التضامن قد برز في النداء الذى وجهه الامين العام في بداية هذا العام من أجل معونة انسانية لاوغندا . ومنذ ذلك الوقت ، فان حكومتي قد استفادت بصورة كبيرة من المعونة السخية والمستمرة التي قدمها الينا الأمين العام وأعضاء الامانة . ان حكومتي تتطلع الى استقبال بعثة الأمم المتحدة في كمبالا ، في أقرب فرصة ، تلك البعثه التي ورد ذكرها في الفقرة ٩ من منطوق القرار .

Digitized by UNOG Library

ان كثيرا من المنظمات والوكالات في اطار الامم المتحدة قد استجابت بالفعل لاحتياجاتنا باهتمام بالغ وبحسن نية وبحق . واننا نأمل أنه بالمهمة التي وضعها هذا القرار ، فان هذه المنظمات والوكالات ستقوم الآن بصورة أكثر ثقة بترجمة حسن نيتها الى التزامات ملموسة من أجل معونة أوغندا . وفي تنفيذ هذه المهمة ، فاننا سنعتمد على تعاون الاجهزة الادارية لهذه المنظمات والوكالات .

ان وفد بلادى يود أن يعبر عن امتنانه الخاص للدول الاعضاء وللمؤسسات الدولية الاقتصادية التي قد استجابت بسخاء الى النداء الذى قدمه رئيس بلادى في الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر من العام الحالي ، وكذلك الى النداء الذى وجهته حكومة بلادى لمؤتمر الدول المانحة الذى عقد في باريس من ٦ الى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . اننا نحث الدول الاعضاء التي لم تقم بذلك بعد ، أن تستجيب لهذه النداءات بسرعة وبسخاء .

ان حكومة جبهة التحرر الوطني الاوغندية — من جانبها — لاتدخر أى جهد لانشاء الظروف التي تؤدى الى تحقيق مهمة اعادة البناء الوطني .

ان الجبهة لفترة كانت تقلقها أحداث العنف التي قامت بها بقايا جيش عيدى أمين والشرطة السرية في كمبالا العاصمة . ويسعدني أن أقول انه عن طريق حملات مخططة والرقابة الشعبية فان أحداث العنف في كمبالا قد قلت بصورة كبيرة ، والوضع الآن تحت سيطرة الحكومة ، ويمكن لحكومة حركة التحرر الوطني الاوغندية أن تضمن أمن وحياة وممتلكات الشعب . وان حكومة جبهة التحرر الوطني الاوغندية قادرة على ضمان أمن وحياة وممتلكات الشعب .

ان جبهة التحرر الوطني الاوغندية قد تحركت بسرعة لجعل العملية السياسية في البلاد أكثر ديمقراطية . وان المجلس الاستشارى الوطني ، الذى يعتبر أعلى جهاز تشريعي في البلاد أثناء فترة الانتقال ، تكون أصلا من ٤٠ منفيا أوغنديا انتخبوا في موشى قبل انهيار نظام عيدى أمين وقد توسع المجلس الآن تماما عن طريق انتخابات محلية ووصل عدد أعضائه الى ١٣٠ عضوا . وهذا أعطى اطارا هاما للمناقشة الديمقراطية والممارسة الديمقراطية في كل المسائل ذات الاهمية الوطنية .

في نفس الوقت ، فان جبهة التحرر تقوم بترتيبات من أجل انتخابات وطنية عامة سوف تجرى في حزيران/يونيه ١٩٨١ ، وهناك خطط لتعداد السكان على المستوى الوطني يتوقع أن تجرى في يناير ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

ان مهمة اعادة البناء الوطني هي أولا مسؤولية شعب أوغندا ، ونحن لدينا الارادة السياسية والموارد الاقتصادية حتى يمكن أن نحقق هذه الرؤية ، ولكننا نطلب المعونة الابتدائية حتى يمكن أن ندفع هذه العملية الى الامام . ان الحاجة كبيرة والوقت له أهمية كبرى .

البند ١٦ (أ) من جدول الاعمال

انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننتقل الآن الى انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية لكي يحلوا محل أولئك الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .

الدول الاعضاء الخمسة عشر والتي تنتهي مدتها هي : الارجنتين ، النمسا ، بلجيكا ، تشاد ، فنلندا ، هنغاريا ، ايطاليا ، كينيا ، السودان ، سوازيلند ، سويسرا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة .

هذه الدول الاعضاء يجوز اعادة انتخابها فورا .

وأود أن أذكّر الممثلين بأنه بعد أول يناير ١٩٨٠ ، فان الدول التالية سوف تكون لاتزال أعضاء في مجلس التنمية الصناعية : استراليا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، الصين ، اليمن الديمقراطية ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، الهند ، العراق ، اليابان ، ماليزيا ، مالطة ، المكسيك ، هولندا ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، سيراليون ، توغو ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية . بالتالي ، فان هذه الدول الثلاثين لايجوز انتخابها مرة أخرى .

بموجب المادة ٩٢ من النظام الداخلي ، فان كل الانتخابات يجب أن تجرى بالاقتراع السرى ولن تكون هناك تعيينات .

مع ذلك أود أن أذكركم بتوصية هيئة المكتب التي اعتمدتها الجمعية في جلستها العامة الرابعة في ٢١ من أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ومفادها :

Digitized by UNOG Library

" . . . تصبح ممارسة الاستغناء عن اجراء الاقتراع السرى لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها . . . مالم يطلب أحد الوفود مراعاة التصويت على انتخاب ما (A/34/250, Para 16)

وأود أن أعلن أن رؤساء المجموعات الاقليمي ابلغوني بالترشيحات التالية :

لستة مقاعد من القائمة أ : جمهورية افريقيا الوسطى
غابون
اندونيسيا
كينيا
مدغشقر
المغرب

لخمسة مقاعد من القائمة ب : النمسا
بلجيكا
ايطاليا
السويد
سويسرا

لمقعدين من القائمة ج : الارجنتين
ترينيداد وتوباغو

لمقعدين من القائمة د : تشيكوسلوفاكيا
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

وحيث أن عدد المرشحين المؤيدين من كل مجموعة يتفق مع عدد المقاعد المراد شغلها في هذه المجموعة ، فانني أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين اعضاء في مجلس ادارة التنمية الصناعية لمدورة مدتها ٣ سنوات تبدأ من أول كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

بهذا نكون قد أنهينا دراستنا للبند ١٦ (أ) من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ١٦ (ج) من جدول الاعمال

انتخاب اثنى عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي : مذكرة من الامين العام (A/34/637)

(الرئيس) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بهذا البند فان أمام الجمعية في الوثيقة A/34/637 توصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

الدول الاعضاء الاثنى عشر التي ستنتهي عضويتها في مجلس الأغذية العالمي هي : استراليا ، كوبا ، فرنسا ، غواتيمالا ، ساحل العاج ، جامايكا ، مدغشقر ، نيجيريا ، باكستان ، الفلبين ، بولندا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

Digitized by UNOG Library

الدول الآتية رشحت من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي • من مجموعة الدول الافريقية : غانا ، السنغال ، والسودان • من مجموعة الدول الآسيوية : بنغلاديش والفلبين • من مجموعة دول امريكا اللاتينية : بربادوس هندوراس ونيكارغوا • من مجموعة الدول الاشتراكية لشرق أوربا : رومانيا و اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • من مجموعة دول غرب أوربا ودول اخرى : استراليا فرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية •

ان عدد الدول المرشحة من بين الدول الافريقية ، والدول الآسيوية ، ودول امريكا اللاتينية والدول الاشتراكية في أوربا الشرقية معادل لعدد المقاعد المخصصة لكل من هذه المجموعات • فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تعلن ان هذه الدول قد انتخبت اعضاء في مجلس الأغذية العالمي ؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) وحيث ان عدد الدول المرشحة من بين دول غرب أوربا ودول اخرى اكبر من العدد المتمثل بالنسبة لهذه المجموعة ، فسوف يكون علينا ان نقوم بعملية انتخاب بالاقتراع السرى •

ويجرى الآن توزيع بطاقات الاقتراع التي توضح عدد الدول التي سوف تنتخب من مجموعة دول غرب أوربا والدول الأخرى • ان الدول التي رشحها المجلس الاقتصادى والاجتماعي فقط هي التي يجوز ان تظهر في بطاقات الاقتراع • وهي استراليا ، وفرنسا ، والمانيا الاتحادية •

وأود ان اؤكد مرة اخرى ان اسماء هذه الدول وحدها هي التي يجب ان تكتب على بطاقات الاقتراع •

ووفقا للممارسات المعمول بها ، فان الدول التي تحصل على اكبر عدد من الاصوات بما لا يقل عن الاغلبية المطلوبة سوف يعلن انتخابها • وفي حالة تساوى الاصوات بالنسبة للمقعد الاخير سوف يكون هناك اقتراع مقيد قاصر على تلك الدول التي حصلت على عدد متساو من الاصوات •

فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء ؟

وقد تقرر ذلك

Digitized by UNOG Library

واطلب الآن الى السادة المندوبين ان يستخدموا فقط بطاقات الاقتراع التي يجرى توزيعها ، وان يكتبوا اسماء الدول التي يرغبون في منحها اصواتهم . وأكرر أن بطاقات الاقتراع التي ستتضمن أي أسماء بخلاف استراليا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية سوف تعد باطلة .

بدعوة من الرئيس ، تولى السيد فيدال (الجمهورية الدومينيكية) والسيد الزعيمي (المغرب) فرز الاصوات .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن اقترح ايقاف الجلسة بينما يجرى فرز الاصوات .

Digitized by UNOG Library

أوقفت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٥ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) نتيجة التصويت على النحو التالي :

عدد بطاقات الاقتراع	١٤٥
عدد البطاقات الباطلة	لا شيء
عدد البطاقات الصحيحة	١٤٥
الممتنعون عن التصويت	١
عدد الذين أدلوا بأصواتهم	١٤٤
الأغلبية المطلوبة	٧٣
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
استراليا	١٠٥
جمهورية المانيا الاتحادية	١٠٠
فرنسا	٧٦

وبما أن استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد حصلتا على الأغلبية المطلوبة وعلى أكبر عدد من الأصوات فانهما بذلك تكونان قد انتخبتا عضوين في مجلس الأغذية العالمي .

وباسم الجمعية العامة أود أن اتقدم بالتهنئة للدول التي انتخبت أعضاء في مجلس الأغذية العالمي ، وأود أن أشكر فارزي الأصوات لمساعدتهم في عملية الانتخاب .

وبذلك نكون قد انهينا دراستنا للبند ١٦ (ج) من جدول الأعمال .

نظر البند ١٦ (د) من جدول الاعمال

انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة الامين العام (A/34/314)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : البند التالي في جدول أعمالنا هو انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق .

وأمام الجمعية العامة في هذا الشأن مذكرة الأمين العام فيما يتعلق بتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي واردة في الوثيقة A/34/314

ان الاعضاء السبعة الذين سوف يتقاعدون هم : الارجنتين ، كولومبيا ، فرنسا ، السودان ، أوغندا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية .

Digitized by UNOG Library

والدول التالية رشحها المجلس الاقتصادى والاجتماعي وهي : الارجنتين ، كوستاريكا ، فرنسا ، السودان ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة والولايات المتحدة الامريكية .

واذا لم يكن هناك اعتراض ، فانني سوف أعتبر أن الجمعية العامة تعلن انتخاب هذه الدول أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أهنئ هذه الدول التي تم انتخابها الآن كأعضاء للجنة البرنامج والتنسيق .

وبهذا نختتم بحثنا للبند ١٦ (د) من جدول الاعمال .

نظر البند ١٦ (هـ) من جدول الأعمال

انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان البند التالي على جدول أعمالنا هو انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الامم المتحدة الخاص .

وكما يعرف السادة الاعضاء ، فان الجمعية العامة اعتمدت في وقت سابق من بعد ظهر اليوم تحت البند ٦٢ من جدول الأعمال المعنون " الصندوق الخاص للأمم المتحدة " مقررا بمواصلة أداء وظائف مجلس المحافظين في اطار بحثه الخاص بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي في انتظار بحث الجمعية العامة لهذا البند في دورتها السادسة والثلاثين .

وبالتالي فليست هناك حاجة الى انتخاب أعضاء مجلس محافظي الصندوق الخاص .

وبذلك نكون قد انتهينا من بحثنا للبند ١٦ (هـ) من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

البند ١٦ (و) من جدول الاعمال

انتخاب اعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث ان المجموعات الاقليمية لم تتقدم بأى مرشح فانني اقترح على الجمعية العامة ان تقرر تأجيل انتخاب اعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية الى دورتها الخامسة والثلاثين ، واذا لم أسمع اعتراضا ، فساعتبر ان هذه هي رغبة الجمعية العامة .

وقد تقرر ذلك

متابعة نظر البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢

(أ) مشروعا قرارين (A/34/L.15 , A/34/L.55)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/833)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل المندوبين يتذكرون ان الجمعية العامة اختتمت مناقشاتها لهذا البند في جلستها العامة الخامسة والاربعين بتاريخ ٢٣ تشرين اول/اكتوبر عام ١٩٧٩ . والآن اعطي الكلمة لمندوب باكستان الذى سيقدم مشروعي القرارين A/34/L.15 و A/34/L.55.

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ان اعرض عليكم مشروعي القرارين الواردة في الوثائق A/34/L.15 و A/34/L.55 ، بشأن " المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الدولي من اجل التنمية " وبصفتي نائبا لرئيس الجمعية ، فانكم كلفتموني — سيدى الرئيس — برئاسة المشاورات غير الرسمية الخاصة بمشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/34/L.14 و A/34/L.15 ، اللذين عرضهما مندوب الهند نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ الى الجمعية العامة في جلستها الاربعين .

ان مشاورات مطولة ومكثفة قد تمت في فريق عمل مفتوح العضوية لمدة اسبوعين تقريبا ، بشأن مشروع القرار A/34/L.14 ، وكل المجموعات الاقليمية ، وكذلك الوفود الفردية ، قد شاركت بنشاط في هذه المشاورات وأسهمت بمساهمات قيمة في النتيجة النهائية . ومما يسعدني شخصيا ويرضيني تماما ان ابلغكم — سيدى الرئيس — وهذه الجمعية الموقرة ان هذه الجهود المستمرة أدت الى التوصل الى نص يتوافق الآراء وارد الآن في الوثيقة A/34/L.55 ، ويشرفني ان اقدم هذا النص للجمعية

Digitized by UNOG Library

العامة باعتباره نص نائب الرئيس ، على أمل وطيد في ان يكون في مقدور الجمعية العامة ان تعتمده دون تصويت .

وفي هذه المرحلة اود ايضا ان اطلعكم ان رئيس مجموعة الـ ٧٧ السيد ميشرا من الهند قد فوضني ان ابلغكم ، والجمعية العامة ، انه بالنظر الى تقديم نص توافق الآراء في الوثيقة A/34/L.55 فان مجموعة الـ ٧٧ قد سحبت مشروع قرارها الأصلي الوارد في A/34/L.14

ان نص " توافق الآراء " الوارد في الوثيقة A/34/L.55 جاء نتيجة للجهود الجماعية لكل المشاركين ويمثل اعلى درجة من درجات الاتفاق على الموضوع الاساسي المعروض على هذه اللجنة ، الا وهو ، بدء مفاوضات عالمية تتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي من اجل الانماء واود ان اغتنم هذه الفرصة كي اعرب عن تقديري العميق ، وعن شكري للتعاون الكامل بغير تحفظ ، والتأييد الذي حظيت به من جانب كل المجموعات والوفود خلال المشاورات غير الرسمية ، وروح المرونة والصراحة والحوار البناء ، التي ابدتها كل الاطراف مما جعل امكانية التوصل الى هذه النتيجة الطيبة امرا ممكنا .

ولست انوي ان احلل تفصيلا مضمون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.55 نظرا لأن معظم المندوبين يعرفونه فعلا ، ومع ذلك ، اود ان اشير بايجاز الى الهيكل الشامل والموضوعات الرئيسية لمشروع القرار ، واذ افعل ذلك ، لا اود ان أمس بأي حال من الاحوال حق أي وفد في ان يشرح وجهة نظره ، او يفسر اي جانب من جوانب المشروع .

اولا وقبل كل شيء ، اود ان اؤكد على ان مشروع القرار يجب النظر اليه على أنه كل متكامل . فجزء الديباجة ، وله منطقه وترتيبه الخاص ، يرتبط ارتباطا وثيقا بفقرات المنطوق التي ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا ببعضها البعض . وهكذا فان مشروع القرار ككل له هيكل موحد وعضوي .

اسمحوا لي ان انتقل بايجاز الى الملامح الاساسية لمشروع القرار . فالنجاح الكبير لهذه المشاورات يكمن في الاتفاق على اتخاذ القرار السياسي ، في دورة الجمعية الحالية ، لبدء مفاوضات عالمية في الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٠ ، وقد انعكس ذلك في الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار . وفي الوقت نفسه ، يوضح مشروع القرار تماما ان البداية الناجحة والنجاح النهائي للمفاوضات العالمية سيتطلبان التزاما كاملا من جانب كل المشاركين بالعمل من أجل الاعداد الدقيق والكامل بما في ذلك الاجراءات الفعالة للمفاوضات . وفضلا عن ذلك ، يبقى امام الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٠ ان تقوم ببداية فعالة وفورية للمفاوضات العالمية في ضوء الترتيبات المتصلة بالاجراءات ، والاطار

Digitized by UNOG Library

الزمني ، وجدول الأعمال التفصيلي للمفاوضات العالمية التي ستقترحها اللجنة الجامعة بصفتها لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية . وهذان الجانبان الهامان المتشابكان ينعكسان في الفقرتين ٤ ، ٥ من منطوق مشروع القرار .

لقد تم الاتفاق أيضا على ان هذه المفاوضات يجب ان تكون جادة وان تمضي في وقت واحد وباسلوب متسق لضمان منهج متكامل ومتماسك ، وان تجرى في اطار منظومة الأمم المتحدة ، على ان تشترك فيها ــ وفقا لاجراءات الاجهزة ذات الصلة ــ كل الدول وان تتم في اطار زمني محدد . وفي هذا السياق ، قد تم التأكيد على الدور المركزى للجمعية العامة . وهذه النقاط قد انعكست في فقرات المنطوق ١ ، ٢ ، وكذلك في الفقرتين الثامنة والتاسعة من ديباجة مشروع القرار A/34/L.55

ان مشروع القرار يوضح ايضا ، وبشكل عام ، نطاق واطار هذه المفاوضات وكذلك اهدافها واغراضها الرئيسية ، وهكذا ، فان هذه المفاوضات يجب ان يتوقع منها ان تتناول القضايا الرئيسية في ميادين المواد الخام ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والمال والتمويل . كما ان الاطار والسياق اللذين ستجرى فيهما المفاوضات العالمية قد تم تحديدهما في اول فقرتين من الديباجة ، اللتين تذكران بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة الواردة في اعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى يضع الأسس لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

كذلك فان مشروع القرار يضع الاساس لهذه المفاوضات في الفقرة الثانية من الديباجة التي تعرب عن القلق العميق للمجتمع الدولي لأنه رغم جهود كبرى قامت بها دول كثيرة ، وخاصة الدول النامية في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية ، فان تقدما محدودا فقط قد تم احرازه من أجل اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

ان الاغراض والمقاصد العامة لهذه المفاوضات سوف تكون الاسهام في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الانماء التالي وكذلك حل المشكلات الاقتصادية الدولية وذلك في اطار اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية الاقتصادية العالمية المضطردة وبصفة خاصة تنمية البلدان النامية . ان هذه الغايات يجرى العمل على تحقيقها بالتأكيد على الحاجة الحتمية لاقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على أساس مبادىء المساواة والفوائد المتبادلة والحاجة الى تعزيز المصالح المشتركة للدول جميعا . وتحقيقا لهذه الغاية ، فان مشروع القرار يؤكد على الحاجة الى مبادرات جريئة للسعي الى حلول ملموسة وشاملة وعالمية تتجاوز التدابير المحدودة التي ترمي الى حسم الصعاب الاقتصادية الحالية فقط . ويحث كل الدول على تحمل التزامات فعالة لتحقيق اعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس مبادىء العدالة والمساواة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مضطردة تأخذ في الاعتبار الامكانيات الانمائية في البلدان النامية .

ان هذه الموضوعات تبرز في الفقرة ٢ من المنطوق وفقرات الديباجة الخامسة والسادسة والسابعة من مشروع القرار A/34/L.55 .

أما بالنسبة للعلاقة والتشابك بين المفاوضات العالمية والمفاوضات الاخرى التي تجرى حاليا في مختلف محافل الامم المتحدة ، فلقد كان هناك اتفاق عام على أن الجولة العالمية يجب ألا تنطوى على أية مقاطعة أو أن يكون لها أى أثر عكسي على المفاوضات في هذه المحافل ، بل يتعين عليها أن تعزز هذه المفاوضات وتستفيد منها وهذا ينعكس على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار .

بينما مانزال نتحدث عن نص مشروع القرار A/34/L.55 أود أن أوضح أن النص الأصلي كان باللغة الانكليزية ، وأوصي بأن النسخ الأخرى لنفس المشروع يجب أن تنقح حتى تكون التنقيحات باللغات الاخرى منسجمة بشكل كامل مع النص الأصلي باللغة الانكليزية . وأؤكد بصفة خاصة أن النص الفرنسي بحاجة الى تنقيح خاص في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

أود الآن أن أتحدث عن مشروع القرار الآخر الوارد في الوثيقة A/34/L.15 ان مجموعة الـ٧٧ قدمت مشروع القرار هذا لاستكمال الفقرات الرئيسية الواردة في مشروع القرار A/34/L.14 ، وحيث أن مشروع القرار A/34/L.15 هو أساسا مشروع له طبيعة اجرائية يكمل مشروع القرار الرئيسي الوارد في الوثيقة A/34/L.55 فقد تم بشأنه التوصل الى توافق في الآراء بعد تعديل طفيف واحد . واسمحوا لي أن أوضح التعديل الذى يجب ادخاله على النص الموجود حاليا للمشروع A/34/L.15 في الفقرة الخامسة من الديباجة تعدل عبارة " وتنفيذ . . . " الى " وفي هذا الاطار تذكر . . . " . وبهذا ، تصبح الفقرة الخامسة من الديباجة بعد التنقيح على النحو التالي :

" اقتناعا منها بالحاجة العاجلة والملحة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وفي هذا الاطار تذكر بالقرارات ذات الصلة "

لقد فوضت من جانب رئيس مجموعة الـ٧٧ السيد الموقر سفير الهند بأن أبلغ هذا التنقيح للجمعية العامة وهو تنقيح يحظى بموافقة كل المجموعات وكل الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية

أود أيضا أن أعرض عليكم اقتراحا بأن تبحث الجمعية العامة امكانية ان توافق على أن تتناول أولا بالبحث والبت بتوافق الآراء مشروع القرار A/34/L.55 لأنه المشروع الأساسي وبعد ذلك تتناول A/34/L.15 بعد تعديله الطفيف وذلك لكي تعتمده أيضا بتوافق الآراء .

وكما تلاحظون من الموجز الذى قدمته اليكم اننا استطعنا أن نتوصل الى نتائج متوازنة وبناءة وأن مشروعات القرارات المعروضة علينا تعكس توافقا في الآراء ينطوى على المشاغل الرئيسية لكل الاطراف في المفاوضات العالمية .

ومما له دلالته في واقع الامر ان جولة من المفاوضات تهدف الى تفهم القضايا الاقتصادية العالمية الحاسمة التي تواجه الانسان اليوم قد حظيت بموافقة واتفاق عام في هذه الجمعية .

وبالنسبة للاستجابة بشكل ايجابي لاقتراح البلدان النامية ، فان المجتمع الدولي قد اعترف بالطبيعة الهامة بعيدة المدى للمبادرة التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ . أود أن اختتم كلمتي بأن أؤكد على ان هذا التوافق التاريخي الذى برز في هذه الجمعية العامة يجب ان يكون بداية عهد جديد للتعاون الاقتصادى الدولي الحقيقي والتفاهم من اجل الصالح المشترك للانسانية جمعاء .

Digitized by UNOG Library

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : نحن اذ نؤيد مشروع القـــرار هذا ، نصا وروحا ، نود أن نكرر ما قاله مندوب باكستان حول الحاجة الى نصوص متكافئة في جميـــع اللغات .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أطلب من الامانة أن تتأكد من ان نص مشروع القرار سوف يظهر في كافة اللغات بصورة دقيقة .

Digitized by UNOG Library

لقد اقترح السيد ممثل باكستان أنه بالنظر الى أن مشروع القرار A/34/L.15 يتضمن اشارة الى مشروع القرار A/34/L.55 ، الذى حل محل المشروع A/34/L.14 ، فان الجمعية يجب أن تتخذ قرارا أولا بشأن مشروع القرار L.55 ثم بعد ذلك مشروع القرار L.15 . واذا لم يكن هناك اعتراض فاننا سنتابع العمل على هذا النحو .

والآن أطرح على الجمعية العامة مشروع القرار A/34/L.55 بعنوان " المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية " . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع هذا القرار واردة في الوثيقة A/34/833 . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/34/L.55 ؟

أعتمد مشروع القرار L.55 (قرار ٣٤/١٣٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار A/34/L.15 بعنوان " المقترحات المتعلقة بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية " . فهل ليّ أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/34/L.15 ؟

أعتمد مشروع القرار L.15 (قرار ٣٤/١٣٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للأمين العام .

الأمين العام (الكلمة بالانكليزية) : ان القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة توا هو من أهم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أثناء هذه الدورة . ان الوضع الاقتصادى الدولي مصدر قلق عميق . والمصاعب الحالية مثل ازدياد التضخم وبطء معدلات النمو والتوترات في سوق النفط واختلال موازين المدفوعات ، ترجع الى حد كبير الى أسباب هيكلية . وهذه المشاكل تكشف عن نفسها في سلسلة من الاضطرابات وجو من عدم الاستقرار العام تشعر بآثاره جميع الدول وبصورة أكبر دول العالم الثالث .

وكما أبرزت ديباجة القرار ، فان استجابة المجتمع الدولي حتى الآن لم تكن متكافئة مع حجم هذه المشاكل . ان المفاوضات بشأن التعاون الاقتصادى الدولي وخاصة فيما بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ، قد أدت الى تقدم محدود فقط . وكثيرا ما كانت المناقشات في المؤتمرات

Digitized by UNOG Library

العالمية والمحافل تتصف بالتردد وبالاطالة التي تضيع الوقت . وكثيرا ما تعثرت المفاوضات القطاعية بسبب عقبات فنية لأنها كانت موضع اهتمام خالص من قبل الاخصائيين الذين يأخذون دائما في اعتبارهم الصورة العامة ولا يرون المتطلبات السياسية من أجل التقدم الى الأمام .

ولقد كان من الضروري القيام بشيء من أجل التغلب على هذا الموقف . وعلى ذلك فانني أجد من المشجع للغاية أن جميع الدول الاعضاء قد استجابت بصورة جيدة لفكرة البدء في جولة جديدة من المفاوضات العالمية ، تلك الجولة التي اقترحتها في البداية دول عدم الانحياز في مؤتمر قمة هافانا ، واقترحتها مجموعة الـ ٧٧ في اطار الأمم المتحدة .

ان حقيقة أن الطاقة قد أدرجت في قائمة من مجالات المفاوضات تتناول مسألة المواد الخام والتجارة والتنمية والمسائل المالية والنقدية ، لأمر هام للغاية . وكما قلت في عدة مناسبات ، فان الطاقة هي من العوامل الرئيسية التي تسهم في المصاعب الحالية وعدم الاستقرار في الاقتصاد الدولي . وبالاضافة الى ذلك ، وكما أبرز عدة متحدثين في هذه الدورة ، فان حل هذه المشكلة يتطلب مرحلة انتقال مطولة للعمل الدولي لأن هياكل الاستهلاك والانتاج يجب أن تتكيف مع موقف جديد تكون فيه الطاقة أكثر تكلفة ودور النفط أقل مما هو عليه الآن ، وهذه العملية تحتاج الى بعض الوقت .

وفي نفس الوقت ، وكما اعترف القرار ، فان مسألة الطاقة ترتبط ارتباطا عضويا بمشاكل أخرى على نفس القدر من الأهمية والالحاح ولا يمكن معالجتها بمعزل عن تلك المشاكل . وعلى ذلك ، فان هذا القرار يوفر فرصة جديدة لاعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية ودعم التنمية الاقتصادية لجميع الدول عن طريق المفاوضات والعمل المتضافر .

وفي الشهور المقبلة يجب القيام بكل شيء ممكن لخلق ظروف مواتية لضمان النجاح . ولا يجب أن نقلل من قيمة المصاعب التي سنواجهها ، فالمشاكل التي سنعالجها في مختلف المجالات والتي ستغطيها المفاوضات العالمية متعددة . وفي وضع جدول الاعمال ، يجب أن نأخذ في الاعتبار الروابط بين مختلف المسائل ، مثل الارتباط بين الاجراءات التي يجب اتخاذها في مجال الطاقة وبين تلك الاجراءات التي يجب أن تتخذ فيما يتعلق بالقضايا المالية والنقدية . وفي نفس الوقت ، فان نجاح المفاوضات العالمية في وقت محدد سيتطلب عملية انتقاء . وانني مقتنع بأنه حتى نضمن

Digitized by UNOG Library

فاعلية هذه المفاوضات ، وبهذا نخلق ما يمكنني أن أسميه دينامية النجاح ، فانه من الضروري أن نتعرف على الأولويات بوضوح في تنظيم وتسيير المفاوضات .

ان نجاح المفاوضات ستقرره الى حد كبير ، نوعية التنظيم لها . وان الوضوح والانتقاء في وضع القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها وعدم وجود غموض في الوسائل والاجراءات سوف يسرع بخطى المفاوضات . وكما يقول القرار ، فان المفاوضات في محافل أخرى يجب ألا تتوقف ، ويجب أن نستخدم هذه المحافل والخبرة الفنية التي توفرها . وفي نفس الوقت فانه من الضروري أن نضع جهازا يسمح للجمعية العامة بالقيام بدورها المركزي . ان الدور المركزي للجمعية العامة ضروري حتى يمكن أن نجد حلولا منسجمة للمشاكل التي بينها ارتباط متبادل ، وحتى نضمن الالتزام السياسي بهذه الحلول .

ومن جانبي فقد بدأت العمل بمساعدة المدير العام للتعاون الاقتصادي والتنمية وكبار المسؤولين لتكثيف الاتصالات والمشاورات مع رؤساء الاجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان العمل المشترك والدعم للعملية التحضيرية .

ولا حاجة بي الى القول بأن خدماتي متاحة لمعاونة الدول الاعضاء كلما احتاجت اليها .

ولتحقيق هذا الهدف ، فانني اقترح تكثيف اتصالاتي بالحكومات على أعلى مستوى لتشجيع التوصل الى اتفاق في الرأي بشأن العناصر الأساسية التي يجب أن يركز عليها الاهتمام على المستوى الدولي . وفي هذا السياق فانني أود أيضا أن أستكشف الوسائل والطرق الخاصة بكيفية ايجاد أفضل الاتصالات المباشرة ودعمها على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في ضوء حقيقة أنه عن طريق المنهج السياسي وحده يمكننا أن نأمل في تحقيق التقدم .

وفي الختام أود أن أكرر أننا يجب ألا نسمح لهذه المفاوضات بأن تصل الى طريق مسدود فيما يتعلق بجدول الأعمال والمسائل الاجرائية . اننا لا يمكننا أن نتحمل هذا . ان الوضع الحالي للاقتصاد العالمي ، وما ينطوي عليه من احتمالات ، يتطلب اهتماما فوريا . ويجب على الأمم المتحدة ان ترد على هذا التحدي بطريقة بناءة وجوهرية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ادعو الآن الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت ، لأخذ الكلمة .

السيد ب.س. ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : اود ان اعرب عن شعوري بالارتياح بل وشعور الارتياح لدى مجموعة الـ ٧٧ لاعتماد القرارين A/34/L.55 و A/34/L.15 الخاصين بالمفاوضات العالمية . ان المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة الآن ، تمثل مرحلة بالغة الأهمية في تطور هذه المبادرة الهامة المقدمة من جانب الدول النامية . اننا نذكر بالاعتماد المبدئي لهذا المفهوم في مؤتمر قمة عدم الانحياز في وقت سابق من هذا العام ، ثم اعتماده بعد ذلك من قبل مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك . ولقد قدمنا الى اللجنة الجامعة مشروع القرار الذي نقل الى الجمعية العامة والذي برز الآن ، بعد مفاوضات كثيرة وبعد تعديلات لازمة ، كاتفاق رأي في الجمعية العامة .

واذا كنت قد كررت هذه الحقائق المعروفة بشأن اصل ومنشأ هذه المبادرة ، فانما قصدت بذلك ان اؤكد ان البلدان النامية هي التي بدأت مفهوم المفاوضات العالمية ، وان القرار الخاص بمتابعة هذه المبادرة في الأمم المتحدة قد اتخذ على اعلا مستوى . ولقد اكدنا على هذه المسألة في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ورفعناها في بحثنا فوق كل ما يتصل بالعلاقات الاقتصادية الدولية كانعكاس لرغبات قيادتنا السياسية العليا .

وبطبيعة الحال ، فان المفاوضات بطبيعتها لا يمكن ان تكون من جانب واحد ، ودون اشتراك نشط وتعاون من جانب الدول جميعا ، فان المفاوضات العالمية لا يمكن ان تتم . ومن هنا كنا في حاجة الى ان نتأكد ، اثناء بحث هذه المسألة ، من اننا لا نتخذ مجرد قرار شكلي ، وانما نعبر عن ارادة حقيقية للدول الاعضاء للدخول في عملية تفاوض حقيقي . ان حقيقة ان جميع الاطراف استطاعت ان تتفق على مشروع القرار ، هي علامة مشجعة . ان المشاورات التي ادت الى اتفاق الرأي في النهاية بشأن مشروع القرار A/34/L.55 كانت مطولة ولكنها تمت بروح من التعاون والتفاهم . وباسم مجموعة الـ ٧٧ أود ان اعرب عن تقديري لاولئك الذين شاركوا في المشاورات معنا ، لما اسهموا به في النتيجة النهائية . وأود ، بصفة خاصة ، ان اتوجه بالشكر الى السفير نايق من باكستان لجهوده التي لا تكل ومهارته وحكمته وذوقه في اجراء المفاوضات غير الرسمية ان نجاحه نعزوه اليكم ـ سيادة

Digitized by UNOG Library

الرئيس ـ لانكم انتم الذين اخترتموه لقيادة هذه المشاورات . واننا نأمل في ان الاستعداد للحلول الوسط والمرونة والجدية ، التي عولجت بها القضايا الجادة ، سوف تتكرر في المرحلة التالية من هذه العملية .

وفيما يتعلق بالنص النهائي الذى اعتمد اليوم ، فان مجموعة الـ ٧٧ تؤكد على الفقرة الاولى من المنطوق ، وهي قرار قاطع من جانب الجمعية العامة يمتد الى الدورة الاستثنائية في السنة المقبلة بشأن المفاوضات العالمية المستمرة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية . اننا ندرك تمام الادراك ان هذه المفاوضات لن يتحقق لها النجاح الا اذا حدث تخطيط وتحضير شامل لها . ان مجموعة الـ ٧٧ مصممة على ان تتحمل نصيبها كاملا في عملية التحضير هذه ، واننا سوف نجتمع فيما بيننا على مستوى عال ، وسوف نشارك في اجتماع اللجنة الجامعة بروح من الجهد البناء . ان المهمة شاقة ومعقدة ، ولكننا نؤمن بأنه في مقدورنا ان نتوصل الى نتيجة ايجابية .

وخلال الشهور القليلة الماضية ، وبصفة خاصة خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، فان اسهام البلدان النامية في عملية التعاون الاقتصادى الدولي ، قد اثرته كثيرا اقتراحات هامة قدمها رجال دولة بعيد و النظر من مجموعتنا . اننا نعتقد ان الاقتراحات من هذه المصادر العليا ، تشكل مدخلا اساسيا بالنسبة لعمل اللجنة التحضيرية . ان مشروع قرارنا A/34/L.15، الذى لا يقل أهمية في اعيننا عن مشروع القرار A/34/L.55، يرمي الى ضمان ان العملية التحضيرية بالنسبة للمفاوضات العالمية ، سوف تأخذ في الاعتبار تماما المقترحات الهامة من هذا النوع .

وفي الختام ، اسمحوا لي ان اؤكد ـ مرة اخرى ـ على الاهمية التي نعلقها على المفاوضات العالمية . ذلك ان الموقف الاقتصادى المتردى في العالم ، والذى كان صعبا بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية وأدى الى زيادة توقفها السيء سوءا ، يتطلب استجابة فعالة . انه من المؤسف ان سلسلة من المؤتمرات الدولية مكرسة للقضايا الاقتصادية الدولية ، لم تؤد الا الى القليل ، وهذا لا يريح الدول النامية . ومع ذلك ، فان الاخطار الكامنة في الفجوة المتزايدة دوما بين الاغنياء وبين الفقراء ، والناتجة عن زيادة الحرمان والفقر في جميع انحاء العالم ، معروفة تماما ، بحيث انني لست بحاجة الى تكرارها . وسوف نكون عميانا اذا لم نسع الى علاجات فعالة . اننا نؤمن بان المفاوضات العالمية التي نقترب منها ، سوف تكون وسيلة لتعزيز التعاون الدولي لصالح الجميع وخاصة البلدان النامية . وهناك حاجة ملحة للقيام بذلك لأن مشاكلنا تزداد سوءا ، ان المفاوضات سوف تكون خطوة في

Digitized by UNOG Library

اتجاه انشاء النظام الاقتصادى الدولي الجديد القائم على العدالة والانصاف ، وهو هدف نلتزم به جميعا .

السيد مونوز ليدو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد المكسيك يود ان يؤكد في هذه المناسبة على الأهمية التاريخية للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة الآن . وذلك بسبب : اولا ، التزام بلادى لسنوات عديدة بالاسهام في تحديد واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وايضا بسبب الفائدة الواضحة التي اسهم بها حضور رئيس دولتنا الى هذا المحفل ومشاركتنا النشطة في العملية التفاوضية لاعتماد هذه الاتفاقات .

ومهما كانت العوائق التي واجهتها الجمعية العامة او التردد القائم ، فان القرارات التي تم اعتمادها هنا سوف تؤدى في ١٩٨٠ الى احراز تقدم لا رجعة فيه . اننا لا يمكن ان نعود الى الوراء في المستقبل القريب ، لاننا بذلك انما نعرض للخطر الحوار الذى بدأناه ، كما نخاطر بانهيار الاقتصاد العالمي ، وفقد الثقة في الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى يعتقد انه من المفيد ان نؤكد على النقطة التي توصلنا اليها . وقبل كل شيء ، فقد سلمنا بقدرتنا المحدودة على تحقيق تقدم ملموس في التعاون الاقتصادى الدولي . وبالمثل فقد قبلنا بعدا مزدوجا لغرضنا : فمن ناحية ، ضمان النمو المستمر للاقتصاد العالمي ، ومن ناحية اخرى ، التصدى للجوانب الهيكلية للنظام القائم .

وفي خلفية التفاعل وكفاح المواقف اللذين اختبرناهما في الماضي ، فاننا نجد مفهومين مختلفين ، أى نجد مفهومين مختلفين للتعاون الاقتصادى الدولي الذى يتصور فقط مجموعة هامشية من التنازلات التي لا تمس ، بصورة اساسية ، علاقات السيطرة والتبعية وعدم التكافؤ .

Digitized by UNOG Library

وهناك مفهوم آخر شغله الشاغل توزيع منطقي للموارد ، كما وكيفا . ويهدف هذا المفهوم الى تغيير النظام السائد .

وتعكس القرارات التي اعتمدناها الخلاف القائم بين هذين المفهومين .

ونحن على يقين بأن المظاهر المقلقة اليوم مثل التضخم والبطالة والنزعة الحمائية وعدم كفاية النظام النقدى القائم والتدني في موازين المدفوعات ، وعدم التوازن في تبادل المواد الأولية ، كل هذه هي المظاهر التي نعيشها والتي تشير الى أننا لا نستطيع أن نستفيد وأن نحصل على المزايا التي تضر بالغالبية العظمى . ومن الضرورى التصدى لجذور المشكلة ، والا فان البرامج لن تكون لها مقاصد مفيدة .

ولكي نوجه نشاطاتنا في المستقبل ، يجب أن نهيئ الظروف الملائمة لذلك . وهناك مناهج في العمل تمكن من معالجة جميع الجوانب دون مراعاة منهج المفاوضات . وفي نفس الوقت ، يجب أن نعمل على ازالة العوائق القائمة ، والا نهمل بعض القطاعات لمصلحة قطاعات أخرى .

نحن في حاجة الى التعاون بين المنظمات القائمة لا من أجل أن تعيق المفاوضات ، وانما لكي تنشطها وتزودها بدفعة جديدة .

وأخيرا ، فانه من الضرورى أن نتوصل الى اتفاق ذكي بين الشعوب والدول التي تمثلها ، لنحقق وعيا عالميا يهدف الى مواجهة التحدى المعاصر .

ونحن نشكر جميع الذين ساعدوا وفدنا وقبلوا النظر في مقترحات المكسيك . ونحن نشكرهم لمشاركتهم في اعداد برنامج للطاقة ، سوف يكوّن الجزء الاكبر من المفاوضات القادمة الهادفة الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وعندما اعتمدت الجمعية مشروع القرار A/34/L.14 and L.55 فلقد برهنت على أنها أدت مهمتها وأنها قد حاولت التوصل الى جميع وسائل الاتفاق وغدا ، يترتب عليها أن تتعرض للاجراءات السياسية والاقتصادية . ان هيبة الامم المتحدة ومستقبلها متوقفان على الالتزام بذلك .

السيد كينسمان (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : سوف أكون موجزا للغاية . تعتزم السلطات الكندية أن تشارك بروح ايجابية في العملية التي تبدأ بموجب مشروع القرار A/34/L.55 يجب أن نعمل لصالح الشعوب والبلدان الفقيرة في عملية التنمية والعالم بأسره .

Digitized by UNOG Library

والمراحل القادمة هي الأكثر صعوبة وأهمية . ان روح التوفيق ، واتفاق الآراء التي تحكم مشاوراتنا وشعور الالتزام والواقعية الواردة في القرار سوف تسهم في المناقشات التحضيرية والترتيبات التمهيدية . ويجب أن تكون هذه الترتيبات أساس النجاح في هذه المفاوضات العالمية التي نحتاج الى تحقيقها .

السيد فاندن هيوفل (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يسعدنا أن نشارك في توافق الآراء حول هذا القرار الخاص بالمفاوضات العالمية ، لقد اتخذنا خطوة كبيرة معا ، سوف يتحدد مداها في النهاية . ونحن ملتزمون بالمشاركة الايجابية في اللجنة الجامعة ، في جهود متضافرة للاتفاق على ترتيبات مقبولة ، حتى نستطيع أن نبدأ المفاوضات بداية فعالة .

واذا تم الاعداد لهذه المفاوضات بطريقة ملائمة ، فانها يمكن أن تسهم اسهاما هاما في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث تكون عادلة ومنصفة ، وتحقق المنفعة المتبادلة . ولانجاح الاعمال التحضيرية يجب أن يفهم جيدا ، وأن نأخذ في الاعتبار اهتمامات الجميع .

ولقد أعلن وفد بلادى آراءه أثناء المفاوضات الخاصة بمشروع القرار . ولتسهيل احراز تقدم في عمل اللجنة الجامعة أود أن أؤكد رسميا من جديد فهمنا لبعض الاحكام الواردة في القرار الذى اعتمدناه بتوافق الآراء .

وفي رأينا ، وأعتقد في رأى الكثيرين أن الفقرتين ١ و ٥ من المنطوق تلزماننا جميعا بمبدأ المفاوضات العالمية . ومع كل ، فان بداية هذه المفاوضات خاضعة للاستكمال المرضي للعملية التحضيرية . وكما أوضح السفير ماكنرى للجمعية ، فان اللجنة الجامعة ستبدأ عملية لبداية سير سفينة تسمى المفاوضات العالمية وما لم يوجه عملنا في اللجنة التحضيرية السفينة فانها لن تستطيع أن تبدأ رحلتها . لذلك ينبغي أن ندرك جميعا العمل الشاق ، والحاجة الى توفر الارادة بما يعمل على تحقيق الأهداف المشتركة ، ويسمح ببدء المفاوضات العالمية .

لقد أظهرت المفاوضات بشأن هذا القرار ليس فقط شعورا بالالتزام ، ولكن رغبة من الجميع للوصول الى اتفاق مشترك . وفي هذا الخصوص ، أود أن أعبّر عن تقدير وفد بلادى أولا للسيد الرئيس ، وخاصة للسفير نايق فان مهارته وشخصيته الكريمة مسؤولة مباشرة عن نجاح المفاوضات كذلك للزميل السفير ميتشل المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فان صبره وحكمته كانا اسهاما في نجاح

Digitized by UNOG Library

(السيد فاندن هيونسل ،
الولايات المتحـــدة)

هذه المفاوضات . ويجب العمل بهذه الروح القائمة على الالتزام والواقعية والمثابرة ، والتي سنكون في حاجة اليها خلال العملية التحضيرية اذا كنا نريد أن نقيم أساسا حقيقيا مجديا للمفاوضـــات العالمية .

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق ، فاننا نقدر الرغبة القوية من جانب أمم كثيرة لضمـــان أن تجرى المفاوضات العالمية في اطار منظومة الأمم المتحدة وأن تغطي عددا كبيرا من الموضوعات . ونحن نؤيد هذا المفهوم العام . ونود أن نوضح بغير أدنى لبس أن هنالك بعض الموضوعات التـــي يمكن بل يجب التفاوض حولها في المحافل الملائمة لها . أما المسائل النقدية الدولية ، فيجـــب أن يتم التفاوض بشأنها في صندوق النقد الدولي . ومسائل (الفاث) يجب أن يجرى التفاوض عليهـــا في (الفاث) . ويمكن أن نجعل المحافل الأخرى المختصة جزءا في هذه العملية كلها .

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد أن العبارة الأخيرة في ٢ (أ) والتي تقول " دون المساس بالدور الرئيسي للجمعية العامة " لا تغير من سلطات وأدوار المنظمات العديدة في منظومـــة الأمـــم المتحدة والواردة في اتفاقيات العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة ، ولا تغير من الطابع القائم علـــى التوصية فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ومقرراتها كما ورد ذلك في الميثاق .

ونحن سعداء لأن الفقرة ٢ (ج) تقول ان المفاوضات العالمية يجب ألا توقف أو تؤثـــر تأثيرا ضارا على المفاوضات الجارية . ومن رأينا ، مثلا أن الازدواج في المفاوضات النشطة التـــي تجرى في محافل أخرى سيمثل مثل هذا الأثر الضار .

وعندما أقول ذلك ، أرجو أن أوضح تماما أننا لا نهدف الى أن نقترح أن تقتصـــــر المفاوضات العالمية على موضوع واحد . ولكن لكي نسلم بحقيقة ، فانه ليس للمجتمع الدولي المـــوارد أو التأييد العام للتفاوض حول نفس الموضوعات ، في أكثر من مكان ، في نفس الوقت . ومن ناحيـــة أخرى ، نشارك الرأى القائل بأن المفاوضات العالمية يجب أن تدعم العمل الذى يسير في المحافل الأخرى .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أعقب على فقرتين من الديباجة . ان الفقرة الثانية من الديباجـــة لا تفي برغباتنا . وفي الوقت الذى نشارك فيه الرأى القائل بأنه لم يحرز تقدم كاف لتحقيق النظـــام الاقتصادى الدولي الذى سيخدم مصالح جميع الأمم بما في ذلك أمتنا ، فاننا مقتنعون بأن قدرا كبيرا تم احرازه في الواقع ، في السنوات الأخيرة الماضية ، وبالتالي فاننا لا نعتقد أن عبارة " التقـــدم المحدود " تعكس بطريقة دقيقة ما أنجز .

Digitized by UNOG Library

ان الفقرة السابعة من الديباجة تطالب جميع البلاد بأن تلزم نفسها بتحقيق اعادة هيكلية العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المفاوضات والأعمال الأخرى المتضافرة . اننا نقبل هذا الالتزام ولكننا نود ان نوضح أننا لا نفسر هذا النص على أنه يعني أن المفاوضات والأعمال المتضافرة هما الطريقان الوحيدان لتحقيق هذا الهدف . فهناك في الواقع أعمال أخرى في القطاع الخاص وفي القطاع العام على المستويين الوطني والدولي يمكن ان تحقق تغييرات في النظام الاقتصادي الدولي ولكنها لا تتطلب بالضرورة مفاوضات دولية بين الحكومات .

ان حكومة بلادي ملتزمة ببذل أقصى الجهود لايجاد وسائل وترتيبات مقبولة لاجراء مفاوضات عالمية ولضمان ان هذه المفاوضات ستسهم اسهاما ايجابيا وبناء في النظام الاقتصادي الدولي ، وفي تناول المشكلات الاقتصادية العالمية بطريقة مشتركة .

ولتحقيق هذه الأهداف ، من الواجب على أمتي وجميع الأمم مجتمعة ان تسعى الى تحديد المجالات الملائمة للمفاوضات العالمية ، التي يمكن ان تؤدي الى ترتيبات واتفاقيات وتفهم يخدم مصالح الجميع . ومن المهم أيضا أن تؤدي هذه العملية الى زيادة التفاهم فيما بين اهتماماتنا ومصالحنا في المجالات التي لا توجد خلافات أساسية بشأنها حول الخطوة الأولى التي نأمل أن تؤدي الى التفاهم المطلوب .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/34/L.15) الخاص بالاقتراحات المتعلقة بالمفاوضات العالمية ، فان وفدي في المفاوضات غير الرسمية ، أعرب عن مخاوفه بشأن الصيغة الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة . ونود ان نعبر عن تقديرنا لمقدمي مشروع هذا القرار لتجاوبهم مع هذه المخاوف .

ان محاضر الجمعية العامة قد أوضحت تحفظاتنا بشأن عناصر معينة في القرارات المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهذه التحفظات ما زالت قائمة .

وأود أن أقتبس من خطاب للسفير يونغ في الدورة الثالثة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يوضح منهجنا نحو النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ويبدو لي أنه يشكل أساسا سليما يمكن ان ننطلق منه الى مفاوضات عالمية ، حيث قال :

" اننا مشتركون في عملية مستمرة لا نهاية لها لتحقيق أهداف يجب ان يعاد ترتيبها على الدوام ، وهي عملية تتطلب المثابرة وتتضمن مفاهيم سليمة ولكنها تسمح بادخال

Digitized by UNOG Library

أفكار جديدة ومراجعة تلك الافكار التي ثبت انها لا تصلح للعمل او غير المقبولة . ان العنصر الوحيد غير المتغير في هذه العملية هو هدفها الاساسي ، أى تحقيق العدالة الاقتصادية للامم الشعوب .

" اننا نلزم أنفسنا بعمليات واقعية عملية . اننا نأتي اليها بحسن نيه ، ونحن على قناعة من أنه اذا فعل الآخرون ذلك ، ونعلم أنهم فاعلون ، فان الدورة الاستثنائية بشأن التنمية يمكن ان تقرر البدء في جولة جديدة من المفاوضات العالمية يمكن ان تدافع عن المصالح الاقتصادية والسياسية لجميع الأمم وتسهم في تحقيق الاستقرار والأمن وسلامة النظام الاقتصادى الدولي " .

السيد كيتنغ (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، التي يشرفني أن أتحدث باسمها ، يسرها ان تشارك في اتفاق الرأى بشأن مشروع القرار (A/34/L.55) الذى تمت الموافقة عليه الآن . اننا نعتبر ان هذا هو أهم قرار تعتمده الجمعية العامة في هذه الدورة ، وهو كذلك بالتأكيد فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية .

وفي مرحلة المشاورات غير الرسمية التي جرت بشان هذا الموضوع ، فان الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أوضحت دائما موقفها البناء والايجابي بشأن الموضوع الكامل للمفاوضات العالمية . وبصفة خاصة فقد ركزنا على الحاجة الى دعم مجالات الاتفاق التي تشارك جميع دول المجتمع الدولي فيها بصفة عامة . وانه من صالح جميع المشاركين في المشاورات ان يعكس هذا النص مجالات الاتفاق .

ان أهمية النص الحالي لها ناحيتان . فهي أولا تتضمن قرارات سياسية حرجة تتخذ فيما يتعلق ببداية المفاوضات العالمية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٨٠ .

وثانيا ، فهي تزودنا بالاطار اللازم للقيام بأعمال تحضيرية للدورة الاستثنائية . ان هذا الاطار هو بطبيعة الحال ، اللجنة الجامعة ، التي انشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ . ان الاجراء الذى وضعته اللجنة ، وهو الوصول الى اتفاق عام في الرأى ، هو أمر تعلق عليه الدول الاعضاء في المجتمع أهمية كبرى . ونحن راضون اذ نرى ان هذا الاجراء سوف ينطبق ايضا على المرحلة التحضيرية التي نأمل في ان تنتهي باتفاق بشان الاجراءات واطار زمني وجدول أعمال مفصل للمفاوضات العالمية .

Digitized by UNOG Library

ونحن مقتنعون بأنه لتحقيق هذه النتيجة وبالتالي لكي نسمح للدورة الاستثنائية بان تقرر اطار المفاوضات العالمية فانه يجب ان تسير المرحلة التحضيرية بطريقة دقيقة وان يكون هدفها هـــو ايجاد أساس بناء متوازن لمداولاتنا القادمة .

ونظرا لأهمية المفاوضات العالمية وأثرها الحاسم على العلاقات الاقتصادية الدولية فـــي المستقبل ، فان الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية مسرورة بصفة خاصة اذ أنها تـــرى أن نص القرار يحدد أهداف وأغراض المفاوضات . ولقد لاحظنا أن هذا الرأى قد شارك فيه جميـــع المشتركين الآخرين وأنه قد أدى الى مناقشات بناءة تنعكس نتيجتها في النص ، وخاصة في الفقـــرة الثانية من المنطوق . ولقد سرّنا نحن في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن نشارك في مناقشة الفقرة الثالثة وأن نشارك في الاتفاق على ألا تتوقف المفاوضات العالمية وألا يكون لها أى أثر ضار علـــى المفاوضات الجارية في محافل الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد انه من المهم بمكان أن نتصور ، مع الاحترام الكامل لكفاية جميع الأجهزة ، الطرق الملائمة التي تدعم بها المفاوضات العالمية ، المفاوضات التي تدور في محافل أخرى للأمم المتحدة . ان الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية قد شاركت ايضا في اتفاق الرأى بشأن مشروع القرار (A/34/L.15) . وانني بذلك أعبر عن موقف تلك الدول الأعضاء بشـــأن القرارات ذات الصلة .

وأخيرا أود أن أعبر عن تقدير الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية للجهود التي بذلها جميع المشاركين في المشاورات غير الرسمية للمساعدة على الوصول الى اتفاق في الرأى بشـــأن مشروع القرار . وأود أن أشكر بصفة خاصة ، السفير المحترم لباكستان ، الذى بوصفه رئيسا قد وضـــع كل خبراته في المفاوضات الاقتصادية للتأثير في عملنا مما ساعد على الوصول الى قرار ناجح في وقت مبكر . وأود كذلك ، وبصفة خاصة أن أشكر السيد المحترم المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ السفيـــر ميشرا من الهند لتقديره لكثير من وجهات نظرنا ورغبته في أن يراها مضمنة في النص النهائي . وفي بداية الثمانينيات فلقد حققنا اتفاقا عاما في الرأى كبير الأهمية ويبشر بالخير بالنسبة للمستقبل . وأرجو أن تستمر هذه الروح في اعداد تقرير اللجنة الجامعة وفي بداية المفاوضات العالمية .

Digitized by UNOG Library

السيدة زهانغ زونفان (الصين) (الكلمة بالصينية): ان الوفد الصيني سعيد لأن يرى ان الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة قد اعتمدت مشروع القرار الخاص بالمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. اننا نعتقد ان هذا القرار هو أهم قرار سياسي تعتمده هذه الدورة للجمعية العامة بشأن الأمور الاقتصادية. انها خطوة كبيرة في تخطي المأزق الخاص بالحوار بين الشمال والجنوب واعطاء دفعة نحو انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

Digitized by UNOG Library

لقد قدم مشروع القرار هذا بواسطة مجموعة الـ ٧٧ وقدم الى هذه الدورة للجمعية العامة من خلال اللجنة الجامعة . وفي سياق الاتصالات ، رغم تعارض وجهات النظر حول أمور معينة ، بما فيها أمور متعلقة بالمبادئ ، فقد أمكن بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات الجادة تحقيق توافق الآراء في النهاية . ان هذا يعكس تماما قناعة البلدان النامية التام واستعدادها للتشاور فيما يتعلق باحراز نجاح في الحوار بين الشمال والجنوب ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وهو يعكس أيضا روح التعاون والموقف المتعقل الذى أبدته البلدان النامية .

ونود أن نعبر أيضا لنائب رئيس الجمعية العامة السفير نايق من باكستان عن شكرنا له لصبره وموقفه الجاد الذى أبداه خلال المشاورات . ان المقرر الخاص ببدء جولة جديدة من المفاوضات الشاملة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في ١٩٨٠ كان مقررا سياسيا ، ولكن التوصل الى نتائج حقيقية مايزال يتطلب مواصلة الجهود من جميع الاتجاهات .

ان وفد الصين سوف يواصل بكل نشاط الاسهام في عمل اللجنة الجامعة وسوف يواصل أيضا اسهامه من أجل الاعداد لجولة جديدة من المفاوضات .

السيد كوليف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : يشرفني أن اتقدم بالبيان التالي باسم وفود بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية .

لقد اعربت الدول الاشتراكية عن موقفها فيما يتعلق بمسألة المفاوضات العالمية في البيان المشترك الذى تقدموا به في الجلسة العامة الاربعين لهذه الدورة للجمعية العامة في ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ، وأيضا أثناء المناقشة التي جرت لنظر مشروعات القرارات الواردة في الوثيقتين A/34/L.55 و A/34/L.15 ان موقفنا فيما يتعلق بهذه المسائل لم يتغير . نحن لا نعترض على اعتماد مشروعي القرارين A/34/L.55 و A/34/L.15 دون تصويت ، اخذا في الاعتبار موقف البلدان النامية الذى يحبذ اجراء جولة جديدة من المناقشات العالمية حول هذا الموضوع في نطاق الامم المتحدة بهدف اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدل والانصاف والديمقراطية .

Digitized by UNOG Library

ونود أن نؤكد من جديد بأن الموضوع لا يتعلق فقط بعنوان هذه المفاوضات التي تجـــرى بالفعل في مختلف هيئات الامم المتحدة . ولكن المهم هو لب الموضوع الذى يتمثل في الموقف السياسي للمشاركين في المفاوضات ، ولاسيما موقف البلدان الرأسمالية المتقدمة . نحن نشارك الرأى الـــذى انتهى اليه المشتركون في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، تلك الدول التي أوضحت ان العقبة الكبرى امام انشاء علاقات اقتصادية جديدة ، وانشاء نظام اقتصادى جديد ، هي سياسة البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وسياستها الاستعمارية الجديدة في مواصلة استغـــلال البلدان النامية ، ورفضهـــا التخلي عن العلاقات الحالية القائمة على الظلم والتفرقة والسيطرة .

ووفقا لذلك فان النظام الاقتصادى العالمي الجديد لا يمكن أن يحقق الانصاف الا اذا تعهدت الدول الاعضـــاء فـــي الأمم المتحدة بتطبيـــق جميع الاعلانات الخاصة بانشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، واعمال ميثاق حقوق وواجبات جميع الدول ، كما تقوم بذلك الدول الاشتراكية في علاقاتهـــا مع البلدان النامية .

ونحن على يقين من أن نجاح أية مفاوضات فيما يتعلق بانشاء نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدوليـــة ، لا يمكـــن أن يتحقق الا اذا أخذت هذه المفاوضات بعين الاعتبار الوقائع العالميـــة ، والعوامل السائدة في العلاقات الدولية ، بما فيها العلاقات الاقتصادية ، مثل الحاجة الـــــى تدعيم الوفاق في المجال الدولي وتدعيم السلم والامن الدوليين ، والحد من سباق التسلح واعتمـــاد اجراءات فعالة في مجال نزع السلاح الحقيقي ، وهو الشيء الذى يمكننا من ايجاد موارد جديـــدة لاغراض التنمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة .

ومن الطبيعي ان التقدم نحو حل جميع هذه المشاكل سوف يؤدى الى حل مشاكل عالميـــة أخرى .

ونحن نود أن نؤكد من جديد على ان سلسلة جديدة من المفاوضات لا يجب أن تؤدى الـــى انشاء أجهزة جديدة . ان مثل هذه المفاوضات يجب أن تقوم في نطاق الاجهزة القائمة في الأمـــم المتحدة التي تتوفر لديها الخبرة والصلاحية وامكانية القيام بدراسات ، وحل أهم المشاكل المتعلقـــة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ان المفاوضات الدولية تتطلب اعدادا جديا . وفي هذا الصدد

Digitized by UNOG Library

نود أن نسجل أن الاقتراحات الخاصة ببعض القضايا التي تتعلق بالمفاوضات الدولية تتسم بطابع صعب ومعقد ويحتاج الى مزيد من الدراسة المتعمقة والايضاح .

ان البلدان الاشتراكية مستعدة لأن تلعب دورا فعالا في مجال عمل اللجنة الجامعة التابعة للجمعية العامة المتعلق بالمشاكل الاقتصادية ، والتي عهد اليها بالمفاوضات العالمية . ان البلدان الاشتراكية مستعدة لتأييد هذه اللجنة سياسيا وان تدعم الاقتراحات والقرارات التي تقدمهـــا البلدان النامية قصد اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ولاقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وتعمل بلادنا الكثير لتحقق بصورة ملموسة الاحكام التقدمية لهذا البرنامج ، لكي تترجمها الـــى اتفاقيات أو ترتيبات كاملة ثنائية أو متعددة الأطراف مع البلدان النامية المعنية .

Digitized by UNOG Library

اننا مستعدون لأن نأخذ في الحسبان قدراتنا لمساعدة البلدان النامية المهتمة في جهودها بحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي . ونحن نعتزم ان نستمر في تطوير التجارة والعلاقات الفنية معها في مثل هذه الاشكال التي تناسب بناءها الاجتماعي والاقتصادي ، والتي ثبتت قيمتها عمليا ، والتي تم الاعتراف بها وبصلاحيتها من قبل الدول النامية نفسها .

السيد تانيغوشي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي يسره أن يرى أن مشروعات القرارات الخاصة بالمفاوضات العالمية قد تم اعتمادها توا باتفاق الرأي . ومع ذلك ، فان وفدي يرغب في أن يؤكد على أن هناك آراء وأفكارا عديدة قد تم التعبير عنها من قبل مجموعات عديدة في المشاورات غير الرسمية ينبغي أن تنعكس بالكامل في عملية الاعداد للمفاوضات العالمية في اللجنة الجامعة .

ويعتقد وفدي أيضا أن اعدادات واقعية وجوهرية وكاملة التجهيز ، يجب اتمامها قبل أن نبدأ — بصفة نهائية — المفاوضات العالمية . ونحن نعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة حتى نجعل من المفاوضات العالمية مجدية حقا .

وفي هذا الخصوص ، يود وفدي أن يثني على الأمين العام لبيانه المتوازن جدا بشأن المفاوضات العالمية ، الذي ألقاه علينا توا . وقد ركز الامين العام في بيانه ، بصفة خاصة ، على أهمية التنسيق بين أنشطة الأجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالمفاوضات العالمية ، وقد شعر وفدي بالتشجيع التام من وجهة النظر هذه . ومن ناحيتنا ، فانني أستطيع أن أؤكد للجمعية أن وفدي سوف يشارك بنشاط في الاعداد للمفاوضات العالمية في اللجنة الجامعة ، المقرر اجراؤها في العام القادم .

وفي ختام ملاحظاتي الموجزة ، أود أن أعبر عن تقديرنا للسفير نايق ، رئيس المشاورات غير الرسمية ، وانني واثق من أنه لولا ارشاده المحايد والممتاز ، لما كنا لنتوصل الى اتفاق بشأن هذه القضية بالغة الاهمية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهت الجمعية من نظر البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

مواصلة بحث البند ١٢٨ من جدول الاعمال

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية : مشروع قرار (A/34/L.57)

(الرئيس) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن استرعي الانتباه الى تعديل لمشروع القرار (A/34/L.57) صدر في الوثيقة (A/34/L.63). وأود أن اذكر الأعضاء بأن قائمة المتحدثين في المناقشة قد أقفلت في الساعة ١٦/٠٠ اليوم .

السيد هاندل (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : منذ أيام قليلة مضت ، أدرج على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بند بعنوان "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية" . وقد عارض وفدي ، مع وفود عديدة أخرى هذا القرار .

ان السبب الرئيسي لمعارضتنا في ادراج هذا البند والسبب في أن لدينا تحفظات خطيرة تتعلق بالاقتراح الذي تضمنه ، هو مسألة مبدأ . وعلى قدر فهمنا ، فانه ليس مجرد التمثيل أو العضوية في مجلس الأمن هي القضية . فأولا ، وقبل كل شيء ، فان الأمر ينطوي على مراجعة لميثاق الأمم المتحدة . وان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية - وهي واحدة من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة - قد ركزت أكثر من مرة على رأيها فيما يتعلق بهذه المسألة ، ولذا فان موقفنا معروف جيدا . فنحن نعتبر أن أحكام الميثاق ملائمة للوفاء بالمهمة الأساسية للأمم المتحدة ، وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين ودعمهما ، وهي ملائمة اليوم كما كانت منذ ٣٤ عاما مضت عندما اعتمدت. واذا كان هناك أي شيء ينبغي مراجعته أو تعديله ، فينبغي في المقام الأول أن تستجيب هذه الأحكام الى رغبات جميع الدول واراداتها السياسية .

وبالاضافة الى هذا الموقف القائم على المبدأ ، لا يمكن أن نوافق على الرأي القائل بأن مراجعة عضوية مجلس الأمن أو التمثيل فيه سوف تحقق تلقائيا دعم الدور الرئيسي للمجلس وبذلك يعمل على دعم المحافظة على السلم والأمن الدوليين . والحقيقة أننا لم نر حالة واحدة أو موقفا نجد فيه ان أحكام الميثاق - التي تحدد عضوية مجلس الأمن - قد تحول دون تنفيذ المهام الهامة الموكولة الى مجلس الأمن بموجب الميثاق . ونحن نعرف أن عددا من مناطق العالم مازالت تشكل بؤرا للتوتر وأن القضاء على الاستعمار والعنصرية مازال أمرا بعيدا . ونحن نعرف أيضا أن مجلس

Digitized by UNOG Library

الأمن لم يكن دائما في موقف يمكنه من اتخاذ المقررات الضرورية والفعالة التي تهدف الى التغلب على هذه المشكلات . ولكننا مقتنعون بأنه من الصعوبة بمكان القول بأن عدد اعضاء مجلس الأمن هو المسؤول عن ذلك . لأنه فقط عن طريق الاحترام الصارم لمبادئ وأهداف الميثاق وتنفيذ مقررات مجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء ، يمكن حقيقة ضمان فعالية الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان تشيكوسلوفاكيا ترحب بزيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة ، الأمر الذى يضمن أن منظمتنا قد أصبحت عالمية أكثر فأكثر . ولكن في الوقت نفسه ، نحن لا نعتقد أن هذا النمو يجب أن ينعكس تلقائيا في زيادة عضوية مجلس الأمن . وهذا واضح تماما في المادة ٢٣ من الميثاق التي تنص بجلاء على أن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن يجب ان ينتخبوا ـ أولا وقبل كل شيء ـ على أساس اسهاماتهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وعلاوة على ذلك ، فان الميثاق يطالب مجلس الأمن باتخاذ اجراءات سريعة وفعالة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين . اننا نتمسك بأن الزيادة المبالغ فيها في عضوية مجلس الأمن الذى يعتبر أكثر أجهزة الأمم المتحدة أهمية ـ سوف يكون لها فقط أثر سلبي على قدرته في القيام بمهامه .

Digitized by UNOG Library

ويقال ايضا ان البلدان غير المنحازة والبلدان النامية غير ممثلة بطريقة ملائمة في مجلس الامن . آخذين في الاعتبار حقيقة انه دون موافقة هذه البلدان ، التي تسهم اسهاما كبيرا عندما تكون ممثلة في المجلس ، فلا يستطيع المجلس اتخاذ أى مقرر على الاطلاق ، فاننا لا نستطيع الا أن نعارض هذا الاقتراح .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية كانت تشارك في أعمال مجلس الأمن خلال السنتين الماضيتين باعتبارها أحد أعضائه غير الدائمين . وخلال ذلك كنا نبذل قصارى جهدنا لكي نساهم بطريقة بناءة في عمل هذا الجهاز الهام لتحقيق الاهداف الموكلة اليه بالميثاق . ونستطيع أن نقول بمسؤولية كاملة أن الخبرة التي حصلنا عليها في هذه العملية تدعم تماما آراءنا التي أدلينا بها فيما يتعلق بالعضوية والتمثيل في مجلس الأمن .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات فان وفد تشيكوسلوفاكيا سيضطر الى معارضة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57 اذا ما طرح للتصويت . *

السيد زاشمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان موضوع جدول الاعمال المعروض على الجمعية اليوم ليس مجرد مسألة العضوية في أحد أجهزة الأمم المتحدة فانه بعيد عن هذا . ان المعنى هنا ، كما يجب أن يعترف كل الاعضاء ، هو موضوع له أهمية بالغة . وحينما أنشئت الأمم المتحدة ، بغية " تجنيب الاجيال القادمة ويلات الحرب " ، وردت بعض المبادئ المعينة في الميثاق وهي تنبع من التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . وحقيقة ايلاء اعتبار كافي لوجود دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة أعطت فرصة بوجه عام لانشاء الأمم المتحدة . وقد أخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد عضوية منظمات الأمم المتحدة وحقوقها وواجباتها. والاهمية الحاسمة هنا لا تكمن في الارقام ، ولكن تكمن في اعتبارات سياسية . وهذا يصدق ، بصفة خاصة ، على المسائل المتعلقة بمجلس الأمن ، وهو الجهاز المختص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد محمد (الصومال) .

Digitized by UNOG Library

ان انشاء مجلس الأمن كان نتيجة ضرورية لفشل عصبة الأمم . ان تاريخ الفترة قبل انشاء هيئة الأمم تبين بوضوح أن أحكام الميثاق ، فيما يتعلق بمجلس الأمن كانت مسألة أساسية في انشاء منظمتنا . والحل الذى تم حينذاك أعتبر حلا وسطا متوازنا ومقبولا . ومنذ ذلك الوقت نجح الميثاق في كل الاختبارات ، وليس من المعقول تغيير هذا الجهاز الأساسي بطريقة تتعارض مع الحقائق السياسية للحياة ومتطلبات العالم اليوم .

وفي ضوء هذه المسائل القائمة على مبادئ فاننا ندرس المقررات المعروضة على الجمعية . واننا مقتنعون تماما أنه على هذا المبدأ فقط ، وليس بوسائل عمليات حسابية ، يمكن اتباع طريق مسؤول لهذه المقررات .

وبالاضافة الى ذلك ، لا نبدد شكوكنا الخطيرة باشارات الى مراجعة الميثاق في عام ١٩٦٣ ، التي ارتفع بمقتضاها عدد أعضاء مجلس الأمن من ١١ الى ١٥ . ان الرغبة في تغيير عضوية مجلس الأمن ، في رأينا ، ينطوى على اعتبارات بعيدة المدى .

وتبحث هذه الاعتبارات في اللجنة الخاصة المعنية بالميثاق ، ولها دور في تعزيز دور المنظمة. وتنطوى هذه الاعتبارات على تهديد خطير لعمل الأمم المتحدة .

ان تغيير العضوية في مجلس الأمن سوف يحث على اتجاه نحو تغيير التركيب العددى لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، وبهذا يؤدى الى مواجهة لا تؤدى الى تعاون بناء في اطار المنظمة .

واضعين في الأذهان النتائج التي يمكن أن تترتب على التلاعب بميثاق الامم المتحدة ، لاسيما الاحكام المتعلقة بمجلس الأمن ، فاننا نرفض أى مراجعة للميثاق . وعليه ، نرفض المقترحات المقدمة الآن للنظر فيها . ان تعزيز دور وفاعلية الأمم المتحدة هي مشكلة سياسية وليست مشكلة تنظيمية .

في ضوء هذه الاعتبارات ، فان وفد بلادى لا يستطيع أن يوافق على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57 ويناشد المشتركين في تبنيه ألا يصروا على اتخاذ مقرر حول هذا الموضوع .

السيد نيسيبورى (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد اشترك في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57 . وان اعتقادنا بضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن مبني أساسا على الفقرة الأولى من المادة ٢٣ لميثاق الأمم المتحدة . واذا أخذنا بعين

Digitized by UNOG Library

الاعتبار الحقيقة أن الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة هم من افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، فانه يجب أن نستخلص بأن التكوين الحالي لمجلس الأمن ينحرف عن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل كما تنص على ذلك المادة ٢٣ .

وحيث أن مجلس الأمن هو الجهاز المركزى للأمم المتحدة ، والتي مهمته الأولى هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فمن الضرورى اجراء مداولات بأقصى عناية وشمولية عند دراسة تغيير في تكوين مجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار A/34/L.57 ينص على زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين أربعة أعضاء . ونتوقع أن نستمع الى آراء مختلفة . وفي الحقيقة كما قال مندوب اكوادور الذى قدم هذا النص صباح اليوم ، يجب أن يزيد عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن بستة أعضاء وليس أربعة أعضاء فقط . ووفد بلادى الذى يعتبر هذه النقطة موضع مداولات يؤمن أن المناقشات يجب أن تجرى فيما بعد على أساس التوزيع الجغرافي العادل ويؤخذ بعين الاعتبار مختلف الآراء التي تظهر هنا .

وعلى ذلك، فان هذا المشروع يجب أن يدرس ويبحث كأساس لمناقشات قابلة بشأن هذه النقطة المهمة . ويودّ ى أن أؤكد ان وفد بلادى مستعد للمساهمة بنشاط وبفكر مفتوح في هذه المناقشات .

السيد بيترى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الاقتراح الرامي الى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لا تبرره الحقائق وليس في صالح الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، نعتقد بأن الكيفية التي قدم بها هذا المشروع تتعارض مع مصالح الأمم المتحدة .

هناك قضايا أعمق تتعلق بميثاق الأمم المتحدة . ان أى اقتراح يهدف الى تعديل الميثاق يجب أن يقدم بعد تفكّر عميق وبعد مشاورات مفصّلة . نحن نعتقد بأن النقاش في نهاية هذه الدورة لا يمكن أن يتمتع بالجدّية اللازمة ويسعدني أننا ننوى أن نتخذ قرارا أثناء هذه الدورة للجمعية العامة .

هناك قضايا أخرى يجب أن نبحثها ، ومنها الحاجة الى الحفاظ على مجلس الأمن كمنظمة صغيرة ، وكل من كان عضوا في مجلس الأمن يعلم بأن عدد خمسة عشر عضوا كثير فيما يتعلق باتخاذ القرارات السريعة ، واذا زدنا من هذا العدد فاننا ننقص من فاعلية قرارات مجلس الأمن . ولذلك فنحن لا نؤيد فكرة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن .

أما التعقيب الذى قدمه ممثل الهند الرامي الى عقد مجلس الأمن في السنة القابلة ليس له أى أساس قانوني .

ليس فقط لكون هؤلاء المقترحين لم يأخذوا بعين الاعتبار قضية الفاعلية وانما أيضا لأنهم لم يأتوا بأسباب مقنعة .

Digitized by UNOG Library

ان مجلس الأمن كما هو مكوّن اليوم مهم جدا لأنه يمثل المصالح المتوازنة للعالم فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن . ان هناك قضايا تتطلب بعض تدابير عسكرية أو اقتصادية مهمة لا يمكن أن نبحثها على أساس العدد الراهن لأعضاء الجمعية العامةوهي جهاز له سمة أساسية مختلفة .

وان مجلس الأمن كما هو مكوّن اليوم يمكنه أن يعمل بتأييد من أعضاء كل المناطق الجغرافية. انه غير معقول أن نتصور ان المجلس يعمل بنجاعة دون أصوات ايجابية من كل المناطق وبموافقة كل الأعضاء الدائمين . ووفقا للتشكيل الحالي لا يستطيع المجلس أن يتصرف دون موافقة دول من غرب أوروبا وشرقها ، والأصوات الايجابية من آسيا وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وأى تغيير في تكوين أو مطالب اتخاذ القرارات في المجلس بما يغيّر من احتياجات التأييد العالمي بما في ذلك الذين يعتبر تأييدهم السياسي والاقتصادى والعسكرى ضرورى. ان أى تغيير كهذا غير واقعي . ان تصوّر موقف يمكن فيه فرض قرارات فعالة على دول عليها مسؤوليات خاصة معناه تجاهل الحقائق الاقتصادية والعسكرية للعالم الذى نعيش فيه ، هذا التصوّر غير الواقعي لن يؤدى الا الى انهاء الأمم المتحدة كمؤسسة فعالة في وقت الأزمات .

والتغيير في عضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥ حينما زيد عدد أعضاء مجلس الأمن ، لم يؤثر على الحقائق المتعلقة بمجلس الأمن لعدة أسباب ، بما في ذلك الحقيقة التي أشرت اليها من قبل ، ألا وهي انه لا يمكن اتخاذ قرار في مجلس الأمن دون تأييد الدول الأعضاء من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكذلك من دول غرب أوروبا وشرق أوروبا .

فاذا كانت هناك تغييرات في حركية المنظمة في السنوات الـ ١٤ الماضية فهي لا تتعلق بالمادة ٢٣ ولكن بالمادة ١٨ . ولم يحدث أى تغيير لضمان أن احتياجات أغلبية الثلثين في الجمعية العامة سوف يستمر لها التأثير المطلوب في التقدم بقرارات وتوصيات من الجمعية العامة وضمان فاعليتها .

لكل هذه الأسباب بما في ذلك الطريقة التي أدخل بها الموضوع أمام الجمعية ، والحاجة الى الحفاظ على فاعلية مجلس الأمن ، لا نستطيع أن نؤيد أى اجراء ايجابي بهذه الطريقة .

Digitized by UNOG Library

السيد هـولاى (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أن أقرر في البداية اننا نشعر بالقلق لسوء التوقيت ، والطريقة التي يحاولون بها مراجعة الميثاق بما ينطوي عليه ذلك من آثار بعيدة ، وانطلاقا من موقفنا القائم على مبادئ ، فان وفد هنغاريا سبق وأن أوضح أن مراجعة الميثاق وبخاصة من أجل المراجعة فقط ليست الطريقة الملائمة لزيادة فاعلية ودور المنظمة . وبالنسبة الى هذا الموقف مازال موقفنا كما هو لم يتغير وقد تصرفنا وسوف نتصرف وفقا لهذا الموقف وقد دعونا بشدة الى أن نوفّر الارادة السياسية للدول الأعضاء للقيام بالتزاماتها بموجب الميثاق ، ومازالت هذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة لدعم فاعلية المنظمة وأن دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية يمكن أن يتدعم من جانب الدول الأعضاء جميعها اذا أظهرت احتراما كاملا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق باقتراح الدول العشر الوارد في الوثيقة A/34/L.246 بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، يود وفد بلادى أن يقرر ما يلي : وفقا لميثاق الأمم المتحدة فمجلس الأمن يواصل القيام بدور رئيسي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين بغض النظر عن أى تغيير في عدد وتكوين الدول .

وبعد التفكير الجاد في اقتراح الدول العشر فاننا لا نجد أنه من الحكمة أو من المرغوب فيه أن نتناول موضوع الزيادة في عضوية مجلس الأمن . وحيث ان القرار بشأن زيادة أعضاء مجلس الأمن يحتاج الى تعديل في ميثاق الأمم المتحدة نعتقد أن هذا الاقتراح يستحق منهجا أفضل ووقتا أنسب اذا أردنا أن نخلق المناخ الملائم لاجراء مناقشات جادة ونأسف لأن الأمر لم يكن على هذا النحو .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بما يسمى بمتوسط عدد الدول في العالم الممثلة بأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن ومقارنتها بالأرقام الخاصة بالمجموعات الاقليمية المختلفة فان مجرد المقارنة العددية لا يمكن أن يكون واقعيا في سياق الحجج بالنسبة الى الدور الرئيسي الذى لعبه ويجب أن يلعبه مجلس الأمن .

وفي ظروف مختلفة كلية أدركنا أن الزيادة السابقة في عدد أعضاء مجلس الأمن جاءت في وقت ملائم ، ذلك لأن عملية تصفية الاستعمار كانت تزيد بسرعة من عدد الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع كل فقد أوضحنا في تلك المناسبة أن الضغط المستمر على استمرار النمو في عضوية الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة لن يجدى على المدى الطويل .

ان وفد هنغاريا يؤمن ايمانا راسخا بأنه في حين أن الحجج الرقمية قد يكون لها ما يبررها في تأييد مبدأ العالمية ، الا أنها لا يمكن أن تبرر القول بأنها تزيد من فعالية عمل ودور الأجهزة الرئيسية في هذه المنظمة . وفي رأى وفد بلادى فان كفاءة مثل هذا الجهاز الهام مثل مجلس الأمن لا يمكن أن تزداد عن طريق استمرار زيادة العضوية فيه . هناك أوقات يجب فيها أن نضع خطا فاصلا ، وفي هذه الحالة نفعل ذلك بكل تأكيد .

وفي رأينا المتعمق أنه كلما ازداد حجم جهاز مثل مجلس الأمن ، كلما قلت الفعالية فيما يتعلق باتخاذ القرارات . وعندما تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر فقد شهدنا أنه في ظل تلك الظروف ، وفي اطار العدد الحالي من الأعضاء ، فان مجلس الأمن في معظم الحالات تمكن من أن يستجيب بسرعة ، في القيام بمهامه باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة .

علاوة على ذلك فاننا نؤمن ايمانا راسخا بأن المصالح السياسية المختلفة لمجموعات الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة تمثيلا ملائما في عضوية مجلس الأمن .

وعن طريق الاعراب عن اعتراضاتنا الجوهرية الرسمية لفكرة الدول العشر التي انعكست في مقترحها نود أن نسجل تحفظاتنا القوية بالنسبة الى أية اجراءات يمكن أن تتخذها الجمعية العامة طبقا لذلك المقترح .

السير أنتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوّت وفد بلادى ضد ادراج هذا البند حينما بحث في مكتب الجمعية العامة وفي الجلسة العامة . وبالنسبة

Digitized by UNOG Library

الى وفد المملكة المتحدة فان القرار الذى اتخذته الجمعية العامة كان قرارا نادرا . لقد قلت في ذلك الوقت اننا نشعر بقلق عميق لأن موضوعا له مثل هذه الأهمية الرئيسية بالنسبة الى عمل المنظمة يطرح علينا في هذه المرحلة المتأخرة جدا من أعمال الدورة .

ومع كل ، أمامنا الآن اقتراح يقضي بتعديل عنصر هام جدا في الميثاق مع عدم اتاحة الوقت اللازم لبحثه بطريقة ملائمة في آخر أيام دورة الجمعية العامة . اننا غير سعداء بهذه التكتيكات ، ولكن فهمنا - ونأمل أن يكون دقيقا - هو أن المشتركين في تبني مشروع القرار لا يعتزمون الاصرار على التصويت عليه في الوقت المتبقي . فالقضية من الأهمية بمكان بحيث تتطلب البحث الكامل والدقيق .

لن يكون من قبيل الدهشة للوفود الأخرى أن نقول اننا نعارض التعديلات المقترحة على الميثاق . ذلك أننا نعتقد أن أية زيادة أخرى في العضوية سوف تؤثر على كفاءة وسرعة وصول المجلس الى قراراته . وهناك شكاوى ، لا تفتقر الى الحجة في جميع الحالات ، ان المجلس قد فشل في اتخاذ قرارات فعالة وملائمة من حيث الوقت . ولكن لا زال في امكان المجلس عن طريق عملية من المشاورات الرسمية وغير الرسمية أن يتوصل الى مقررات بشأن القضايا الصعبة فعلا . ان مداولاته الأخيرة مثلا فيما يتعلق بقضيتين حساستين أدتا الى اتخاذ قرارات بتوافق الآراء . وكلما ازداد عدد الأعضاء كلما ازدادت صعوبة التوصل الى ذلك . ان الأمر ليس كما يقول البعض ان الأعضاء الدائمين يحاولون بطريقة ما العمل على تسهيل التحكم في المجلس ، ولا يستطيع أى وفد خدم في المجلس أن يصدق هذا . ان المسألة مسألة حسن ادراك وضرورة واقعية وعملية . فزيادة الأعضاء تعني مزيدا من الكلمات ومشاورات أكثر تعقيدا وبطء في اتخاذ القرارات الايجابية .

ولا نستطيع أن نقبل الحجة التي تقول بأن الزيادة في عدد أعضاء الجمعية العامة تستوجب زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن . اننا نعتقد أن التوازن الحالي في العضوية يضمن أن آراء الاقاليم المختلفة سوف تنعكس بطريقة ملائمة يكون لها وزنها . وفي السنوات الأخيرة كان هناك حوار متزايد بين أعضاء المجلس وبين مجموعاتهم الاقليمية . اننا لا نقصد من هذا أن أعضاء المجلس هم مجرد متحدثين بأسماء مجموعاتهم ، ولا أن عليهم أن يكونوا كذلك . لكن من الواضح أنه باستثناء واحد أو استثنائين فان جميع الوفود من كافة البلدان لديها الفرصة لكي تضمن أن آراءها سوف تؤخذ في الاعتبار بطريقة ملائمة من جانب أعضاء المجلس . وبالاضافة الى ذلك ، فان الميثاق ينص بطريقة كافية ، وهذا منعكس في النظام الداخلي المؤقت للمجلس والذى يقضي بأن الدول غير الأعضاء

Digitized by UNOG Library

في مجلس الأمن ستتاح لها الفرصة للاعراب عن آرائها في المجلس والتقدم باقتراحات ومشاريع قرارات .

ولكي ألخص ما قلته ، أعتقد أن التشكيل الحالي والتوازن في مجلس الأمن سليمان وأن أية زيادة في عضويته سوف تخرّب فعالية المجلس . وأركز مرة أخرى على أملنا وايماننا بأن هذه المسألة لن تطرح على التصويت في هذه المرحلة .

السيد فيالي (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : ان الأمم المتحدة هي مؤسسة هامة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وقد كانت تلعب دورا هاما في اقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة بين الأمم وفي مسائل أخرى تؤثر على مختلف جوانب حياة الانسان . ونحن نعتقد دائما أنه في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة فان جميع البلدان يجب أن تتمكن من المشاركة بأقصى قدر ممكن .

لذلك ، فانه من دواعي ارتياحنا أنه منذ انشاء الأمم المتحدة فان عددا متزايدا من الشعوب التي كانت تابعة قد حصلت على حريتها وأصبحت أعضاء في الأمم المتحدة كدول ذات سيادة . ان التقدم الذي تم احرازه تجاه تحقيق مبدأ عالمية التمثيل في الأمم المتحدة جعل منها أكثر استجابة لاحتياجات عالم اليوم .

Digitized by UNOG Library

لقد تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة ثلاث مرات منذ انشائها ، وحيث أن معظم الأعضاء الجدد ينتمي الى العالم الثالث . ونظرا الى أن هذه الدول ضعيفة سياسيا واقتصاديا ، فانها تحتاج الى الأمم المتحدة كأداة فعالة للمحافظة على السلم والأمن وتحقيق العلاقات الاقتصادية بين الدول . ان الحاجة الى خلق فرص أكبر لها للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات أمر واضح . وهذه الحقيقة سلّم بها في الماضي عندما كان عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يزداد تبعا لزيادة العضوية في الأمم المتحدة . لقد أصبحت دول من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أعضاء في مجلس الأمن منذ عدّل الميثاق لزيادة أعضاء مجلس الأمن . ان الموقف الحالي يجب أن ينعكس أيضا في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين . ونعتقد أن التمثيل الأفضل لبلدان العالم الثالث سيسهم اسهاما ايجابيا في المحافظة على السلم والأمن الدوليين وهما المسؤولية الأولى لمجلس الأمن . وكأحد المشتركين في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57 نأمل في أن الجمعية العامة ستتخذ خطوة عملية واقعية تسهم في زيادة الطابع التمثيلي لمجلس الأمن .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسيه) : ان المشكلة التي نواجهها الآن مشكلة هامة ومعقدة في نفس الوقت . ويجب علينا جميعا أن تكون لدينا الشجاعة على الحديث عن تلك المشكلة ووضعها في حجمها الصحيح ودراستها بهدوء .

ان الخوف من التغيير الذى لم نستعد له والخوف من المجهول لا يمكن أن نواجههما الا عن طريق النظر الى نبل هذا العمل والدفاع عن حضارتنا وعن أسس وروح الديمقراطية من جهة ، ومن جهة أخرى النظر الى مستقبل العالم بنظرة واقعية .

ان الحلول المقترحة لكي تقبل من الجميع ، يجب أن تكون متسقة مع عالم اليوم . كما يجب أن تكون هذه المقترحات مفيدة للصالح العام وتهدف الى تصحيح أخطاء الماضي آخذة في الاعتبار عدم خدمة المصالح والأغراض الشخصية .

وفي نفس الوقت يجب علينا أن نكون على علم بأن ميثاق جميع دول العالم ، وهو ميثاق الأمم المتحدة ، يشبه الدستور أو القانون الأساسي لأى بلد ، فيجب أن يكون مرنا وفعالا وقويا ويحترم فكرة الصبغة العالمية ، وأن يهدف الى ما فيه مصلحة العالم والأمم المتحدة . ان هذه المشكلة تثير عددا من التساؤلات ، وكل البيانات التي استمعنا اليها حتى الآن تؤكد ذلك .

Digitized by UNOG Library

قبل التكوين الحالي لمجلس الأمن يتمشى مع ما هو سائد في العالم ؟ ان تكوين مجلس الأمن يجب أن يعكس بصفة عادلة جميع التطورات الهامة التي حدثت في العالم . فهل لم يتغير أى شيء في العالم منذ الحرب العالمية الثانية ؟ هل لم يحدث شيء يتطلب تعديلا في التوازن العالمي السائد الآن ؟ هل تكوين مجلس الأمن الآن يمكّن لجميع مكونات المجموعة العالمية أن تسهم فعليا وبصفة واقعية في اتخاذ التدابير التي تتصل بالشؤون الدولية وأن تعبّر عن طريق مقرراتها عن مطامحها العميقة ؟ ما هي العناصر التي يمكن أن يحدد على أساسها التوازن الدولي الذى يعكس حقيقة العلاقات بين الدول ؟ هل هي القوة النووية للدول ؟ أو هل هي القوة الاقتصادية ، أو التجارية ، أو التكنولوجية ، أو عدد السكان ، أو حجم الثقافة ، أو استقلال الحكم السياسي ؟ هل هو مدى الالتزام الذى يجب أن تلتزم به كل الدول لضمان السلم والأمن الدوليين ؟ وهل يتطلب الأمر توافر هذه العوامل كلها أو بعضا منها ؟ .

ان الاجابات عن كل هذه الأسئلة الصعبة والمعقدة قد استمعنا اليها وهي اجابات مختلفة . هناك من يرى ان الوضع الحقيقي لتوازن القوى في عالم اليوم منعكس على تكوين مجلس الأمن الحالي . وهناك البعض الذى يقول عكس ذلك . والحقيقة أن هناك مشكلة .

وفي نطاق هذا السياق ، نحن نحكم على هذا المقترح المقدم ، باعتبار انه محاولة لحل هذه المشكلة الصعبة . فهل هذا المقترح يشكل الحل النهائي والمرضي لجميع الأطراف من كل الجوانب ؟ انني لا أظن ذلك ، وأعتقد ان متبني المقترح لا يؤمنون بهذا . ولكننا نعتبر هذا المقترح اسهاما في الحل ووثيقة يمكن أن ندرسها بهدوء وبصبر . ان هذا المقترح يمكن أن يستكمل وأن ينقّح ان دعت الحاجة الى ذلك .

ولهذا فقد تابعنا بكل اهتمام المعلومات والتوضيحات التي أدلى بها السيد ممثل الهند ومتبنّو مشروع القرار A/34/L.57 فيما يتعلق بزيادة أعضاء مجلس الأمن . وأود أن أقول ان المجموعة الافريقية لم تتوصل حتى الآن الى اتفاق أو الى توافق في الآراء حول هذه المشكلة المعقدة . ولقد علمنا أن المقترحات الأولية التي قدمت الى الجمعية قد أدخلت عليها بعض التعديلات . ونتيجة لذلك ، فنحن نلتمس أن تكون دراسة هذه المسألة الهامة المعقدة الحساسة في الدورة القادمة للجمعية العامة ، حتى نتمكن من دراسة جميع أوجه المقترحات . ونرجو من السيد ممثل الهند ومتبني المقترحات أن يتفهموا أسس مطلبنا ويوافقوا عليه .

Digitized by UNOG Library

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد الاتحاد السوفياتي في مكتب الجمعية العامة ، وبعد ذلك في الجلسة العامة للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، اتيحت له الفرصة لكي يعرض موقفه فيما يتعلق بموضوع زيادة عضوية مجلس الأمن .

والوفد السوفياتي يود مرة أخرى أن يعبّر عن أسفه لهذا الاقتراح الذى قدم ولن يؤدى الا الى تعقيدات وخلافات لا مبرر لها في العلاقات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ووفد الاتحاد السوفياتي ، يود أن يلاحظ أن الاقتراح الخاص بزيادة عضوية مجلس الأمن لا يمكن أن يبحث بمعزل عن اقتراحات أخرى مقدمة خلال هذه الدورة للجمعية العامة وتهدف الى تحقيق مراجعة ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الواقع تخرّب أسس بقاء الأمم المتحدة .

هذا الاقتراح الذى نبحثه الآن في الوثيقة A/34/L.57 يهدف الى مراجعة أحد الأحكام الهامة في الميثاق . ان موقف الاتحاد السوفياتي القائم على مبدأ ثابت بشأن هذا الموضوع معلوم جيدا ولم يتغير ، وهو بايجاز أن الاتحاد السوفياتي يعارض باستمرار وبقوة أية محاولة لمراجعة الميثاق . وننطلق من أساس أن ميثاق الأمم المتحدة الذى نجح في اختبارات الزمن قد دلل على مزاياه في ظروف العالم المتغير ، وتمشى كلية مع المهام الرئيسية للأمم المتحدة ، ألا وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين ودعمهما ، وهو لا يحتاج الى تغيير .

ووفقا للميثاق ، فان الأمم المتحدة وهي تتصرف وفقا للميثاق أسهمت ومازالت تسهم في قضية دعم السلام وحل المشكلات الدولية الحالية ، وتلعب دورا ايجابيا في تطوير عملية الانفراج الدولي .

وفي هذه الظروف ، فان محاولة تغيير الميثاق لن تؤدى الا الى زعزعة أسس عمل المنظمة دون أن تزيد من فعاليتها . والوفد السوفياتي لا يوافق على الزعم القائل بأن زيادة العضوية في الأمم المتحدة يتطلب بالضرورة زيادة أعضاء مجلس الأمن حتى تزداد فعالية ذلك الجهاز .

بل على العكس من ذلك تماما - في رأينا - فان زيادة أعضاء مجلس الأمن سيكون لها أثر سلبي على القدرة على التصرف والعمل في مثل هذا الجهاز البالغ الأهمية الذى يتطلب منه الميثاق أن يتخذ اجراءات فعالة سريعة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . وكما يلاحظ الميثاق

Digitized by UNOG Library

فان العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لا تتحدد بنسب عددية ، بل " باسهام أعضاء الأمم المتحدة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين " .

وواضح أن الحسابات العددية لا تنطبق على تحديد عضوية مجلس الأمن ولا تتمشى مع مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة . ان العضوية الحالية لمجلس الأمن التي تحصل بمقتضاها دول من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية على ٧٠ في المائة من العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن متوازنة بشكل سليم وتعكس بصورة صحيحة بشكل عام الوضع الحقيقي في العالم . بالاضافة الى ذلك ، فان تمثيل تلك الدول في مجلس الأمن في الوقت الحاضر يعني أنه دون موافقة مجموع الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ، فان المجلس لا يستطيع أن يتخذ أى قرار . هذا معروف لكل الوفود في هذه القاعة .

معروف جيدا أيضا أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة تستطيع أن تشارك في مناقشة أى موضوع في مجلس الأمن . وفي كل الحالات التي تتأثر بها مصالح تلك الدولة . وكما أظهر أسلوب عمل المجلس ، فان البلدان النامية تستخدم هذه الامكانية استخداما واسع النطاق .

ان وفد بلادى مقتنع بأن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والتي تحدد عضوية مجلس الأمن ليست هي تلك الأحكام التي يكمن فيها السبب الذى من أجله لا يكون المجلس دائما في موقف يسمح له باتخاذ القرارات الضرورية الفعالة ، والسبب الذى يجعل بؤر توتر في بعض مناطق العالم مازالت قائمة . ان الميثاق يحتوى على فرص عديدة لم تستغل لزيادة وتعزيز دور الأمم المتحدة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وهناك طريق واحد لاستغلال هذه الفرص بطريقة كاملة وهو احترام كل الدول الأعضاء لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

ووفد الاتحاد السوفياتي يعبّر عن الأمل في أن أعضاء الأمم المتحدة سيفكرون بكل جدية في الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالعلاقات بين الدول وبالمنظمة نتيجة لمحاولة فرض اقتراح على الجمعية العامة يهدف الى زيادة أعضاء مجلس الأمن ، وهو أمر غير مقبول لدول كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة .

وقد ناشد وفد بلادى المشتركين في تبني مشروع القرار A/34/L.57 ألا يصروا على التقدم باقتراحهم ومع ذلك ، اذا طرح هذا الاقتراح للتصويت عليه ، فان الوفد السوفياتي ، انطلاقا من موقفه القائم على مبادئ سيصوت ضده .

Digitized by UNOG Library

السيد ليبريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): في يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر قررت الجمعية أن تدرج في جدول أعمالنا وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي مسألة تكميلية بعنوان " مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن ، وزيادة عضوية هذا المجلس " . وقد صوت وفد فرنسا - من بين وفود أخرى - ضد ادراج هذا البند .

ويبدو لنا - قبل كل شيء - أن مداولات الجمعية في مسألة لها مثل هذه الآثار الخطيرة تتطلب تحليلا أكثر وتشاورا من جانبنا وتعجلا أقل .

كما أوضح عدد من الوفود عندما أدرج البند في جدول الأعمال ، فان الصفة العاجلة لهذه المسألة لم تتحقق .

بالاضافة الى ذلك ، أود أن أشير الى أن المادة ١٥ تنص على أنه لا يجوز ما لم تقرر الجمعية العامة غير ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين ، أن ينظر في أى بند اضافي الا " ... بعد قيام احدى اللجان بتقديم تقرير بشأنه " .

Digitized by UNOG Library

وبالمثل فان المادة ٦٥ تنص على أنه " لا تتخذ الجمعية العامة ، مالم تقرر هي غير ذلك ، قرارا نهائيا في أى بند مدرج في جدول الأعمال حتى تتلقى تقرير احدى اللجان عن ذلك البند "، وانني اعتقد أنه من المناسب مقارنة هذه المادة ٦٥ بالمادة ٩٧ التي تنص على أن " البنود المتعلقة بفئة واحدة من المواضيع تحال الى اللجنة أو اللجان التي تعنى بتلك الفئة من المواضيع . . "

انني على علم بأن النظام الداخلي للجمعية العامة قد أسسه هذا الجهاز وفقا للمادة ٢١ من الميثاق . وأن في استطاعة الجمعية أن تغيره اذا رأت ذلك مناسبا ولكن ماهو الغرض من التغيير في النظام الداخلي اذا لم تأخذ ذلك في الاعتبار ؟ . انني ألاحظ أن المبادئ الواردة في المواد ١٠ ، ٦٥ ، ٩٧ يجب مبدئيا أن تؤدى بنا الى احالة الموضوع الى اللجنة المعنية . وهي اللجنة السادسة لدراسة الاقتراح المعروض علينا الآن .

ان المادة ٤٠ من النظام الداخلي تنص بأنه يجوز أن يدرج في جدول الأعمال بند اضافي اذا كان يتسم بصفة الاستعجال ، وكذلك في حالة ما اذا كانت له صفة الأهمية ، وفي هذه الحالة فان صفة الاستعجال ليست جلية . بيد أن ظروف تطبيق الميثاق لم تتغير في الشهور التي انقضت ، وليس هناك أى دليل على أنها ستتغير في الشهور القليلة القادمة . ومن جانب آخر فمن الواضح لوفدى بلادى أن هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية ، وفي الواقع فانه هام لدرجة اننا لا نعرف كيف يمكن أن نصل فيه الى حل خلال الساعات القليلة من المناقشة . انه في الواقع هام لدرجة أننا نرى أنه من الصعب أن نصل فيه الى حل عندما نجد أن الشروط الواردة في الميثاق لا تنطبق على هذه الحالة .

ومع ذلك ، فانني ألاحظ أن مراجعة الميثاق التي اعتمدت في ١٩٦٣ والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٦٥ قد بدئ في مناقشتها في ١٩٥٦ ، أى سبع سنوات قبل أن يجرى التصويت عليها في الجمعية العامة وانني ألاحظ من النص أن مشروع القرار الذى نبحثه اليوم وصل الى البعثة الفرنسية في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ، وبمعنى آخر منذ ٢٤ ساعة فقط وان بعض التعديلات قد أدخلت عليه شفويا هذا الصباح .

ولهذه الاسباب مجتمعة فانني أود أن أطلب من متبني المشروع المقترح بشأن العضوية في مجلس الأمن أن يتكرموا بسحب اقتراحهم أو أن يؤجلوا بحثه الى دورة تالية . ان مقررا نهائيا

Digitized by UNOG Library

حول هذا التأجيل لا يعني بأى حال من الأحوال ان الوفد الفرنسي مستعد لقبول الاقتراح المعروض علينا بشأن العضوية في مجلس الامن ، وأود في هذا الصدد أن أذكر الخلاف بين الوضع في عام ١٩٧٩ و الوضع الذى كان سائدا في ١٩٦٣ .

ففي ١٩٦٣ ان أربعا من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن رأت أنه من المناسب زيادة عضوية المجلس في حين أن العضو الخامس الذى كان اعتراضه قائما على اعتبارات أخرى انتهى به الامر الى وجهة النظر هذه في نهاية المناقشات . وبذلك كان هناك عمليا اتفاق عام في الرأى في صالح هذه المراجعة . ولم تعلن أية دولة معارضتها لأسباب تتعلق بالمبدأ .

وفي ١٩٧٩ ، فان الوضع يختلف ، لأن عددا معينا من الاعضاء الذين تعتبر موافقتهم ضرورية قد أفادوا الجمعية باعتراضاتهم على المراجعة المقترحة . فلماذا اذن حدث هذا الاختلاف فيما بين المواقف في ١٩٦٣ و ١٩٧٩ ؟

فيما يتعلق بنا ، فان هذه الاعتراضات قد اتخذت بناء على اسباب على جانب كبير من الاهمية . ولما كنا قد ذكرنا هذه الأسباب أمام الجمعية العامة ، فانني اكتفي الآن بأن أذكر ملخصا لها فقط من أربع نقاط .

أولا ، من حيث الفاعلية يجب أن نحافظ على الدور التنفيذى الذى يلعبه مجلس الأمن في بعض الظروف ، ان مثل هذه المسؤولية يتحملها جهاز محدود وصغير فقط .

ان الدول المؤسسة للأمم المتحدة أدركت هذه الحاجة منذ البداية ، وكما يبدو واضحا في مختلف أحكام الميثاق أعطت للامم المتحدة طابع العالمية . ومن الواضح أنها كانت تأمل في أن منظمتنا التي كانت تضم في ذلك الوقت ٥٠ عضوا سوف تنمو مع الزمن . ولقد كانت على دراية تامة بهذه الامكانيات حتى أن واضعي الميثاق حددوا عدد أعضاء مجلس الامن لأنه بالنظر الى المهام والقوى التي وكلت اليهم كان من الضرورى أن يبقى هذا المجلس جهازا مضيقا قادرا على التداول والعمل بسرعة اذا اقتضى الأمر .

ثانيا ، من حيث الواقعية فان المجلس كجهاز وحيد للمنظمة له قوة اتخاذ مقررات ملزمة لكافة أعضاء الامم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين ، فيجب أن يكون متنبها الى التوازن

Digitized by UNOG Library

الذى يجب أن يسود في العالم من وجهة النظر الاقتصادية ، وبصفة خاصة العسكرية أيضا . ان المقررات التي تتخذ اذا ماوضعت موضع التنفيذ ، ومالم يقصد بها اضعاف سلطة المجلس والأمم المتحدة ككل ، ومالم يقصد بها الاضرار بالسلم في العالم يمكن ان تقبلها الدول التي عليها مسؤوليات خاصة بمقتضى الميثاق . وقد يكون من قبيل الخيال أن نفكر في أن هذه المقررات يمكن أن تفرض ضد ارادتهم .

ثالثا ، فيما يتعلق باحترام التوازن القائم في الميثاق ، فان مجلس الامن نبع من فلسفة تختلف تماما عن تلك الفلسفة الخاصة بالجمعية العامة . انه ليس الجهاز القائد أو الموجه للأمم المتحدة . ان الاقتراح المقدم لنا يقوم على أساس فكرة أن عضوية المجلس ليست عادلة ، لأنها ليست موسعة بالقدر الكافي . انها تنبع من فكرة ان المجلس يجب أن يعكس تكوين الجمعية العامة في ضوء تمثيل الدول الاعضاء في الامم المتحدة على اساس مجموعات جغرافية . ان هذا يشير الى اهمال عنصر على جانب كبير من الأهمية بشأن هذا الموضوع .

اننا نعتقد أنه من الضرورى ان نفرق بين الجهازين . ان مجلس الامن الذى لا يشارك فيه الا عدد محدود من الدول التي عليها مسؤوليات خاصة ، يمكن ان يتخذ مقررات تصل الى حد فرض العقوبات واستخدام القوة . ان أعضاء الأمم المتحدة عندما وقعوا الميثاق قد تعهدوا بالالتزام باحترام وتنفيذ مقررات مجلس الامن . وليس هذا هو الوضع في الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع أعضاء الامم المتحدة .

ان الحجة الرابعة تتعلق بوجهة النظر الشرعية للدول الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية بالنسبة لاحترام مصالحها ، وفي هذا الصدد ، نود أن نشير الى المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق والقاعدتين ٣٧ - ٣٨ من النظام الداخلي لمجلس الامن ، وكذلك وفقا للاسلوب المرن الذى يستخدم فيه مجلس الامن هذه الأحكام ، فان جميع الدول يمكن أن تسمع صوتها في هذا الجهاز ، وبالاضافة الى ذلك ، فلا يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ أى مقرر اذا ماعارضته الدول الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية الممثلة في مجلس الامن . ومن الضرورى أن نذكر هنا بالدور الفعال والبناء الذى لعبه المجلس خصوصا خلال السنوات القليلة الماضية بمشاركة ممثلي أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

Digitized by UNOG Library

وفي الختام أود مرة أخرى أن أؤكد على الواقعية التي يجب أن تكون سمة أعمالنا . انني على قناعة تامة أن واضعي الاقتراح المعروض أمامنا الآن سوف يأخذون هذا في الاعتبار. ان ميثاق الامم المتحدة كل متوازن ، ويجب بالتالي أن نسأل أنفسنا عما اذا كان الاقتراح المقدم الينا يحمل في ثناياه تلك المخاطرة الجادة للاخلال بهذا التوازن .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يود أن تتاح للجمعية العامة فسحة من الوقت لكي تفكر مليا في هذا الأمر. ان محاولة التعجيل بالأشياء سيكون من شأنها تقويض سلطة منظمتنا ؛ بينما يبدو من الواضح أن مقدمي مشروع القرار A/34/L.57 لم يكن في نيتهم ذلك بطبيعة الحال . والواقع سوف يظهر جليا أنهم يهدفون الى تعزيز هذه السلطة ، وبالتالي تدعيم فعالية دور الأمم المتحدة .

السيد جاروزيك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) ان وفد بولندا قد طلب الكلمة لكي يسجل في محضر الجمعية العامة أن الاقتراح المعروض أمامنا الآن غير مقبول لنا . فهو في ظل الظروف الراهنة يعتبر خطأ من الناحية السياسية وسوف يؤدى الى نتائج عكسية .

ان تبادل الآراء الذى جرى حينما بحث ادراج البند في مكتب الجمعية العامة وفي الجمعية العامة ، يدلل على سلامة رأينا .

اننا لا نوافق على أن تعامل الأمم المتحدة على انها مجرد عملية حسابية ، ان المنهج الحسابي يتجاهل كلية وجود ودور نظم سياسية ـ اجتماعية مختلفة في العالم ، وبصفة عامة ، فان القضية المعروضة علينا وهي مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن ، ليست مسألة جغرافية بقدر ما هي مسألة الحاجة الى الطابع التمثيلي لتكوين المجلس . مثل هذا الطابع التمثيلي في رأينا لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق انعكاس ملائم للدور الذى تلعبه المجموعات السياسية الرئيسية للدول في الأمم المتحدة ، وفي العالم أجمع ، ومن بينها مجموعة دول أوروبا الشرقية. ان المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنطبق في هذه الحالة على تلك المجموعات ، وما يجب أن يؤخذ تماما في الاعتبار ـ كما أوضح متحدثون عديدون قبلي ـ هو اسهامهم في المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ان التمثيل العددى الحالى لمجموعات الدول الاقليمية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في مجلس الأمن يجيئ بصورة تجعل من غير الممكن عمليا على مجلس الامن أن يتخذ أى قرار دون موافقتهم ، وعلاوة على ذلك ، وكما تأكد في عمل أجهزة عديدة أخرى ، فان الزيادة في عضويتها لم تزد من فاعلية عملها .

اننا لا نستطيع أن نوافق على الاقتراح المعروض علينا لسبب آخر غاية في الاهمية من ناحية المبدأ ، وهو أنه يتعارض مع ايماننا الراسخ بسلامة وفعالية ميثاق الامم المتحدة بصورته الحالية.

Digitized by UNOG Library

وان اية محاولة تهدف الى تغيير الميثاق ، لن تؤدى الا الى اضعاف هذه المنظمة ، وتخريب سلطتها ، وعدم جدواها ولن تؤدى الا الى نتائج لا يمكن حصرها .

هذه هي الاعتبارات الاساسية التي حددت موقف وفد بلادى السلبي ازاء الاقتراح الوارد في الوثيقة A/34/L.57 . واذا ما طرح الاقتراح للتصويت عليه فسوف نصوت ضده ولنفس الأسباب القائمة على المبادئ التي أوردتها ، يترتب على هذا منطقيا ، اننا لا نستطيع أن نؤيد الاقتراحات الواردة في التعديل على مشروع القرار A/34/L.57.

السيد بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان البند ١٢٨ ، وهو مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية هو بند يستحق في رأى وفدنا بحثا متعمقا .

وفي عام ١٩٦٣ عندما اعتمدت الجمعية قرارها ١٩٩١ (د ١٨) تصرفت بطريقة تمشيت مع حقائق أصبحت واضحة تماما : هي أن العضوية في مجلس الأمن كانت محدودة تماما قياسا باتساع العضوية في الامم المتحدة . لقد انقضت ست عشرة سنة منذ أن اتخذت الجمعية العامة هذا القرار ، بينما استغرق الأمر بضع سنوات أخرى للتوصل الى المصادقة التي نص عليها الميثاق ، وهي مصادقة ثلثي الاعضاء بما في ذلك الاعضاء الدائمين ، من أجل أن تصبح التعديلات التي ادخلت على الميثاق سارية المفعول .

ويجب أن نذكر أن عددا صغيرا من الدول في ذلك الوقت عارضت مثل هذه الزيادة ولكن اثبتت الاحداث ان هذا الاجراء كان اجراء حكيما .

ان مجلس الأمن عمل بطريقة مستقرة خلال الستة عشر عاما الماضية ، ولهذا السبب فان وفد بلادى يعتقد أنه اذا ما درس المرء بصورة شاملة الآثار التي تترتب على تنفيذ الاقتراح بزيادة العضوية والمتضمن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57، وبعد بحثه من جميع جوانبه ودراسة كل الآراء حوله ، وبعد تلقي التوجيهات من حكوماتنا ، فمن البديهي اننا لن نستطيع ان نتوصل الى كل هذا في الوقت القصير المتبقي حتى نهاية الدورة ، وذلك ، ففي اعتقادى اننا سنكون على الطريق السليم اذا ما توصلنا الى اتفاق يستحق في رأينا تأييد الأغلبية الساحقة من أجل أن نعيد تشكيل مجلس الأمن بطريقة تضمن فاعلية اجراءاته .

Digitized by UNOG Library

ان عمل المجلس واستقراره عبر السنوات هو أمر ضروري حينما نتذكر أن مجلس الأمن هـــو الجهاز الموكل اليه مسؤولية رئيسية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، جهاز يجـب أن يتكون بطريقة ـ كما نصت المادة ٢٤ : " تكفل اتخاذ اجراءات سريعة وفعالة من جانب الامم المتحـدة ". ولذلك دعونا لا نتصرف بطريقة تجعلنا أمام مجلس غير قادر على العمل ، ومن الاهمية بمكان الا تغيب عن أذهاننا حقيقة ان مجلس الأمن حينما يعمل ، فانه يعمل باسم جميع اعضـاء الامم المتحـدة . ومن ثم كانت الاهمية التي نوليها للحاجة الى تاييد الغالبية العظمى من الاعضاء ، ان لـم يكـن جميعهم ، لمثل هذه الزيادة في عضوية مجلس الامن . اننا نوافق على الطلب الذى دعا فيه متحدثون آخرون بما في ذلك ممثلو اوروبا الغربية ودول اخرى ، بارجـاء البت في هذا الموضوع الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

السيد رياض الرحمن (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اشتركت بنغلاديش في تبني مشروع القرار A/34/L.57 والذى يسعى الى زيادة عضوية الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن باربعة مقاعد . ولقد فعلنا ذلك ، لاننا نعتقد ان المنطق الكامن وراء هذا المنطق عملي ومنطقي أيضا ، والمذكرة التفسيرية المقدمة من الممثل الدائم للهند حينما سعى الى ادراج هذا البند على جدول أعمالنا تبين السبب الرئيسي وراء التقدم بهذا الاقتراح ، الا وهو الحاجة الى تمثيل أكثر عدالة وتوازنا من شأنه أن يعكس زيادة العضوية في الأمم المتحدة على مر السنوات الست عشرة الماضية ، وكلها من دول قارات افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية .

ومع ذلك ، فالحاجة الى زيادة تمثيل الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن تتجاوز مجرد منطق الاعداد الحسابية ، فهي تنطوى على عناصر موضوعية هامة تحكم فاعلية عمل مجلس الأمن كجهاز أول مسؤول عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين .

واذا ما نظرنا نظرة تاريخية فاننا لن نجد ان عدد الاعضاء قد تزايد ثلاثة اضعاف فحسب ، بل ان وضع العلاقات الدولية المعاصرة بالكامل قد مر بتغيرات جذرية وهناك أمر آخر لا ينكر ، الا وهو انه قد حدث تغيرا كبيرا في القوى وبروز هياكل جديدة للقوى ، ولسنا في حاجة الى ان نؤكد على ان القضايا التي تتعلق بالسلم والامن قد تركزت بصورة متزايدة في الاقاليم الحديثة الاستقلال . ان أهداف الميثاق الأساسية هي اشاعة السلم ، رفع مستويات المعيشة ، حقوق الانسان وسيادة القانون ، وكلها متشابكة ومترابطة ويجب أن ينظر اليها في اطار الأمم التي لم تشارك حتى مؤخرا في عملية تحديد القواعد التي تحكم مجتمعنا الدولي . فنحن نتحدث كثيرا وبصورة متزايدة عن عالم مترابط ومتكافل ، لكن عملية اتخاذ القرار التي كانت مركزة حتى وقت قصير في عواصم قليلة ـ لا زالت غير متوازنة ، بل تحولت الى مصالح أضيق . ولا نعجب من ان الفكرة الرئيسية في اعلان مجموعة عدم الانحياز كانت اضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية . أو بعبارة اخرى السعي الى مزيد من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات .

ان العنصر الاساسي الذى يحكم العضوية في مجلس الأمن هو اسهام الدولة العضو في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ونظرا لزيادة المنازعات الدولية والمواقف التي تؤثر على السلم والأمن ، يمكن أن يكون معقولا أن نسأل عما اذا كان التكوين الحالي للمجلس يعكس

Digitized by UNOG Library

بطريقة حقيقية قدرة المجلس على أن يتعامل بطريقة ملائمة مع مواقف معينة ؟ وعلاوة على ذلك ، قد تم التركيز على ان المقترح الحالي لم يكن الهدف منه المساس بالامتيازات التي يمنحها الميثاق للدول الدائمة العضوية في المجلس .

وفي رأينا ان منطق زيادة العضوية غير الدائمة منطق واقعي وعادل ، والمزايا النسبية التي تتأتى من تمثيل المعنيين وذوى في المجلس تفوق الاحتمالات المتوقعة لقلة الكفاية لجهاز أكثر عددا . ومع ذلك ، فاننا نعترف بأنه يمكن أن يكون هناك جدل معقول بالنسبة لتخصيص وتوزيع العدد الزائد من المقاعد في اطار المساواة والتوازن ، وعلى أية حال ، فان نمط التوزيع لا يمكن ان يتوافق مع الحد الاقصى لمصالح جميع الاقاليم ، لذا يجب وضع خط فاصل في مكان ما . ونحن اذ نشعر ان التوصيات الواردة في مشروع القرار موضوعية نعتقد ان هذا الموضوع لا زال مفتوحا ويمكننا أن نشرع في المزيد من المشاورات والمفاوضات المنهجية .

السيد ريكاردس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الارجنتين ــ كما هو معروف جيدا ــ من بين الوفود التي طلبت ادراج بند اضافي في جدول أعمال هذه الدورة وهو البند الذى يشير الى مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضوية الاعضاء غير الدائمين فيه .

وليس هناك شك اطلاقا في أنه في الظروف الراهنة ، التي تحقق فيها هذه المنظمة عالمية التمثيل الحقيقية ، هناك حاجة ماسة الى تحقيق التمثيل العادل في كل الاجهزة ومنذ انشاء هذه المنظمة في عام ١٩٤٥ وبعد عمليات تصفية الاستعمار والاستقلال القومي الطويلة والمؤلمة في بعض الأحيان ، فان عددا كبيرا من الدول الجديدة في آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية قد برزت كزعامات هامة في مجال العلاقات الدولية وانضمت الى الأمم المتحدة كأعضاء دائمي العضوية ، وبهذا أعطت هذه المنظمة أبعادا جديدة لزيادة أنشطتها ولمد نفوذها الى كل أقاليم العالم دون استبعاد أى منها .

اذا كان ما ذكرته حقيقة لا تنكر ، واذا كان يجب أن نعترف أيضا بأن هذه الحقيقة الجديدة ستؤدى الى مزيد من الترابط والتكافل الذى تبرز فيه المشاركة في عملية صنع القرار كحق أساسي لكل الأمم ، عندئذ لا يخالجنا شك في ان مطالبتنا بتحقيق التمثيل العادل في مجلس الأمن ، الذى من

Digitized by UNOG Library

شأنه أن يعترف بحقوق البلدان النامية والبلدان غير المنحازة ، لها مبررات مبنية على توافق آراء حقيقي ومؤكد .

ان ميثاق الأمم المتحدة ذكر كأحد أهدافه الأولى المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وكذلك أوضح ان هذه المنظمة قائمة على مبدأ المساواة في السيادة لكل أعضائها ، أى أن هذا الهدف ، وهذا المبدأ ، والتطور التاريخي الذى لم يكن من الممكن تصور انه شاره بهذه السرعة وهذا الاتساع في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كل ذلك قد اتاح تأييدا أكثر وأساسا أكبر لطلبنا بأن مجلس الأمن ، وهو الجهاز الذى تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، يجب أن تمكن عضويته وتمثيله ممثلي ثلثي البشرية من اسماع صوتهم للعالم بطريقة أكثر ملائمة .

لذلك ، لا يمكننا أن نحجم عن الاشارة الى انه ــ الى جانب جميع الاسباب التاريخية والسياسية التي تدعم طلبنا ــ من الضرورى أن نعترف في مجال الواقع والحقيقة ان التمثيل غير الكافي في الأجهزة الرئيسية لمنظمتنا من شأنه ان يخلق ضغوطا متزايدة على كل الدول الاعضاء التي تكافح من أجل المقاعد الشاغرة القليلة ، وبذلك يمكن أن تعوق عمل الأمم المتحدة وتخاطر أيضا باثارة نكسات غير مرغوب فيها اذا كنا نسعى الى تحقيق أهداف السلم والتنمية لجميع الأمم والشعوب .

Digitized by UNOG Library

في الختام ان وفدى لا يرغب في هذه المناسبة أن يعبر عن رأيه فيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.57 ولا فيما يتعلق بالتعديل الذى قدمه مندوب اكوادور A/34/L.57 ، اعترافا بأن علاج هذا الموضوع الذى له أهمية خاصة ذو طبيعة سياسية ومن الضرورى أن يحظى باتفاق عام في الرأى واعتقادا منا بأن القرار النهائي يجب أن نصل اليه في منطق وتوازن أعظم يمكن تحقيقه فقط من خلال عملية طويلة من المشاورات داخل كل مجموعة اقليمية . ولهذا نرى أن علاج هذا الموضوع يجب أن يستمر في الدورة المقبلة للجمعية العامة .

السيد موجينوفيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الوفد اليوغوسلافي قد درس بعناية اقتراح الوفد الهندى لزيادة عدد الاعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن تحت البند " مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية " اننا نرى أن هذا الاقتراح هام ، وقد جاء في الوقت المناسب ، وله مايبرره . وأود أن أقتبس من حديث وزير خارجية يوغوسلافيا الذى تحدث في هذا الموضوع في يوم آخر . لقد قال :

" ان يوغوسلافيا قد أيدت دائما تدعيم الديمقراطية في منظومة الامم المتحدة على أسس من الحقوق والواجبات المتساوية للجميع . ان اقتراح البلدان العشرة من آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لتوسيع عضوية مجلس الأمن يتفق مع موقف يوغوسلافيا . ان فكرة توسيع عضوية مجلس الأمن بالدول غير المنحازة والنامية هي أيضا تتفق مع المواقف التي عرضت في الوثائق التي اعتمدت في اجتماعات عدم الانحياز " .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة قد عكست وأكدت مرة أخرى مصلحة بلدان عدم الانحياز والبلدان الأخرى في دعم دور الأمم المتحدة وزيادة الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة . لقد قدمت عدة مقترحات باختصار من جانب بلدان عدم الانحياز . وبالاضافة الى المبادرة الهندية الهامة ، فان وفود جامايكا ، والارجنتين قد تقدموا باقتراح لزيادة العضوية في المجلس الاقتصادى والاجتماعي وان وفد ليبيا قد اقترح اجراء دراسة حول القاعدة التي تتطلب اجماع الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن من أجل الموافقة على القرارات الخاصة بالموضوعات غير الاجرائية .

ان المقترحات الاخرى تعكس أيضا شعور البلدان النامية وبلدان عدم الانحياز بأنه من الضرورى مواءمة كل منظومة الأمم المتحدة مع العلاقات الجديدة . وكما هو معروف ، فان يوغوسلافيا

Digitized by UNOG Library

قد أثارت دائما موضوع دعم دور الأمم المتحدة في حل أكثر المشاكل أهمية في عالمنا المعاصر وترى أن تلك الاتجاهات التي تهدف الى سحب المشاكل من المنظمة الدولية لا مبرر لها . ومن أجل زيادة فاعلية وحسن استخدام منظومة الأمم المتحدة في صالح السلم ، والأمن والاستقلال لكل الدول ، فان يوغوسلافيا تعمل في اتجاهين : أولا ، زيادة ودعم دور الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كالجهاز الرئيسي الوحيد في منظومة الامم المتحدة حيث تمثل فيها كل الدول على قدم المساواة . ان الجمعية العامة قد قدمت مساهمة لا تقدر في حل أعظم المشاكل تعقيدا . لقد ساهمت في اجراء الدراسات الشاملة والهادفة لتجاوز الخلافات وخلق ظروف للحلول الدائمة . وان هذا قد تولد أيضا من الدورة الحالية للجمعية .

والطريق الثاني الذى نتبعه في عملنا هو بذل جهودنا التي تهدف الى تطبيق الديمقراطية في تلك الاجهزة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والتي تهدف الى تطبيق الديمقراطية في تلك الاجهزة الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والتي لها عضوية محدودة . في ضوء هذه الحقائق ، فان يوغوسلافيا تؤيد التمثيل المتساوى لكل الدول والمناطق من أجل أن يحقق ، بين أمور أخرى ، تمثيلا عادلا للبلدان النامية وبلدان عدم الانحياز في مختلف أجهزة منظومة الامم المتحدة . ان هذه المشكلة ذات مغزى أعمق ، بالنظر الى حقيقة أنه — منذ انشاء المنظمة الدولية — فان مائة دولة تقريبا من آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية قد حصلت على استقلالها عن طريق الثورة ضد الاستعمار. ان يوغوسلافيا تعتقد اعتقادا راسخا أن تنفيذ تلك التغييرات ليس أمرا له ما يبرره فقط بل انه أيضا لا يمكن الاستغناء عنه في تكوين المنظمات ذات العضوية المحدودة حتى تكون بحق انعكاسا وتطبيقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول .

في نفس الوقت ، لا نود أن نرى المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الاعضاء الدائمون لمجلس الامن في حفظ السلم والأمن الدوليين يقل شأنها . اننا نؤمن أن زيادة عضوية مجلس الأمن يمكن فقط أن تخلق ظروفا أفضل لتحقيق أكثر ملاءمة للدور الذى أناطه الميثاق بهم ولمجلس الأمن ككل .

ان وفد يوغوسلافيا يرى أنه من المهم أن يدرس الاقتراح الذى ذكره سفير الهند وأعاد تأكيده سفير اكوادور الذى قدم اقتراحا رسميا لزيادة عضوية مجلس الأمن الى واحد وعشرين . ان

Digitized by UNOG Library

هذا الاقتراح يهدف الى أن يؤكد ، في اطار العضوية الموسعة لمجلس الأمن ، تمثيلا أفضل وأكثر ملاءمة لكل المناطق والبلدان ، وفي هذا الاطار أيضا ، تمثيل الدول الاوروبية ، بما فيها الدول المحايدة وغير المنحازة ، انه بكل تأكيد يستحق العناية التامة والنظرة الثاقبة للجمعية العامة .

أخيرا ، أود أن أؤكد للمشاركين في تقديم الاقتراح ، اصدقائنا من بلدان عدم الانحياز ، أن يوغوسلافيا سوف تكرس أعظم الانتباه له وسوف تتعاون الى أقصى قدر ممكن في دراسة هذه المسألة الهامة .

Digitized by UNOG Library

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أفترض أنه كان من الحتمي وجود أساليب مختلفة لمسألة توسيع عضوية مجلس الأمن التي أثارها مشروع القـــرار A/34/L.57 الذى قدمه مندوب الهند .

وبالنسبة للعديد من الدول الأعضاء ، بما في ذلك دولتي ، فان أهمية المسألة تكمن فـي الرغبة في توسيع متواضع في العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن . ان أسباب مثل هذه الزيادة واضحة، اذ يمكن أن تسمح بتمثيل أفضل للدول الأعضاء التي انضمت الى المنظمة منذ ١٩٦٣ أو التي يتوقـع أن تنضم اليها في المستقبل . وفي نفس الوقت من الممكن أن يضمن هذا توزيعا جغرافيا عادلا لمقاعد المجلس . وأؤكد على تعبير "التوزيع الجغرافي" لأنه لم يرد في الميثاق أى شيء عن تمثيـل الدول على أساس نظرتها السياسية .

وفي نفس الوقت يرى العديد من الدول ، أن بحثا حذرا ، ودقيقا يجب أن يتم ، وبوجـه خاص قبل اتخاذ أى قرار نهائي في هذا الشأن .

ونحن لا نرى أن هذين المنهجين يستبعد أحدهما الآخر .

وتؤيد نيوزيلندا اهداف مشروع القرار ، على الأقل بسبب ما يقدمه من فرص محسنة للـــدول الجزرية في الباسيفيكي ولأعضاء المجموعة الآسيوية للخدمة في المجلس . ومع ذلك فان المناقشة قـد أقنعتنا بأن جميع الدول الأعضاء تحتاج الى المزيد من الوقت لبحث المشروع والقضايا التي يثيرهـــا ، وخاصة في ضوء أهمية وحساسية الموضوع والمرحلة المتأخرة من الدورة . ان الاقتراح المقدم من ممثل اكوادور للمزيد من دعم عضوية المجلس ، انما يعزز فقط الحاجة الى مثل هذا التأجيل .

وفي الختام أود أن أقول ان وفد نيوزيلندا سيكون معدا للاشتراك بطريقة بناءة في المشاورات الخاصة بمشروع القرار A/34/L.57 الذى سيكون ضروريا اذا ما أرادت الدورة القادمة للجمعية العامة أن تصل بهذا الأمر الى نتيجة ناجحة .

السيد عاشور بن خيال (الجماهيرية العربية الليبية) : في اليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، اتخذت هذه الجمعية قرارا بادراج البند الذى نناقشه هذا اليوم ، وهو مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية ، على جدول أعمال

Digitized by UNOG Library

الدورة الحالية . وقد كان وفد بلادى من ضمن المؤيدين لادراج هذا البند ، اقتناعا منه بأهمية هذه المسألة وشرعيتها ، ولأن الوقت قد حان لاعادة النظر في طريقة التمثيل في عضوية مجلس الأمن .

وكما نعلم جميعا فان آخر مرة أعيد فيها النظر في مسألة التمثيل في عضوية مجلس الأمن كانت عام ١٩٦٣ عندما كان عدد الأعضاء في الامم المتحدة لا يتجاوز ١١٣ عضوا . والآن وقد أصبح العدد يكوّن ١٥٢ عضوا فان هناك زيادة كبيرة في العضوية يتطلب الأمر معها اعادة النظر في مسألة التمثيل في كافة الهيئات الدولية ، وخاصة مجلس الأمن الذى يعتبر أهم الأجهزة في هذه المنظمة .

ان وفد بلادى في تأييده لمسالة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن يستند على الأمور التاليـة :

أولا - ان مسألة حماية الأمن والسلم الدوليين هي مسؤولية جماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وليست مقتصرة على فئة دون أخرى . وطالما أن هذه المسؤولية أوكلت بالدرجة الاولى الى مجلس الأمن ، فمن العدل والانصاف أن يكون هناك تمثيل عادل للفئات المختلفة في هذا الجهـاز الهام.

ثانيا - ان المجلس بوضعه الحالي لا يعكس التمثيل العادل والمنصف بين الكتل الجغرافية المتعارف عليها في الأمم المتحدة . وقد أصبح لزاما أن يعاد النظر في طريقة التمثيل بحيث يعكس المجلس الصورة الحقيقية نتيجة للزيادة الملحوظة في عضوية الأمم المتحدة .

ثالثا - ان الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها ، تتمتع بنفس القدر من المساواة حسب نص الميثاق ، ويتوجب أن تعطى الدول المحرومة حقها ونصيبها في المشاركة في المسائل الدولية ، وأن ترفع صوتها من خلال عضويتها في بعض المجالس الهامة ومنها مجلس الأمن ، ولا يجب أن يكون هناك تخوف من مشاركة الدول الصغيرة ، فقد أثبتت مسؤوليتها الدولية ولعبت دورا هاما في استقرار السلام والأمن الدوليين في كثير من الأحيان .

رابعا - اننا ننظر الى مسألة التمثيل العادل في المجلس وزيادة عضويته كتدعيم للمجلـس وترسيخ للدور الأساسي الذى يلعبه ، وليس اضعافا له أو تقليصا من اختصاصاته ، فنحن نؤمن بالدور الهام الذى يلعبه مجلس الأمن في القضايا الدولية ونريد له الاستمرار بقوة وفعالية .

Digitized by UNOG Library

خامسا - نحن نؤمن أيضا بأن الميثاق يعتبر من أهم الوثائق الدولية ، ونؤمن بضرورة تدعيمه بحيث يتمشى والظروف الدولية الراهنة . وايماننا هذا يدعونا الى تأييد أى تعديل من شأنه تقوية الميثاق لا اضعافه ، وان الميزات التي منحت لبعض الدول تتنافى ومبدأ المساواة ، وقد حان الوقت لاعادة النظر في هذه الميزات ، فالتمسك بها ليس في صالح المجتمع الدولي وليس في صالح من يمتلكها أيضا .

لقد أستمع وفد بلادى ، في جلسة هذه الجمعية يوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي ، الى الأصوات التي عارضت مجرد ادراج هذا البند على جدول الأعمال ، ومن ضمنها وللأسف الشديد ، أصوات أغلب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بحجة أن الوقت متأخر وأن المسألة ليست بذات الأهمية والاستعجال ، أو بحجة أن الميثاق لا يعدل من أجل زيادة عضوية مجلس الأمن ، أو بحجج أخرى ، نحن نعرف أن القصد منها عدم المساس بالميثاق ، حتى وان كان المساس به له صفة العدالة والانصاف ، تخوفا ، في نظرها ، من أن فتح باب التعديل على الميثاق سوف يتطرق الى الامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء الأعضاء في ظل الميثاق . ان هذه الامتيازات والتي من بينها حق النقض " الفيتو " تتنافى ومبدأ المساواة ، وقد تنبأت بها الدول الصغيرة التي شاركت في وضع الميثاق وأبدت تخوفاتها آنذاك ، وأعطيت تأكيدات من الدول الكبرى بأنها سوف لن تسيء استعمالها ، ولكن التجربة أثبتت عكس ذلك ، وأثبتت صدق تنبؤات الدول الصغيرة . وليس أمامنا الآن الا أن نعيد النظر فيها وأن نعمل بروح جدية وجديدة ، وبطريقة ديمقراطية تكفل مبدأ المساواة وتتمشى وظروفنا الدولية الراهنة .

ان الاقتراح المطروح أمامنا الآن ، والقاضي بزيادة العضوية في مجلس الأمن من ١٥ الى ١٩ عضوا وتخصيص الزيادة للمجموعات الجغرافية الافريقية والآسيوية وامريكا اللاتينية يعكس مطلبا عادلا ومنطقيا ، فلو نظرنا الى المجموعة الأفريقية مثلا فانها تشكل ثلث الأعضاء في الامم المتحدة ، ونسبة تمثيلها في المجلس هو الخمس فقط وينعكس هذا أيضا على المجموعتين الأخريين وهذا ليس فيه عدلا ولا انصاف .

Digitized by UNOG Library

السيد غارفالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة تقترب من نهايتها . ولذلك فانه من المدهش حقا أن يطلب منها بحث موضوع لا يمكن أن يعتبر أنه على قدر قليل من الأهمية أو موضوع رتيب . بل على العكس من ذلك ، فان القضية التي برزت في مشروع القرار A/34/L.57 تتعلق بالعضوية وكذلك بعمل أحد الأجهزة الرئيسية ألا وهو مجلس الامن . ان الدول الأعضاء ، بموجب الميثاق ، توكل اليه المسؤولية الرئيسية عن المحافظة على السلم الدولي . في الواقع ، ان المشتركين في تبني مشروع القرار على حق في التركيز على أن هذه المسألة تدخل في عداد الموضوعات الهامة . ووفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق ، فان حلها يحتاج الى اغلبية الثلثين . ولا يمكن أن يفسر ذلك على انه مجرد ناحية شكلية يتطلبها الميثاق . بالاضافة الى ذلك ، ورغم ان أعضاء الامم المتحدة يتزايدون ، الا أنه من البديهي أن موضوعا على هذا القدر من الأهمية ، ويتعلق بناحية بالغة الأهمية من أنشطة المنظمة العالمية ، لا يمكن أن يكون موضع مناقشة وحل سريع ومتعجل في الأيام الأخيرة من الدورة .

هذه هي بعض الأفكار التي أردت أن أعرضها قبل عرض موقف بلدي بلغاريا من الموضوع قيد البحث .

ان حكومة بلغاريا ، بالاشتراك مع دول أخرى ، لم تقبل اطلاقا الفكرة التي تقول بأن مراجعة الميثاق أمر ضروري لدعم دور الامم المتحدة في العلاقات الدولية . ان العقود الثلاثة التي مضت أكدت تماما أن ميثاق الامم المتحدة هو أهم وثيقة عالمية تمت الموافقة عليها بعد الحرب العالمية الثانية ، تعترف بها كل الدول على انها الوثيقة التي تشكل اساس النظام القانوني المعاصر .

لقد اقترنت انشطة الامم المتحدة ببعض نواحي القصور ، وهي معروفة جيدا . ومع كل ، وكما قيل عدة مرات ، فان نواحي القصور لا ترجع الى أحكام الميثاق أو الى تكوين أجهزة الامم المتحدة .

ان وفد بلغاريا لا يستطيع أن يقبل الصيغة الواردة في الوثيقة A/34/L.57 التي تقول ان تشكيل مجلس الامن غير منصف او متوازن ، وأنه يجب أن يكون مبنيا على مبادئ حسابية عددية . ان الامم المتحدة هي منظمة سياسية ، وجهازها الرئيسي مجلس الامن يجب أن يتكون على أساس معايير سياسية . ان مجلس الأمن يمثل الاتجاهات الأساسية في عالمنا اليوم . لهذه الأسباب ،

Digitized by UNOG Library

فاننا لا نعتقد ان الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين يمكن أن يزيد من فاعلية مجلس الأمـــن ، بل على العكس ، فان مثل هذا الاجراء يمكن أن يمس فعالية مجلس الأمن عند معالجة المواقـــف المعقدة .

ان وفد بلغاريا يأمل في أن المشتركين في تقديم مشروع القرار ، سوف يسحبونه . وهـــذا سيكون أمرا معقولا ، والا فاننا سنضطر الى التصويت ضده .

السيد ب. س. ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية): ان وفدى زائير واسبانيا قد طلبا نيابة عن مجموعتيهما أن يؤجل بحث القضية المتعلقة بتوسيع عضوية مجلس الامن الى الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وقد قدما أدلة تؤيد طلبهما . أما بالنسبة لمتبني مشـــروع القرار A/34/L.57 ، فانهم يرغبون في تلبية هذا الطلب بدلا من عرض مشروع القرار للتصويت في هذه الدورة للجمعية العامة .

لذلك ، فاننا نقترح أن تقرر الجمعية ادراج هذا البند بشأن هذه القضية على جـــدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين العادية ، وأن تحيل هذا المشروع وما يتعلق به مـــن وثائق الى تلك الدورة . اذا قبلت الجمعية هذا الاقتراح ، فاننا لن نتمسك باجراء تصويت علـــى مشروع قرارنا في الدورة الحالية .

البارون فون فيخمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): لقد أبرزت المناقشة اليوم ان هناك اختلافات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمشروع A/34/L.57 . ان دراسة وافية وبحثا متعمقا لآثار هذا المشروع ، لازمان بطبيعة الحال . ولذلك فان وفد بلادى يرحـــب بالاقتراح المعقول الذى قدمه متبنو مشروع القرار A/34/L.57 بتأجيل التصويت عليه الى دورة الجمعية العامة الخامسة والثلاثين* .

---

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان ممثل الهند في بيانه - استجابة للاقتراحات والنداءات التي قدمت - اقترح أن تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والثلاثين بندا تحت عنوان " مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية " ، وأن تقرر الجمعية العامة احالة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.57 والوثائق الأخرى المتعلقة به ، الى تلك الدورة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من بحث البند ١٢٨ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

نظر البند ١٢٩ من جدول الاعمال

صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة (A/34/L.58)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل نيجيريا ، الذى سيقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.58 .

السيد كلارك (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أولا وقبل كل شيء ، أن اعتذر لك سيدى الرئيس ومن خلالك الى اصدقائي وزملائي للتأخر في طلب ادراج هذا البند الجديد ؛ وعنوانه " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة انشطة المرتزقة ". ومع ذلك ، أرى لزاما على أن اذكّر بانني سبق ان أوضحت من قبل خلال المناقشة العامة ؛ ان وفد بلادى سوف يشارك آخرين في طلب ادراج بند ملائم لمعالجة الخطر الرئيسي الذى يمثله المرتزقة على السلم والاستقرار في افريقيا ، وبلدان نامية أخرى . وانني ممتن لكم أيضا ياسيدى ولسائر اعضاء مكتب الجمعية العامة للموافقة على ادراج هذا البند في هذه المرحلة المتأخرة من عمل الجمعية العامة .

وخلال دورات المؤتمر الدبلوماسي الخاص باعادة تأكيد وتطوير القانون الانساني الدولي الذى ينطبق في النزاعات المسلحة والذى عقد في جنيف ؛ فلقد اشتركت عدة وفود بما فيها وفد نيجيريا في تبني اقتراح خاص بالمرتزقة الهدف منه حرمان المرتزقة من وضع المحاربين أو أسرى الحرب. وتأسيسا على ذلك ؛ فان المؤتمر في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وافق على بروتوكول اضافي لمعاهدات جنيف في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول) والذى يتضمن المادة ٤٧ بعنوان " المرتزقة " .

وحتى نزيل مخاوف بعض الوفود التي قد تعتقد أن الاجانب الأبرياء المتورطين في نزاعات مسلحة يمكن أن يندرجوا تحت البند الذى نبحثه ؛ وحتى نصل الى اتفاق الآراء على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.58 ؛ والذى سأشرع في تقديمه قريبا ، أود أن أقتبس المادة الواردة في هذا البروتوكول الاضافي :

" مادة ٤٧ — المرتزقة .

" ١ — لا يحوز لمرتزق الحق في أن يكون محاربا او اسير حرب .

Digitized by UNOG Library

" ٢ — المرتزق هو أى شخص : (أ) يجند خصيصا محليا أو في الخارج ، حتى يحارب في نزاع مسلح ، (ب) يشارك فعلا ، بطريقة مباشرة في القتال : (ج) مدفوع بالمشاركة في القتال ، أساسا بالرغبة في الحصول على كسب خاص ، ووعد نيابة عن طرف النزاع بالحصول على تعويض مادى كبير يزيد على ما يدفع للمحاربين في نفس الرتبة ، ويقومون بنفس المهام في القوات المسلحة لذلك الطرف ؛ (د) لا يكون من رعايا طرف النزاع ، ولا يكون مقيما في أراضي يسيطر عليها طرف في النزاع ؛ (هـ) ليس عضوا في القوات المسلحة لطرف في النزاع ؛ (و) لم يتم ايفاده من قبل دولة ليست طرفا في النزاع ، في مهمة رسمية كعضو في قواتها المسلحة " . (A/32/144,Annex I,p.35)

هنالك تاريخ طويل من اهتمام الامم المتحدة وقلقها ازاء أنشطة المرتزقة . وخلال الأيام ، التي تفشت فيها الحروب الاستعمارية في افريقيا ، فان الجمعية العامة أكدت في مناسبات عديدة مرارا وتكرارا ، اعلانها عن المرتزقة : وعلى سبيل المثال في القرار ٢٥٤٨ (د — ٢٤) في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، والقرار ٢٧٠٨ (د — ٢٥) في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠. ويعلن هذا القرار الاخير أن :

" اسلوب استخدام المرتزقة ضد حركات التحرر الوطني في المناطق المستعمرة يمثل عملا اجراميا ، وتدعو الجمعية العامة كل الدول الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع استخدام وتمويل وتدريب المرتزقة في أراضيها وتمنع رعاياها من العمل كمرتزقة " .

لقد استمر حتى اليوم الاسلوب البغيض لاستخدام مرتزقة لفرض سلطات استعمارية ، أو لدعم موقف مصالح اقتصادية أجنبية أو غيرها ، أو لتأييد نظم حكم ودساتير غير ممثلة للشعب وتتضمن قرارات عديدة تتعلق بموضوع تصفية الاستعمار والفصل العنصرى وتعزيز الامن الدولي وما الى ذلك ، والتي تمت الموافقة عليها في الدورة الحالية للجمعية العامة ، اشارات كثيرة الى الخطر الذى ينطوى عليه استخدام المرتزقة ، وفي العام الماضي ، حينما كان النظام غير الشرعي لروديسيا الجنوبية على وشك الانهيار تحت الضربات المستمرة للقوى الوطنية لجأ ايان سميث وأصدقاؤه الى استخدام مرتزقة بيض لتأخير يوم الحساب . ان هؤلاء المرتزقة لانهم خارجون على القانون وعصابات من المجرمين وباحثون

Digitized by UNOG Library

عن الشروة ، شرعوا في ذبح الرجال والنساء والاطفال والابرياء داخل زمبابوى وفي الدول المجاورة موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا . ان اعمال النهب بلغت ذروتها حينما هوجمت أهداف غير عسكرية تجاهلا لجميع القوانين الدولية واتفاقيات جنيف. لقد انطوى الموقف على قدر كبير من الخطورة ، بحيث أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اضطر الى اتخاذ قرار في دورة نيروبي خلال شباط/فبراير الماضي أدان فيه المرتزقة وهدد بمعاقبتهم بلا رحمة عند القبض عليهم .

لذلك لا نعجب لان قضية المرتزقة أصبحت أساسية في محادثات لانكستر هاوس في لندن فيما يتعلق بمستقبل زمبابوى . ان وفد الجبهة الوطنية يطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط لكل قوات جنوب افريقيا والمرتزقة من زمبابوى . واذ ندرك تهديدات جنوب افريقيا المتكررة وتدخلها في زمبابوى و الدول المجاورة ، فان الهدف الاساسي لهذا البند هو السيطرة على الخطر الكبير الذى يهدد الاستقلال والسلم في الجنوب الافريقي ، والناجم عن استخدام المرتزقة هناك .

Digitized by UNOG Library

في المرفقات ١ و ٢ من الوثيقة (A/34/247) بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ التي طلبنا ادراجها في هذا البند نيابة عن مقدمي مشروع القرار ، أشرنا الى عدد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، النابعة من شكاوى دول أعضاء ، وخاصة في افريقيا ، فيما يتعلق بمحاولة المرتزقة تخريب استقلالها السياسي ، وتجميد مؤسساتها وشل اقتصادياتها . وفي مواجهة الاخطار التي سببها المرتزقة للبلدان حديثة الاستقلال وحركات التحرر الوطنية في افريقيا ، فان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في لاجوس بنيجيريا عام ١٩٧٠ ، أدان دور وأنشطة المرتزقة في افريقيا . وبعد مطالبات متكررة لتجريم المرتزقة في افريقيا ، فان منظمة الوحدة الافريقية قد اعتمدت اتفاقية بشأن تحقيق هذا الهدف في بورت لويس في موريشيوس في عام ١٩٧٦ . ولأن الاتفاقية المذكورة تطبق فقط في افريقيا ، فان احكامها لم تمنع من الويلات والأنشطة التي يقوم بها المرتزقة في افريقيا وفي أقاليم أخرى من العالم النامي ، حيث لجأ المرتزقة الى النهب والقتل بطريقة عشوائية .

ان بعض المغامرات الاخيرة من قبل المرتزقة تثير الغضب بحيث لا يمكن التجاوز عنها . ففي عام ١٩٦٧ وحده ، اجتمع مجلس الأمن عدة مرات لادانة انشطة المرتزقة واعمال النهب التي يقومون بها فيما كانت تسمى الكونغو ليوبولدفيل ، وزائير حاليا . وفي شباط/فبراير الماضي فقط ، فان مجموعة من المرتزقة البيض متسترين كسواح تجمعوا في رواندا بهدف اشاعة عدم الاستقرار في زائير ، ولكن بفضل يقظة السلطات في رواندا والتعاون الأخوى بين زائير ورواندا ، فقد تم اعتقال هذه العصابات واحبطت مخططاتها الشريرة . ان هذا التهديد الخطير لسلام وسيادة دولة افريقية شقيقة دفع منظمة الوحدة الافريقية الى اعتماد قرار ، هو الثاني في عام واحد بشأن المرتزقة في دورتها العادية الثانية والثلاثين التي انعقدت في نيروبي في شباط/فبراير الماضي . وقد وجهت في هذا القرار الدعوة العاجلة لكل الدول الافريقية لتنسيق جهودها بغية احباط المخططات الشريرة لهؤلاء المغامرين البرابرة .

وقبل ذلك بسنتين ، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ فان الدولة الشقيقة بنن كانت ضحية هجوم شرير ومؤامرة من قبل جماعة من المرتزقة اليائسين . ان الخسارة الواسعة النطاق في الأرواح والممتلكات ، التي ارتكبت في حق المجتمع الدولي كانت موضع مناقشة وادانة في كل مؤتمر دولي ، بما في ذلك دورات مجلس الأمن والجمعية العامة . واليوم فان دولة سيشيل الشقيقة تلاحق

Digitized by UNOG Library

من جانب المرتزقة . وفي خلال هذا العام فقط ، هاجم المرتزقة سيشيل في أكثر من مناسبة . كما أن الهجمات التي قام بها المرتزقة على جمهورية غينيا وتهديداتهم لسان تومي وبرنسيبي كانت موضع قلق بالنسبة لبلدى .

ان البند الخاص بالارهاب الدولي قد بحث دائما في مجالس الامم المتحدة وخاصة فيما يتعلق باختطاف الطائرات والاشخاص واحتجاز الرهائن ، وحرب العصابات وما الى ذلك . ان المرتزقة دون شك ، هم مثال صارخ في الارهاب الدولي . ان الجرائم الصارخة التي ترتكب دائما ضد الشعوب والأراضي بواسطة المرتزقة لا تهدف فقط الى القاء الرعب في مجتمعاتنا ولكنها تهدف كذلك الى تحطيم حريتنا واستقلالنا اللذين حصلنا عليهما بشق الأنفس . ان بوب دينارد ورالف شتانيرز وجين شارامس ، وجيفرى هوارس واشباههم ، هم اعداء للسلام والانسانية كما أنهم مجرمون ايضا انهم يقتحمون المصارف والديار لاثراء أنفسهم من خلال النهب والسرقة . ان هؤلاء المغامرين من أجل السلب الذين ليست لديهم أية شجاعة أدبية يعودون الى ديارهم بأسلابهم ليعيشوا أرغد العيش في بلادهم في أوروبا . انهم بذلك يضيفون اهانات لنا لأنهم يستقبلون كخبراء في صناعة الأفلام في هوليود على حساب اراقة دماء اطفالنا ونسائنا وشيوخنا .

ومؤخرا فان دينيفر كاثوليك ريجستر ، التي تنشر في كلورادو بالولايات المتحدة الامريكية أوردت تقارير عن مجلة تسمى " صولجر أوف فورشن " ووفقا لعدد ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ من دينيفر كاثوليك ريجستر فان مجلة صولجر أوف فورشن التي تنشر في بولدر بكلورادو ، قد تضمنت " اعلانات كثيرة لاستخدام المرتزقة للحرب مقابل أجر في مناطق مثل زمبابوى - روديسيا وامريكا اللاتينية " . وطبقا للسيد روبرت شوار ، أحد الاقتصاديين في دينفر والمنسق للجنة نشاط المواطنين المعنيين بانشطة المرتزقة والذى كان على اتصال بلجنة الامم المتحدة المخصصة لمناهضة الفصل العنصرى ، فان المال ليس هو الدافع لعمل المرتزقة ، بل ان الكثير منهم لديه " نوازع عنصرية " ومولع بلعبة " الارهاب والقتل " . لقد قال السيد شوار أن انشطة المرتزقة البيض تمثل خطرا كبيرا على العلاقات الدولية . وتلك المزاعم الخطيرة ، أدعو حكومة الولايات المتحدة الى التحقيق فيها .

Digitized by UNOG Library

وانني استسمح الجمعية العامة ، حيث قد ركزت على الاخطار التي تمثلها أنشطة المرتزقـة بالنسبة للدول الافريقية . انني أدرك مصادر القلق المساوية في أماكن أخرى من العالم المتقـدم . ان ذكريات هؤلاء الجنود الباحثين عن الثروة تبعث على الاحتقار . ويجب ان نعمل بلا ابطاء علـى وضع اتفاقية دولية تحظر استخدام وتجميع وتمويل وتدريب وتسهيل عبور المرتزقة الى أى مكان مـن العالم .

ومن البديهي ان المرتزقة يمثلون تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وكالقتل والقرصنـة وارتكاب المذابح الجماعية ، فان القيام بأعمال المرتزقة جريمة ضد الانسانية . وحيث ان المعاهدات والأجهزة الدولية تعالج مظاهر الجرائم ضد البشرية ، فان هنالك ايضا حاجة ملحة لوضع اتفاقيـة دولية لحظر أنشطة المرتزقة . ان الجمعية العامة قد انتهت توا من بحث مشروع اتفاقية بشأن احتجاز الرهائن لكي تتوج بها منجزاتها في السبعينيات . وسيكون من الملائم لها ان تبحث في وضع اتفاقية ضد أنشطة المرتزقـة في بداية عقد الثمانينيات وذلك لاستمرار اهتمامها بالجرائم التي ترتكب ضـد البشرية ، ولتأمين تمتع جميع الدول والأفراد بالحقوق الانسانية والحريات الأساسية .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.58) بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى أتشرف بتقديمه نيابة عن المشاركين في تقديمه وهم : انغولا ، بربادوس ، بنن ، الكونغـو ، غانا ، غينيا ، الهند ، جامايكا ، لوسوتو ، مدغشقر ، موريشيوس ، مالي ، موزامبيق ، النيجـر ، وبلادى نيجيريا ، بنما ، رواندا ، سيشيل ، سيراليون ، توغو ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيـا ، سان تومي وبرينسيبي ، لا يحتاج الى شرح . ان المذكرة الملحقة بالمرفق الأول مـن الوثيقـة (A/34/247) غنية عن البيان . ومع ذلك أود أن أضيف الآتي .

Digitized by UNOG Library

أولا ، يود المشتركون أن يبحث الموضوع بعناية وأن يتم اعتماد مشروع القرار باتفاق الرأى حتى نتمكن من بحث الموضوع بصورة شاملة في الدورة القادمة للجمعية العامة . وباختصار فان الهدف الأساسي من مشروع القرار هو ادراج بند عنوانه " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة انشطة المرتزقة " في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وبذلك يتوفر للسادة الاعضاء عام بأسره لبحث الموضوع ، واذا ما رغبوا فيستطيعون أن يبعثوا بآرائهم وتعقيباتهم عليه الى الامين العام. ومما لا شك فيه ان اعطاء مهلة كافية ورد فعل الدول الأعضاء ، سوف يسهل من المناقشة بحيث تكون محددة ومجدية . ان هذه الآراء قد تم الاعراب عنها في الفقرتين ٣ و ٤ من منطوق مشروع القرار .

وأخيرا أود أن أسترعي الانتباه الى الفقرتين الأخيرتين من الديباجة. هناك أولئك الذين يعيشون يوما بعد يوم تحت تهديد التخريب والارهاب الدولي ، والذين يعيشون وفي كل يوم تزداد آلامهم . والامم الحديثة تعرف ما هو المقصود بتعبير " حركة التحرير الوطنية " ، فهي ليست اسما آخر لتخريب سيادة ووحدة وسلامة اراضي الدول أو زيادة قوة الطرد المركزية لأقصى حد في مجتمعاتنا ، فهو تعريف لا يصدق الا في اطار الوحدة الوطنية والوجود القومى والاستقلال ووحدة وسلامة الأراضي . انه تعبير محدد وارد في عبارة " تقرير المصير " التي وردت في ميثاق الامم المتحدة وكذلك في اعلانها لمبادئ القانون الدولي التي تتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة .

السيد كامبيا (توغو) (الكلمة بالفرنسية) : ان الحاجة الى نشاط دولي منسق ضد أنشطة المرتزقة تكتسي في نظرنا أهمية خاصة . ان التاريخ المعاصر وخاصة تاريخ الدول حديثة الاستقلال والتي ولدت في ظلمات الاستعمار ، مليء بأمثلة من أنشطة المرتزقة . وبطبيعة الحال ، فان مثل هذه العمليات الدنيئة لا يمكن أن نقبلها اليوم . فالمرتزقة يشغلون المكانة الاولى فيما بين مختلف اشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولا سيما في القارة الافريقية التي اختاروها كميدان لمناوراتهم .

وبعد خبرة الأخوة في الكونغو وغينيا وزائير ونيجيريا وبنن وغيرها ، فان الشعب التوغولي قد عاش مرحلة شديدة من جراء محاولات الاعتداء التي قام بها المجرمون الذين لا يخضعون لأى دين ولا لقانون ، ويعملون لمصلحة القوى الاجنبية .

Digitized by UNOG Library

ومن الطبيعي ان هذه المحاولات تهدف الى مواجهة نضال الدول الصغيرة التي تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن أى استغلال ؛ كما أنها ضد حق الشعوب في تصريف أمورها بنفسها ، وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ولذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الدول أن تستمع الى النداءات المتكررة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة دول عدم الانحياز ، وان تتخذ الاجراءات التشريعيـــة والتنفيذية التي تهدف الى منع توظيف وتمويل وتدريب المرتزقة وان تدعو الدول الى منع مواطنيها من قبول وظائف المرتزقة . ان وفد توغو يرحب بادراج هذه المسألة على جدول أعمال الدورة الحاليـة تحت بند "صياغة اتفاقية دولية لمناهضة انشطة المرتزقة" . ونحن نعطي الاولوية لهذه المسألـــة لكي ندعم الأمن الدولي . ويبدو من وجهة نظر تدعيم القانون الدولي ، أن الاتفاقية المقترحة سوف تتضمن الى جانب الحد من استعمال القوة ، المبادئ المنصوص عليها في اعلان تدعيم الأمن الدولي وتحقيق أهداف ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات حسن الجوار والتعاون وفقا لاحكام ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . واعمالا للبروتوكول الأول لمعاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ . ونأمل في أن تضع هذه الاتفاقية أسس التعاون الدولي الذى يمنع ويضع حدا لبلاء المرتزقة .

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يعمل على تحقيق أمن الدول ومبادئ حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والارتفاع فوق المبادئ البالية التي تقوم على حرية الأفراد وعدم مسؤولية الدول عن انشطة المرتزقة التي يقوم بها مواطنوها .

السيد ماب (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : في بيان أمام هذه الجمعيـة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، فان وزير خارجية باربادوس قال :

"ان الدول لا يمكن أن تحقق تطلعات شعوبها في جو يسوده العنف ، ان بربادوس في العام الماضي قد خبرت أخطار المرتزقة ، ولهذا السبب فانها سوف تواصل بكل حزم تأييد جميع الاعمال الرامية الى القضاء على الارهاب واستخدام المرتزقة . ان هذه الشرور المتزايدة ينبغي أن نندد بها كتدخل لا مبرر له في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، من شأنه أن يؤدى الى التوتر في العالم ، والى عدم الاستقرار . وفي هذه الدورة ، فان دولتي ســـوف

Digitized by UNOG Library

تسعى الى الحصول على تأييد جميع الدول من أجل قرار قوى ضد تجنيد وتدريب وايواء المرتزقة ، وسوف تعمل في سبيل الاتفاق على اتفاقية دولية لاستئصال هذا الشر"

(A/34/PV.28,P.11)

واعمالا لهذه السياسة ، فان وفد بربادوس قد اشترك مع وفد نيجيريا ووفود الدول الاخرى في طلب ادراج هذا البند على جدول الأعمال والتقدم بمشروع القرار A/34/L.58 بشأن مشروع الاتفاقية .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار يوضح ان افريقيا ليست وحدها المعرضة لهذا الابتزاز الدولي والقرصنة والارهاب ، بل هناك دول أخرى ، دول جزرية صغرى ، مثل بلادنا ، أصبحت أيضا مهددة ومعرضة لضغط حاد من قراصنة القرن العشرين هؤلاء ، ومن انتشار هذا العنصر الاجرامي الدولي .

ان الدول المستقلة حديثا - بعد انسحاب القوى المستعمرة منها، وهي بريطانيا بالنسبة لنا - لم تستطع ان تدافع عن نفسها الا بوسائلها الخاصة ، وهذه الوسائل محدودة بطبيعة الحال . وهو الأمر الذى جعل قدرتنا الدفاعية ضعيفة بالطبع .

وعلاوة على هذه الوسائل المالية المحدودة ، كان من الصعب علينا أن نخرج من اللامبالاة الموروثة من عهد الاستعمار ومن ممارسة سلطة الحماية من قبل الدول الأجنبية . وهذه العوامل هي التي جعلت من جزرنا ضحايا سهلة لجماعات المغامرين والقراصنة الذين لا يخشون شيئا . ان الحوادث الأخيرة قد أبرزت انه حتى الذين كانوا يترددون في التخلي عن دور النعام وأن يرفعوا رؤوسهم من الرمال قد أدركوا أن هذا الموقف خطير جدا . وهكذا فان سكان الدول الجزرية الصغيرة الأخرى قد أصبحوا واعين بأن نشاطات المرتزقة الدوليين لم تجر قط في الدول الكبرى .

ان هؤلاء السكان قد فهموا أخيرا - بعد اطلاعهم على حجج قاطعة ، وبعد محاولتين على الأقل من المرتزقة - ان هؤلاء القراصنة الدوليين قد حاولوا غزو بربادوس . لقد فشلت المحاولة الأولى بفضل المساعدة التي مدتنا بها القوى الكبرى الشقيقة المجاورة . أما المحاولة الثانية التي كانت مدبرة في لندن على مستوى واسع ، فقد فشلت بعد أن أذاعتها وسائل الاعلام واطلع عليها السكان . والحقيقة ان هذا الغزو قد خطط من قبل مرتزقة مجربين ومعروفين وبمساعدة شبكة من المجموعات المالية ، عملوا جميعا بالاتصال المتين مع النظام العنصرى لبريتوريا . وقد كانت مساعدة بريتوريا هذه جائزتها المفروضة هي مدها بالبترول من مصافي تبني في احدى الجزر المجاورة . وقد كشفت هذه الخدعة في الوقت المناسب . ويسرني أن أعلمكم بأن شعب هذه الدولة الجزرية قد وضع حدا لهذه المحاولة وتخلص من المسؤولين السياسيين المتآمرين فيها .

ان هؤلاء القراصنة لا يقفون في هذا القرن العشرين أمام شيء لأنهم جشعون . وفي رأى وفد بربادوس انهم لا يستحقون أى اعتبار من قبل المجتمع الدولي . وعلى ذلك ، فانه يسرنا أن أن نطلب من الجمعية أن تؤيد بحماس مشروع القرار (A/34/L.58) .

Digitized by UNOG Library

السيد محمد سعيد البنهاوى (مصر) : بعد العرض الطيب من وفد نيجيريا وبالاضافة الى مذكرته الشارحة التي قدمها ، عند تقديمه لهذا البند ، والتي جاءت في المستند A/34/247 ، وكانت ممتازة في عرضها للموضوع بايجاز ووضوح ، وبينت تطوراته ، خاصة في القارة الافريقية ، ومن خلال قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، فان وفدى يشكر لحكومة نيجيريا هذه المبادرة الطيبة في خدمة مبادئ وأهداف الامم المتحدة ، وحقوق الانسان والشرعية الدولية .

لقد أوضح ميثاق الامم المتحدة أهداف ومبادئ الامم المتحدة والتزام الدول الأعضاء باحترامها على اسس من المساواة ومبادئ العدالة والقانون الدولي .

كما اكد اعلان العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، الصادر بقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ في الدورة الخامسة والعشرين ، في مقدمته وفي مضمونه أهمية احترام وتنفيذ هذه المبادئ الأساسية ، خاصة حقوق تقرير المصير والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واعتبار ذلك الركيزة الأساسية لاستقرار السلم والأمن الدوليين .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الاعلان العالمي لحقوق الانسان يؤكد ، في كل سطر من سطور المقدمة وفي العديد من مواده ، على ضرورة احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، بما في ذلك حق تقرير المصير لكافة الأمم والشعوب . ثم جاء اعلان الاستقلال الصادر بقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ في الدورة الخامسة عشر ، يؤكد الأساس القانوني لحق تقرير المصير .

ثم أقرت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٢٠٠ في الدورة الحادية والعشرين ، عهدين دوليين لهما أهميتهما الكبرى ، الأول خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والثاني خاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وبروتوكول تكميلي له . لقد أصبحت هذه المواثيق سارية المفعول منذ عام ١٩٧٦ ، وتتطلب استكمال جوانب النقص في النظام الدولي والتي تعوق التطبيق الفعال لها .

ان استخدام المرتزقة عمل في ذاته غير أخلاقي ، ويتعارض مع ما أشرنا اليه من مواثيق وعهود ، حيث تهدر كرامة الانسان في أشرف مسؤولية فرضت عليه منذ وجد على الأرض ، وهي القتال دفاعا عن الحق والمشروعية ، في حين أن المرتزقة لا دافع لهم ولا هدف الا الحصول على أكبر مغنم مالي ، دون أى وازع من ضمير أو مسؤولية .

Digitized by UNOG Library

ان أهداف أعمال المرتزقة على مر التاريخ كانت دائما أهدافا غير مشروعة قانونا ، حيث تهدف اما الى اسقاط حكومات ، أو احداث اخلال بالاستقرار السياسي للدول ، أو محاربة حركات التحرير الوطنية التي تناضل في اطار الشرعية الدولية تحقيقا لمبادئ تقرير المصير والسيادة الوطنية والاستقلال ، التي أقرها الميثاق وقرارات الامم المتحدة ، وفي مقدمتها اعلان تصفية الاستعمار ، وكما سبقت الاشارة اليه .

من هنا كانت عملية استخدام المرتزقة في ذاتها وبحكم أهدافها عملا قانونيا خاطئا ، يرتب ولا شك المسؤولية الدولية ، ويوجب تحريمه كأية جريمة تخالف أحكام القانون ومبادئ العدالة .

لقد أكدت ذلك منظمة الوحدة الافريقية في العديد من قراراتها ، وطالبت باعداد اتفاقية لتحقيق هذا الهدف ، وهو ما نؤكده ونطالب بتحقيقه اليوم على مستوى العالم أجمع من خلال الأمم المتحدة .

لقد قامت نيجيريا بدور هام في مؤتمر دعم وتنمية القانون الدولي الانساني ، الواجب التطبيق في المنازعات المسلحة ، والذى اختتم أعماله في عام ١٩٧٧ ، حيث تم النص صراحة في المادة السابعة والاربعين من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف على حرمان المرتزقة من وضع المحاربين ، وبالتالي لا يكون لهم وضع وحقوق أسرى الحرب ، اذ هم في الواقع مجرمين في حق الانسانية ، وليس لهم أية علاقة بأية أوضاع دولية ، سلما أو حربا .

Digitized by UNOG Library

اننا نعلن تبنينا لمشروع القرار ، ونطلب اضافة اسم مصر الى قائمة المتبنين له وذلك في المستند A/34/L.58 .

من كل ما تقدم كان أساس تبنينا وتأييدنا لمشروع القرار المعروض والذى يحظى ولا شك بتأييد كافة الدول والشعوب المحبة للسلام والمؤمنة بالامم المتحدة وأهدافها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يوجد ثلاثة متحدثين ، وأناشدهم أن يتزموا منتهى الايجاز نظرا لتأخر الوقت . يجب أن ننهي الاجتماع حوالي ٢١/٣٠ .

السيد بوكيتي بوكابي ماتولومبلي (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : أمام الجمعية العامة بند عنوانه " صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة " . يرتبط هذا الموضوع الهام بموضوع المحافظة على السلم والامن الدوليين ، وهو من بين الادوار الرئيسية الذى اعطى لمنظمتنا بموجب الميثاق . ان أثر المرتزقة الضار على السلم والامن الدوليين ليس في حاجة الى دليل .

ان بلدى ، جمهورية زائير ، طوال التاريخ الاستعمارى عانى من التجربة المريرة وتعرض لاعمال المرتزقة والتي كانت تلقى تأييدا قويا مناهضا لزائير . شاهدنا مرتزقة من كل الالوان والأجناس وقد هزت المؤسسات الاولية للدول ، وعرضت للخطر وحدة وسلامة أراضينا واستقلالنا وتخرب هياكلنا الاقتصادية وتعوق تقدمنا .

وبالاضافة الى جمهورية زائير ، فان الانشطة المدمرة للمرتزقة كانت بصفة خاصة يرثى لها في عدة بلدان افريقية . وكانت تهدف الى اشاعة الفوضى وزعزعة النظم القانونية في تلك البلدان .

وكل ذلك جعلنا نذوق مرارة هذا العمل غير الاخلاقي للمرتزقة . نعلم أن هناك قوى في العالم تستخدم المرتزقة لدوافع يؤسف لها للاطاحة بنظم الحكم . وفي هذا انتهاك صارخ للمبادئ الاساسية للامم المتحدة ، ويعتبر تهديدا خطيرا للغاية للسلم والامن الدوليين وكذلك للتعاون بثقة .

ولكل هذه الاسباب ، فان زائير قد أيدت ادراج موضوع المرتزقة في جدول أعمال هذه الدورة بأمل انه خلال الدورة الخامسة والثلاثين سوف تتمكن منظمتنا من اعطاء الموضوع كل ما يحتاجه من اهتمام ، وخاصة بعد أن تؤدى المناقشات المستفيضة الى نتائج ايجابية حتى نقضي على هذه الكارثة

Digitized by UNOG Library

التي تلوث العلاقات الدولية . وان جمهورية زائير ، من جانبها ، على استعداد للاسهام في وضع اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة . وبرغم ذلك سوف تتاح لها الفرصة لتوضح باستفاضة وجهات النظر هذه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث في المناقشة وحيث انه لا توجد وفود تود تعليل أصواتها قبل التصويت ، فسوف تشرع الجمعية الآن في اتخاذ مقرر حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.58. هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تود أن توافق على مشروع القرار دون التصويت ؟

اعتمد مشروع القرار

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الان للمندوبين الذين يودون تعليل أصواتهم بعد التصويت .

السيد كوبر سميث (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : قد طلبت الكلمة لشرح موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقرار الذى قدمته نيجيريا وأعضاء آخرون فيما يخص ابرام اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة . ان الولايات المتحدة قد تبنت هذا المشروع في الجمعية العامة لاننا لا نعارض دراسة موضوعية لمعاهدة متعددة الاطراف في هذا المجال . وفي الوقت نفسه ، فان الولايات المتحدة لا توافق على جميع تعبيرات هذا القرار ولا سيما صياغة الفقرتين السادسة من الديباجة ، فيما يخص العلاقات بين المرتزقة وحركات التحرر الوطني . كما اننا لم نؤيد جميع القرارات الواردة في الديباجة .

اننا نواجه أيضا مشاكل فيما يخص صيغة الفقرة الثانية من المنطوق ، التي تحث الدول الاعضاء على دراسة التدابير لمنع مرور الاشخاص . وبالرغم من هذه التحفظات ، فان الولايات المتحدة لا تعارض دراسة مفاوضات نهائية وصياغة معاهدة ملائمة متبادلة القبول حول هذا الموضوع الصعب .

ونحن نرى أن المهمة الاولى التي يجب اتباعها تجاه هذا القرار هي أن ندرس القانون الدولي والمعاهدات القائمة لنقرر مدى المشاغل التي دفعت بهذا القرار .

Digitized by UNOG Library

السيد هاسون (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادى قد درس باهتمام مشروع القرار A/34/L.58 الذى قدمته نيجيريا ودول أخرى في ١٢ كانون الاول/ديسمبر . وكما أفهم ، فان نية متبني مشروع القرار ، من جهة ، هي التذكرة بمنع وشجب المرتزقة ؛ ومن جهة أخرى دعوة الدول الاعضاء الى أن يقدموا للأمين العام وجهات نظرهم حول ضرورة ابرام اتفاقية لمناهضة أنشطة المرتزقة .

اذا نجحت مثل هذه الاتفاقية ، فيمكن للجمعية العامة أن تطلب من اللجنة السادسة اعداد مثل هذه الاتفاقية . ان وفد فرنسا قد انضم الى توافق الآراء الذى بموجبه اعتمدت الجمعية العامة توا هذا النص . ومع ذلك ، فان وفد فرنسا يعتزم أن يعبر عن تحفظاته فيما يخص بالمقدمة في الديباجة ، بالنسبة لتأكيدات أثارت تحفظات قانونية قوية من جانب بلادى . ان هذا حقيقي خاصة بالنسبة للفقرة الثانية من الديباجة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث في تعليل التصويت . وبذلك قد انتهينا من دراسة البند ١٢٩ من جدول الاعمال ، بفضل التعاون الرائع للاعضاء في العمل لساعة متأخرة هذا المساء وبذلك ساعدوا في انهاء عملنا . وانه ليسرني أن أفيد الجمعية بأنه ليس من الضرورى عقد اجتماع عام غدا . ان برنامج اجتماعنا القادم يوم الاثنين يبقى كما هو وارد بيومية اليوم .

وقبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أشكر المترجمين الفوريين على تعاونهم الرائع ، الذى مكّن الجمعية من انهاء اعمالها في هذه الساعة المتأخرة . وبذلك ننتهي من برنامجنا اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠ .

Digitized by UNOG Library